جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Society
مركز أفق المستقبل للاستشارات
Future Horizons Center for Consultancy

الحالة الجيواستراتيجية
للمنطقة العربية 3

الحالة الجيواستراتيجية الإقليمية والدولية في المنطقة العربية 2017

تقدير موقف استراتيجي

الجزء الثالث

STG.CENTER
CenterSTG
http://www.stgcenter.org/

الحالة الجيواستراتيجية للمنطقة العربية 3

الحالة الجيواستراتيجية الإقليمية والدولية في المنطقة العربية 2017

تقدير موقف استراتيجي 2017

الجزء الثالث

الفهرس

الرقم	المحتويات	الكاتب	ص
١	المقدمة	أ. محمد سالم الراشد	٥
٢	تركيا في عام ٢٠١٧	د. ماتين أكسوي	٧
٣	الحالة الإيرانية لعام ٢٠١٧	مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية - إسطنبول د. نبيل العتوم	٢٥
٤	أهم التغيرات على دولة الاحتلال الإسرائيلي حتى نهاية ٢٠١٧	مركز رؤية للتنمية السياسية إسطنبول صلاح الدين العواودة	٣٧
٥	متغيرات السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية في عام ٢٠١٧	مجموعة التفكير الاستراتيجي أ. حازم عياد	٥٧
٦	متغيرات السياسة الروسية تجاه المنطقة العربية في عام ٢٠١٧	مجموعة التفكير الاستراتيجي أ. حازم عياد	٨٧
٧	متغيرات السياسة الصينية وطموحاتها الاستراتيجية	مجموعة التفكير الاستراتيجي أ. حازم عياد	٩٥
٨	المواقف الأوروبية من التطورات الإقليمية في العالم العربي وجواره خلال سنة ٢٠١٧	مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت أ. حسام شاكر	١١٥

مقدمة

شهدت المنطقة عام ٢٠١٧ متغيرات وتحولات مهمة على الصعيدين الإقليمي والدولي، أثّرت بصورة عميقة في الحالة الإقليمية، من حيث العلاقات والتحالفات وأدوار القوى الفاعلة في المنطقة التي تشهد سيولة شديدة وتمرّ بحالة إعادة تشكّل لم تستقر بعد.

وقد شكلت الأزمة الخليجية بين قطر والدول المحاصرة (السعودية، الإمارات، مصر، البحرين) واحداً من أهم التحولات الإقليمية في عام ٢٠١٧، نظراً لتداعياتها الخطيرة على الحالة الإقليمية، وعلى مستقبل مجلس التعاون الخليجي، وإسهامها في زيادة حالة الاضطراب في المنطقة.

كما كان لسياسات إدارة ترمب الشعبوية المتشددة انعكاسات مهمة على مسار الأوضاع في الإقليم، حيث تعامل ترمب مع أزمات المنطقة بمنطق رجال الأعمال وسياسات الربح والخسارة، ومارس عمليات ابتزاز مكشوفة للأطراف العربية.

وفي الساحة الفلسطينية، راوحت جهود المصالحة بين حركتي فتح وحماس مكانها، غير أن التطور الأهم تمثّل في التفاهمات السياسية والأمنية بين النظام المصري وحركة حماس. وشهدت القدس تطورات مهمة على صعيد المواجهة الشعبية بين الفلسطينيين وسلطات الاحتلال، وشكّل قرار ترمب نقل السفارة الأمريكية إلى القدس متغيراً مهماً تسبب في ردود فعل شعبية واسعة بالعالم العربي والإسلامي.

كما شهد عام ٢٠١٧ تطورات متسارعة على صعيد الأزمة السورية والعراقية، وشكّل استفتاء كردستان وتفاعلاته تطوّراً مهمّا، وانحسر وجود التنظيمات المتشددة في العراق وسورية، فيما ظلت الأوضاع تراوح مكانها في مصر وليبيا واليمن.

وفي ضوء التطورات الكثيفة والمتسارعة في المنطقة، يغدو ملحّاً قراءة ملامح البيئة السياسية الإقليمية بتحولاتها ومتغيراتها المختلفة. ويرصد تقدير الموقف الاستراتيجي لـ ٢٠١٧، الذي تصدره مجموعة التفكير الاستراتيجي، المتغيرات المهمة في المنطقة، ويستشرف مستقبل تطور معطيات البيئة الإقليمية، ويقف عند التحديات الأساسية التي تواجه المنطقة في عام ٢٠١٨.

ولقد قدمت مجموعة التفكير هذا الجهد لعامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ كتقارير منفصلة، ويصدر التقرير السنوي الثالث لهذا العام ليغطي مساحة العالم العربي والقوى الإقليمية والدولية التي تؤثر في جيواستراتجيات المنطقة العربية، والتقرير من ٣ أجزاء الأول ملخص تنفيذي والثاني تقرير عن حالة المشهد الجيواستراتيجي للمنطقة العربية والجزء الثالث للحالة الجيواستراتيجية الإقليمية والدولية.

على أمل أن يتحول هذا الجهد الذي تقدمه مجموعة التفكير الاستراتيجي إلى تقليد سنوي دوري، يسهم في تطوير الأداء، ويشكّل إضافة نوعية في عملية صناعة القرار السياسي.

ويجدر التنويه إلى أن التقارير التي تناولت الأوضاع في الساحات المختلفة أعدّت من مراكز دراسات وباحثين تم تكليفهم بإعدادها، ولم تتدخل المجموعة في مضمونها، بالتالي فهي تعبّر عن قراءتهم للتطورات في تلك الساحات، فيما اقتصر دور المجموعة على إعداد ملخصات تلك التقارير وقراءة الملامح العامة للحالة الإقليمية والوقوف عند التوقعات والتحديات في المشهد الإقليمي.

وتتقدم مجموعة التفكير الاستراتيجي بجزيل الشكر للمراكز التي شاركت في هذا الجهد والباحثين الذين ساهموا في إنجاز هذه التقارير والشكر موصول للأستاذ عاطف الجولاني (عضو مجموعة التفكير الاستراتيجي ورئيس تحرير جريدة السبيل الأردنية) لجهوده في تنسيق التحرير، وللأستاذ وائل سعد عضو اللجنة، والتقدير لمتابعة د. أشرف الشوبري مدير مجموعة التفكير الاستراتيجي، كما تتقدم إدارة مجموعة التفكير بجزيل الشكر والامتنان لمركز أفق المستقبل للاستشارات لدعمه ورعايته لإصدار هذا التقرير، آملين من الله سبحانه القدير النجاح والسداد.

والله الموفق

محمد الراشد

رئيس مجموعة التفكير الاستراتيجي

تركيا في عام 2017

د. ماتين أكسوي

مدخل

كان العام ٢٠١٧ بالنسبة لتركيا عاماً مليئاً بالأحداث في عدة ملفات، فبالإضافة إلى السير الطبيعي الاعتيادي للسياسة الداخلية شغلت التطورات الجديدة للسياسات الداخلية والخارجية الأجندة التركية بشكل كبير، وجاءت مسألة انتقال نظام الحكم إلى النظام الرئاسي على رأس المسائل التي شغلت الأجندة المحلية في تركيا، وتعتبر هذه الخطوة مهمة جداً من حيث التخلص من المشكلات التي تعاني منها البنية السياسة للبلاد، ومن حيث تفعيل آلية اتخاذ القرارات وتسريع إجراءات السلطة التنفيذية لتقترب تركيا من الأهداف التي وضعتها لعام ٢٠٢٣. وإن من أهم المراحل في عملية الانتقال إلى النظام الرئاسي كانت إتمام عملية الاستفتاء دون أي مشكلات وقبول كافة قوانين الموائمة في البرلمان. وقد نتج عن الاستفتاء قبول الانتقال إلى النظام الرئاسي في عام ٢٠١٧ لتكون هذه الخطوة نقطة تحول في تاريخ الجمهورية التركية، إلى جانب النقاش المستمر حول الانتقال إلى النظام الرئاسي في الحكم كان موضوع محاربة الإرهاب من أهم المواضيع التي شغلت السياسة الداخلية في العام ٢٠١٧؛ إذ استمرت الجهود الفعالة التي تقوم بها الدولة التركية خلال السنوات الأخيرة في محاربة منظمة «بي كا كا» الإرهابية دون انقطاع عبر العمليات العسكرية التي نفذتها داخل الحدود وخارجها[1].

كما استمرت جهود محاربة تنظيم «داعش» الإرهابي في الداخل والخارج، إذ شكل هذا الأمر إحدى المشكلات الرئيسة وذات الأولوية. واستمرت عملية مقاومة تنظيم فتح الله غولن الإرهابي الذي وقف وراء محاولة الانقلاب الفاشلة في الخامس عشر من تموز ٢٠١٦ بشكل أوسع، وأصبحت العديد من المواضيع في السياسات التركية الداخلية عام ٢٠١٧ مواضيع للسياسة الخارجية في الوقت نفسه، لذا كان العام ٢٠١٧ عاماً تداخلت فيه السياسات الداخلية بالسياسات الخارجية بشكل واضح، حيث إن كل خطوة قامت بها تركيا في مواجهة الإرهاب كانت مؤثرة بشكل واضح في العلاقات مع الغرب، كما شهد العام ٢٠١٧ الكثير من التوترات

(١) أردوغان: هناك عمليات أخرى بعد عملية درع الفرات «قناة ت غ ر ت الإخبارية ٣ نيسان/ أبريل ٢٠١٧»

السياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية من جهة بسبب الخلافات حول مواضيع الأزمة السورية والدعم المقدم لعناصر تنظيم «ب ي د» الإرهابي، ذراع منظمة «بي كا كا» الإرهابية في سورية، ومسألة عدم إعادة زعيم التنظيم الإرهابي فتح الله غولن المتواجد على أراضي الولايات المتحدة الأمريكية، ومن جهة أخرى توترت العلاقات مع دول الاتحاد الأوروبي بسبب الأزمات التي ظهرت في مرحلة الاستفتاء والخلافات المتمثلة في رفض الاتحاد الأوروبي تسليم المطلوبين من منتسبي تنظيم فتح الله غولن الإرهابي. كما أن العام ٢٠١٧ كان عاماً وصلت فيه تركيا إلى أهدافها الاقتصادية السنوية على الرغم من محاولة الانقلاب التي شهدتها البلاد في الخامس عشر من يوليو[١] ٢٠١٦. وعند النظر إلى هذه الأحداث نرى أن عام ٢٠١٧ كان عاماً حافلاً بالأحداث المتسارعة في كثير من الملفات مثل السياسات الخارجية والداخلية ومحاربة الإرهاب والاقتصاد.

(١) TOBB, http://istihdamseferberligi.tobb.org.tr/tesvik.html, (Erişim tarihi: 20 Kasım 2017).
تاريخ TOBB, http://istihdamseferberligi.tobb.org.tr/tesvik.html «تشجيع التوظيف أو التشغيل الاضافي» الوصول ١١/٢٠

السياسة الداخلية

شهدت السياسة الداخلية في عام ٢٠١٧ العديد من الأحداث مثلما هي الحال في الكثير من الملفات الأخرى طوال العام، حيث استمرت عمليات مقاومة تنظيم فتح الله غولن الإرهابي بعد قيامه بمحاولة الانقلاب الفاشلة في ١٥ يوليو ٢٠١٦، بالإضافة إلى أحد أهم المواضيع المتمثلة في عملية الاستفتاء التي جرت حول التغيير الدستوري الذي فتح الطريق أمام تغيير نظام الحكم في البلاد في عام٢٠١٧[١].

الاستفتاء

استمرت النقاشات التي بدأت في بدأيات عام ٢٠١٦ في البرلمان حول موضوع تغيير نظام الحكم في تركيا، حيث إن هذا التغيير يهدف إلى التخلص من الازدواجية في السلطة التنفيذية وإزالة العوائق الموجودة في طريق حل المشكلات وتطبيق الحلول المناسبة[٢]. وقد تم تناول موضوع تقديم ومناقشة مقترح تغيير ٧٠ مادة دستورية في البرلمان في الأشهر الأولى لعام ٢٠١٧ وتم تناول التصويت على هذه المواد وبعد ذلك الحملات الدعائية الخاصة بالاستفتاء، وكان لحزبي العدالة والتنمية، والحركة القومية الدور الأكبر في هذا السياق؛ إذ إنه وبفضل التحالف بين هذين الحزبين تم قبول تغيير مواد الدستور في البرلمان بسرعة كبيرة، وتم تسيير برامج مشتركة في مرحلة الدعاية للاستفتاء، ومن ثم تم نشر المواد التي تم قبول تغييرها في الدستور في الجريدة الرسمية في شهر فبراير، وتم تحديد موعد الاستفتاء في ١٦ أبريل ٢٠١٧، وشكل حزبا العدالة والتنمية، والحركة القومية الطرف المؤيد للتغيير، بينما شكل حزب الشعب الجمهوري، وحزب الشعوب الديمقراطي، الجبهة المعارضة لهذا التغيير في نظام الحكم. بدأت مرحلة الدعاية الانتخابية المتعلقة بالاستفتاء بتاريخ ١٦ أبريل ٢٠١٧ في أنقرة من خلال الاجتماع التعريفي بالاستفتاء الشعبي على تغيير نظام الحكم، وقال رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان: «ستصبح الصلاحية بيد الشعب، كل شيء واضح، سيصبح نظام الحكم نظاماً رئاسياً على النمط التركي»،

(١) «الهيئة العليا للانتخابات تعلن تاريخ الانتخابات» ntv11/٠٢/٢٠١٧

(٢) م. ارقورت ايواز «استراتيجية حزب العدالة والتنمية للاستفتاء» صحيفة صباح ١١,٠٣,٢٠١٧

وقد أكد حزب العدالة والتنمية في حملته الدعائية مسائل مهمة؛ وهي «استقرار سياسي دائم، وإجراءات سريعة وفعالة»، و«سلطة تشريعية قوية وتمثيل قوي»، وغيرها من المفاهيم لإبراز المشكلات والعيوب التي يحتويها النظام الحالي، ومن طرفه أطلق رئيس حزب الحركة القومية دولت باهتشلي شعار «نعم من أجل الدولة، نعم من أجل الشعب، نعم من أجل الجمهورية، نعم من أجل تركيا»، ليبدأ الحملة الدعائية الداعمة للتغيير.

كما أجرى رئيس حزب العدالة والتنمية ورئيس الوزراء بن علي يلدريم، ورئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان، أكثر من ٥٠ مؤتمراً جماهيرياً في أغلب المناطق التركية حتى تاريخ ١٦ أبريل ٢٠١٧، وقد تابع الحزبان المتحالفان عملية الدعاية للتصويت بنعم على تغيير نظام الحكم بشكل فعال جداً، كما أعلن حزب الشعب الجمهوري، وحزب الشعوب الديمقراطي، ومجموعة من الأحزاب السياسية الصغيرة والمنظمات الأهلية دعم حملة رفض التغيير في الاستفتاء.

كانت نتيجة الاستفتاء لصالح «نعم» بنسبة ٥١,٤٪، حيث قبل الشعب التركي الانتقال بنظام الحكم ليصبح نظام حكومة يرأسها رئيس الجمهورية؛ أي نظام رئاسي، ليتم قبول نظام الحكم في تركيا على أنه نظام رئاسي.

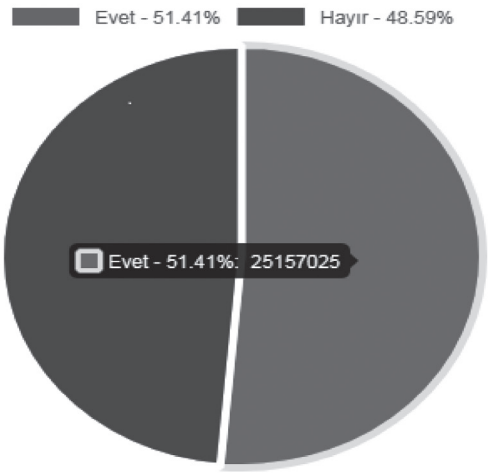

نتائج استفتاء ١٦ نيسان[١]

(١) «Y» رئيس هيئة الانتخابات العليا يعلن نتائج الاستفتاء صحيفة صباح ٢٧,٠٤,٢٠١٧

أصبح موضوع نتيجة الاستفتاء بقبول تغيير نظام الحكم إلى نظام رئاسي وبنسبة ٥١,٤٪ لصالح «نعم»، موضوعاً للسياسة الخارجية وخصوصاً عقب التطورات الأخيرة في أوروبا.

حيث قوبلت رغبة حزب العدالة والتنمية بإجراء دعاية للاستفتاء في الدول الأوروبية التي يعيش فيها الكثير من الناخبين الأتراك وعلى رأسها ألمانيا والنمسا وهولندا برفض ومنع كبيرين[١]، فتم منع العديد من الوزراء من إجراء أي اجتماع في هذه الدول حول الاستفتاء، حتى إن بعض السياسيين واجهوا صعوبات في دخول أراضي تلك الدول، كما أن العديد من البلديات في ألمانيا ألغت اجتماعات لوزراء أتراك حول الاستفتاء، وقد أدت هذه السياسة التي اتبعتها الدول الأوروبية والمتمثلة في منع السياسيين من حزب العدالة والتنمية من لقاء الناخبين الأتراك في هذه الدول إلى ظهور العديد من المشكلات كان أبرزها المشكلة التي تحولت إلى أزمة كبيرة مع هولندا.

وقد أدى منع وزيرة الأسرة والسياسات الاجتماعية التركية فاطمة بتول صايان كايا من دخول القنصلية التركية في هولندا في ١٢ مارس/آذار وإخراجها خارج هولندا، وعدم منح إذن بالهبوط للطائرة التي تقل وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو إلى بدء أزمة كبيرة بين تركيا والاتحاد الأوروبي، وعلى الرغم من أن الحكومة التركية قد اتخذت قرارات بتنفيذ عقوبات كثيرة ضد هولندا فإن الموقف الأوروبي في منع هذه الاجتماعات التي كانت مقررة مسبقاً استمر، كما أن قرارات منع إقامة الاجتماعات التي اتخذتها الدول الأوروبية تجاه سياسيين أتراك من حزب العدالة والتنمية التركي أثارت ردود فعل رافضة من بقية الأحزاب التركية أيضاً، حيث أعلن رئيس حزب الحركة القومية دولت باهتشلي، ورئيس حزب الشعب الجمهوري كمال كليجدار أوغلو إدانتهم لهذه الإجراءات، وفي النتيجة كان موضوع تغيير النظام السياسي في البلاد محوراً مركزياً للسياسة في تركيا خلال عام ٢٠١٧[٢].

أردوغان والعودة إلى حزب العدالة والتنمية

وكان من أبرز الأحداث في السياسة التركية الداخلية عام ٢٠١٧ عودة رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان إلى حزب العدالة والتنمية بعد الاستفتاء في ١٦ أبريل وانتخابه رئيساً للحزب من

(١) «تم إلغاء النشاطات في ألمانيا بعد أن تم إلغاؤها في هولندا أيضاً» صحيفة بوستا ٢١,٠٣,٢٠١٧

(٢) « كيليجدار أوغلو يندد بتصرفات هولندا ويقول: من حقنا اتخاذ إجراءات كرد فعل. الجمهورية ١١,٠٣,٢٠١٧

جديد[١]، وبذلك كان أردوغان قد عاد إلى حزبه الذي تركه في الشهر الثامن من عام ٢٠١٤ بعد غياب دام ٩٧٩ يوماً، ليكون الثاني من مايو ٢٠١٧ تاريخ عودته للحزب، وقد تم اختيار أردوغان ليصبح رئيساً للحزب بموافقة ١٣٧٠ عضواً في المؤتمر الاستثنائي الثالث للحزب الذي أجري تحت شعار «مرحلة المبادرات الجديدة: الديمقراطية، التغيير، الإصلاح»[٢].

الاستقالات

كان عام ٢٠١٧ مسرحاً لاستقالات بعض رؤساء البلديات التي تعتبر من الأحداث النادرة في تركيا، حيث أطلق أردوغان مرحلة جديدة في الحزب تهدف إلى ترميم التعب والإرهاق الموجود في الحزب، وزيادة نسبة الشباب داخله، وإنهاء خدمات العناصر المتعبة، وقد وصف هذه العملية بالتخلص من التعب العقلاني، وقد تم في هذه المرحلة طلب استقالة العديد من رؤساء البلديات التابعين للحزب[٣]، وكان أول رئيس بلدية استقال من منصبه رئيس بلدية إسطنبول الكبرى قدير توباش بتاريخ ٢٢ سبتمبر، تبعتها استقالة رئيس بلدية دوزجة محمد كنش في ٢ أكتوبر، ورئيس بلدية نيغدا فاروق أقدوغان بتاريخ ١٨ أكتوبر، ورئيس بلدية بورصا في ٢٣ أكتوبر، ورئيس بلدية أنقرة الكبرى مليح كوكجاك بتاريخ ٢٨ أكتوبر، وأخيراً استقال رئيس بلدية باليق أسير أحمد أديب أوغور بتاريخ ٣٠ أكتوبر[٤].

وبعد هذه المرحلة التي يندر حدوثها في تركيا قال رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان: «هذا ليس اختياري الشخصي أو وسيلة جديدة أوجدها حزبنا، إنما هذه تلبية لمطالب شعبنا، إننا مجبرون على إجراء هذه التغييرات لتحقيق التجديد، وإن لم نقم نحن بهذا التغيير فسيقوم به الشعب في صناديق الاقتراع، ولذا فإنه يجب علينا إتمام التجديد قبل الوصول إلى تلك المرحلة»[٥].

(١) رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان يسجل عضويته في حزب العدالة والتنمية. وكالة الأناضول ٢٠١٧/٥/٢.
(٢) رئيس الجمهورية أردوغان ينتخب رئيساً لحزب العدالة والتنمية من جديد. وكالة الأناضول ٢٠١٧/٥/٢١.
(٣) استقالة رئيس مجس بلدية بورصا . وكالة الأناضول ٢٠١٧/١٠/٢٣.
(٤) كوجاك: استقيل من منصب رئاسة البلدية بناء على طلب أردوغان ntv ٢٠١٧/١٠/٢٨.
(٥) تصريحات نهمة من رئيس الجمهورية أردوغان iha ٢٠١٧/١٠/٧.

مسيرة كمال كلجدار أوغلو

بعد أن تم إصدار قرار بالسجن لمدة ٢٢ عاماً على عضو مجلس الشعب من حزب الشعب الجمهوري ورئيس تحرير صحيفة حريات سابقاً أنس بربر أوغلو بتهمة التجسس عبر فضح أسرار عسكرية أو سياسية يتوجب بقاؤها سرية لأهميتها بالنسبة لأمن البلاد والمصالح السياسية الداخلية والخارجية للدولة[١]، وذلك بما يتعلق بحادثة إيقاف وتفتيش شاحنات الاستخبارات التركية، ورداً على ذلك قرر رئيس حزب الشعب الجمهورية كمال كلجدار أوغلو بدء مسيرة تأييد ودعم لعضو مجلس الشعب أنس بربر أوغلو سماها «مسيرة العدالة» بدأها من غوفن بارك في أنقرة، وانتهت في سجن مالتبة في إسطنبول الذي أودع فيه أنس بربر أوغلو[٢]، وانتهت المسيرة بعد مضي ٢٥ يوماً على انطلاقتها وكانت الخاتمة بعقد مؤتمر جماهيري كبير أمام سجن مالتبة.

(١) قالو العدالة للجميع. صحيفة مليات ٢٠١٧/٧/١٠.
(٢) مسيرة الفوضى. صحيفة أقيد ٢٠١٧/٦/١٧.

السياسة الخارجية

كان العام ٢٠١٧ عاماً حافلاً بالأحداث من حيث السياسة الخارجية في تركيا، فقد تصاعد التوتر مع الدول الأوروبية قبيل الاستفتاء الدستوري في تركيا من جهة، كانت العلاقات مع الولايات المتحدة قد تدهورت نتيجة أزمة تأشيرات السفر، بينما تطورت العلاقات مع روسيا بشكل كبير نتيجة لاتفاقية شراء منظومة «إس ٤٠٠» الصاروخية الروسية، وأدت الأحداث التي جرت في الشرق الأوسط إلى تطور التوتر في السياسة الخارجية، وبشكل عام فإن عام ٢٠١٧ كان عام التوترات والأزمات على صعيد السياسة الخارجية التركية.

الولايات المتحدة الأمريكية

إن العلاقات التي توترت بشكل كبير بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية لم تجد طريقها للتحسن بأي شكل بعد الانقلاب الفاشل في ١٥ يوليو على يد تنظيم فتح الله غولن الإرهابي، وكان عدم إحراز أي تقدم في موضوع إعادة فتح الله غولن إلى تركيا يمثل العامل الأساسي في عدم تخفيض التوتر، وكان من أهم المشكلات التي وقفت في وجه تخفيض التوتر الدعم الأمريكي لتنظيم «ب ي د/ بي كا كا» الإرهابي في سورية وتقديم السلاح له، واعتقال الراهب الأمريكي في تركيا بتهمة التجسس، وقضية رضا صراف، وأزمة تأشيرات السفر، وغيرها من المواضيع.

أعلنت السفارة الأمريكية في أنقرة بتاريخ ٨ أكتوبر أنه تم إيقاف منح أي تأشيرات سفر لأي شخص في تركيا، وتلى هذه الخطوة لقاءات بين البلدين بهدف حل الأزمة، وفي ١٥ نوفمبر طلبت الحكومة التركية من السفارة التركية في واشنطن توضيحاً عن وضع رضا صراف المعتقل في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها لم تحصل على رد؛ وعلى إثر ذلك أصدرت الحكومة التركية مذكرة وجهتها للولايات المتحدة الأمريكية. كما أن نية تركيا في شراء منظومة صواريخ «إس ٤٠٠» من روسيا شكلت عاملاً مهماً آخر في توتر العلاقات. بالإضافة إلى أن قرار ترمب بإعلان القدس عاصمة لـ «إسرائيل» كان سبباً لأزمة جديدة بين البلدين، فقد أدى قرار الولايات المتحدة الأمريكية بنقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس، إلى خروج مظاهرات حاشدة في تركيا،

وبتاريخ ٦ ديسمبر أدانت تركيا قرار الولايات المتحدة الأمريكية المتعلق بالقدس، وبدأت العمل على مختلف الأصعدة، وعقدت مؤتمراً طارئاً لمنظمة التعاون الإسلامي في ١٣ ديسمبر، وتم الاعتراف بالقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين من قبل الدول المشاركة في المؤتمر.

الاتحاد الأوروبي

بدأ التوتر مع الاتحاد الأوروبي مع الأزمة السورية، وازداد مع الانقلاب الفاشل في ١٥ يوليو، وتفاقم التوتر ليصل إلى ذروته في مرحلة الاستفتاء على التعديلات الدستورية، فقد أدى اختيار دول الاتحاد الأوروبي لجبهة المعارضة التركية في الاستفتاء ومنع الاجتماعات التي كانت ستجرى من قبل حزب العدالة والتنمية مع المؤيدين للاستفتاء من الناخبين الأتراك في الدول الأوروبية، وعرقلة مشاركة وزيرة الأسرة والسياسات الاجتماعية فاطمة بتول كايا في اجتماع لها في هولندا، إذ لم يتم منح إذن هبوط للطائرة التي تقلها، ثم منعت من دخول القنصلية التركية في روتردام بعد أن دخلت هولندا عن طريق البر من ألمانيا، ثم تم إبعادها من هولندا، تبع هذه الحادثة رد فعل من الأتراك الموجودين في هولندا، تمثل في نزولهم إلى الشوارع للاحتجاج على هذه الإجراءات، قابلت قوى الأمن الهولندية هذه الاحتجاجات بالقوة المفرطة، واعتدت على المحتجين، كما كانت ألمانيا مسرحاً لأحداث مماثلة.

أدت سياسات ألمانيا المتمثلة في إيواء منتسبي تنظيمي فتح الله غولن، وبي كا كا الإرهابيين وتقديم الدعم لهما ووقوفها إلى جانب جبهة المعارضة للاستفتاء ووصفها بعض الإجراءات المتبعة في تركيا بأنها غير ديمقراطية، أدت إلى تأزم العلاقات بين البلدين. كما أنه تم استخدام موضوع العداء ضد الأتراك وضد أردوغان كوسيلة دعائية في الانتخابات الجارية في هولندا وألمانيا، وبناء على هذه الإجراءات وصف رئيس الجمهورية أردوغان هذه الدول بأنها دول تطبق النازية[١]، وقال حول ذلك: «أستطيع لو شئت أن أذهب إلى بلدانكم غداً وفي حال عدم قبولكم بدخولي سأجعل العالم أجمع يقف في مواجهتكم، سنذكر هذه الأحداث في المحافل الدولية، ونمرغ أنفكم بالتراب»[٢]. «ويجب ألا ينسوا أننا سنذكر غرف الغاز ومعسكرات الاعتقال من جديد».

---

(١) إنهم بقايا النازية الفاشيين TOBB. http://istihdamseferberligi.tobb.org.tr/tesvik.html صباح ٢٠١٧/٣/١٢.

(٢) رئيس الجمهورية أردوغان: لو أردت لوقف العالم بوجهكم غداً. وكالة الأناضول: ٢٠١٧/٣/٥.

لم يتم تسجيل أي تقدم خلال عام ٢٠١٧ في العلاقات مع الغرب التي كانت جامدة منذ فترة طويلة، وتم إيقاف المفاوضات التي كانت تجري من أجل الوصول إلى حل في المسالة القبرصية، ولم يتم فتح عنوان جديد في المفاوضات نتيجة الأزمات التي ظهرت مع دول الاتحاد الأوروبي.

الشرق الأوسط

كان تطور الأحداث في العراق له تأثير كبير على السياسة التركية الخارجية لعام ٢٠١٧، فقد أجرت حكومة كردستان العراق استفتاءً حول الانفصال عن العراق وتأسيس دولة مستقلة على الرغم من معارضة الدول المجاورة وعلى رأسها تركيا، وقد نبه رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان رئيس إقليم كردستان العراق مسعود برزاني من مغبة اتخاذ هكذا قرار دون الرجوع إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ودول المنطقة، وأن هذه الخطوة ستزعزع وحدة العراق وتقسمه، ومن ثم تم عقد العديد من الاجتماعات مع الحكومة العراقية ودول أخرى بهدف منع إجراء الاستفتاء، وبعد أن تم إجراء الاستفتاء وضحت تركيا موقفها منه وقالت: إنه في حكم العدم وأنها لا تقبل به. تلى هذا التنديد والرفض إجراءات على أرض الواقع، فقد تم إغلاق المنافذ الحدودية الجمركية[1] والعمليات العسكرية داخل الشمال العراقي والسيطرة على خطوط النفط.

كما كانت «إسرائيل» إحدى الدول التي حدثت معها المشكلات أيضاً خلال عام ٢٠١٧، فقد سبق وأن توترت العلاقات في عام ٢٠١٠ نتيجة الاعتداء على سفينة مافي مرمرة (سفينة الحرية)، فتم سحب السفراء من كلا الطرفين، وخفضت العلاقات الدبلوماسية إلى المستوى الأدنى، وعادت العلاقات للتوتر بعد قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترمب باعتبار القدس عاصمة لدولة «إسرائيل»، وبعد أن قامت «إسرائيل» باعتقال النساء والأطفال من المحتجين واستخدام القوة المفرطة في تفريقهم وصفها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بأنها دولة إرهاب؛ أي أن العلاقات التي كانت متجهة نحو التطبيع المتبادل في عام ٢٠١٦ عادت إلى نقطة التوتر من جديد.

أما أزمة قطر، فكانت من الأزمات غير المتوقعة من قبل تركيا، فقد كانت الإجراءات التي اتخذتها دول الخليج ضد قطر مفاجئة جداً بالنسبة لتركيا في عام ٢٠١٧، وبعد أن أغلقت المملكة العربية السعودية حدودها البرية مع قطر انضمت كل من مصر والإمارات وغيرها من الدول

(1) «Turkey, Iran, IraqConsider Counter-MeasuresoverKurdishReferendum, Reuters, 21 Eylül 2017.

العربية لهذا الحصار؛ مما أدى إلى توتر العلاقات، وفي مواجهة هذه التطورات أعلنت تركيا أنها تضمن تزويد قطر بالاحتياجات الغذائية كاملة، ووقفت تركيا إلى جانب قطر سياسياً وعسكرياً منذ اندلاع الأزمة وبدء الحصار في يونيو ٢٠١٧.

وكانت الأزمة السورية من المواضيع ذات الأولوية في السياسة التركية في عام ٢٠١٧، وتابعت تركيا عملياتها العسكرية ضمن عملية «درع الفرات» التي بدأتها في عام ٢٠١٦، وقد نجح الجيش التركي والجيش السوري الحر بتطهير مناطق الباب وجرابلس والمنطقة الشمالية الشرقية لحلب من وجود التنظيم الإرهابي «داعش»، وأعلنت تركيا أنها ستواصل تنفيذ العمليات العسكرية على طول الحدود مع سورية لضمان أمنها وتخليص هذه المنطقة من الإرهاب، كما أجريت مباحثات حول سورية في شهر يناير ٢٠١٧ في أستانة، وتم التوصل إلى وقف إطلاق النار في مدينة إدلب السورية، ومارست كل من تركيا وروسيا وإيران دور الضامن فيها، وقبلوا بإرسال ٥٠٠ جندي إلى المنطقة لتطبيق وقف إطلاق النار، وفي هذا السياق أرسلت تركيا جنودها إلى إدلب.

روسيا

كما شكلت العلاقات مع سورية جزءاً مهماً من السياسة التركية الخارجية في عام ٢٠١٧، حيث أظهر التعاون بين البلدين نفسه بشكل واضح في هذا العام، وزار الرئيس أردوغان روسيا ٤ مرات خلال هذا العام، وبعد الزيارة التي قام بها الرئيس الروسي فلادمير بوتين إلى أنقرة في ١١ ديسمبر وصل عدد اللقاءات بين الرئيسين إلى ٧ لقاءات مباشرة وجهاً لوجه خلال هذا العام، وقد زادت مساعي تطوير العلاقات والعمل المشترك بين البلدين بعد التوتر الذي أصاب العلاقات بالغرب، وشكل موضوع شراء منظومة الدفاع الصاروخية «س ٤٠٠» أهم المواضيع التي تمت مناقشتها ودراستها بين البلدين، وقد أطلقت تركيا الخطوة الأولى في هذا الموضوع وأعلنت أنها سددت الدفعة الأولى من ثمن الصفقة، كما أن مواضيع سورية ومقاومة الإرهاب والتجارة والطاقة كانت من المواضيع المهمة التي تم تناولها خلال اللقاءات.

وهكذا فقد تم تخطي الأزمة التي وقعت بين البلدين بعد حادثة إسقاط الطائرة الروسية بفضل مساعي الرئيسين أردوغان، وبوتين، وكان تصريح بوتين بأن العلاقات بين البلدين عادت

كما كانت قبل الحادث[1]، والزيارة التي قام بها الرئيس أردوغان كانت تعبيراً واضحاً عن تحسن العلاقات بين البلدين.

مكافحة الإرهاب

استمرت عمليات مكافحة الإرهاب في عام ٢٠١٧ بكل قوة، واعتبر موضوع تنظيمي فتح الله غولن، وبي كا كا الإرهابيين من القضايا ذات الأولية في الأجندة التركية داخلياً وخارجياً، فقد استمرت تركيا في تحذير كافة الدول من تنظيم فتح الله غولن الإرهابي، وتم تمديد حالة الطوارئ في البلاد بتاريخ ١٧ أكتوبر للمرة الخامسة على التوالي، حيث تم تمديد حالة الطوارئ لكي تتمكن الدولة من تحديد العناصر التابعة لتنظيم غولن داخل مؤسسات الدولة بشكل أفضل وأكثر فعالية، والمراسيم الرئاسية كانت دليلاً واضحاً على عزم الدولة على القضاء على هذا التنظيم.

وقد تم نشر المرسوم الرئاسي السادس في ٢٣ نوفمبر وتمت متابعة عمليات ملاحقة عناصر التنظيم في خارج تركيا، ولم تلقَ الطلبات التركية من الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة رئيس التنظيم الإرهابي غولن أي استجابة، وفي المقابل كان رد الرئيس أردوغان شديداً على طلب الولايات المتحدة إعادة الجاسوس الراهب كراينج برونسون.

حيث جاء في رد الرئيس أردوغان القاسي على الطلب الأمريكي:

«إن أمريكا خصصت ٤٠٠ دونم من الأراضي لهذا التنظيم، هل تسمعون أي صوت لأمريكا؟ لا، لقد التقينا بهم مرات عديدة وأرسلنا لهم ملفات في ٨٥ صندوقاً، وعلى الرغم من هذا كله لا نجد أي استجابة منهم، إنهم لا يتجاوبون أبداً، هل تفهمون ما أريد أن أقوله؟ هناك من يريد أن يفرقنا ويشتتنا، لكنهم لن يستطيعوا أن يقسموا هذا البلد، إنهم يريدون الراهب منا، إذا أعطيتمونا الراهب الموجود عندكم لنعطيكم راهبكم»[2].

(١) بوتين: علاقاتنا بتركيا عادت كما كانت قبل الأزمة. يورونيوز ٢٠١٧/١١/١٣.
(٢) رئيس الجمهورية: إنهم يريدون منا راهبا فقلتا لهم عندكم راهب أيضاً. صيفة صباح ٢٠١٧/٩/٢٨.

وتم تنظيم اجتماعات شعبية حاشدة في الذكرى السنوية للانقلاب الفاشل في ١٥ يوليو حيث حضر هذه التجمعات الملايين من الشعب في جسر شهداء ١٥ يوليو، كما تم تنظيم مسيرة الوحدة الوطنية.

أما الموضوع الثاني المتعلق بالإرهاب، فكان مقاومة تنظيم «ب ي د/ بي كا كا» الإرهابي، فقد أظهر الرئيس رجب طيب أردوغان مدى عزم وإصرار الدولة التركية على القضاء على هذه التنظيمات بقوله: «يمكن أن نأتي في ليلة ما بغتة[١].

وبعد أن انتهت عملية «درع الفرات» العسكرية التي بدأت ضد «داعش» مع سيطرة الجيش التركي على مدينة الباب، وقد قدمت رسائل عديدة مفادها بأن العمليات العسكرية ستستمر ضد الإرهاب حتى تطهير المنطقة منه بشكل تام، استمرت العمليات العسكرية ضد منظمة «بي كا كا» الإرهابية داخل البلاد وخارجها.

الاقتصاد

استمرت السياسات التشجيعية الاقتصادية في عام ٢٠١٧ بكل قوة، وبتاريخ ٢٤ يناير ٢٠١٧ أعلن رئيس الوزراء بن علي يلدريم عن المشاريع الاستثمارية في جنوب شرق وشرق البلاد لعام ٢٠١٧[٢]، ومن ثم أعلن رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان حملة شاملة ضد البطالة في اجتماع لاتحاد الغرف التجارية والبورصات في السابع من شباط /فبراير، وصرح بالعزيمة والإصرار الموجودين في عالم الأعمال في هذا الصدد، وأضاف قائلاً: إنه سيتم إطلاق الخطوة الأولى بسرعة، ويجب أن يكون شهر مارس تاريخ الوصول إلى تغيير جدي في هذا الموضوع، وقد أدى قول الرئيس رجب طيب أردوغان بأنه سيتم إطلاق حملة توظيف وتشغيل جديدة إلى انتعاشة في الاقتصاد، وقد كانت أهم الخطوات التي تم اتخاذها في سبيل تقوية الاقتصاد وتحريكه هي تخفيض الضريبة على الأثاث إلى ٨٪ وإلغاء ضريبة الاستهلاك الخاص عن الآلات الكهربائية المنزلية، بالإضافة إلى أن وزير التنمية السيد لطفي ألوان أعلن أن الحكومة ستمنح

(١) يمكن أن نأتي في ليلة ما فجأة. صحيفة يني شفاك ٢٠١٧/٤/٢٩.
(٢) باقة دعم لثلاث وعشرين ولاية. Ntv ٢٠١٧/١/٢٤.

أماكن وأراضي للمستثمرين الجدد للتحفيز على الاستثمار[١].

حقق الاقتصاد التركي نمواً فوق المتوقع لعام ٢٠١٧ واكتسب انتعاشة أكبر، فقد أثر انخفاض الأزمات السياسية والحيوية التي أصابت الاقتصاد العالمي بشكل إيجابي على الاقتصاد التركي، حيث بلغ نمو الاقتصاد التركي ٥,٣٪ في الربع الأول مقارنة بالربع الأول من العام الماضي، وكان ذلك العامل الرئيس في زيادة الاستهلاك والقوة الشرائية والصادرات، وقد بلغت نسبة النمو ٥,٤٪ في الربع الثاني، وقد كان للصادرات والخدمات دور كبير في هذا النمو. أما في الربع الثالث فقد بلغ النمو الاقتصادي ١١,١٪، وكان هذا الرقم الذي فاق التوقعات الأفضل في السنوات الست الأخيرة. وحققت تركيا المرتبة الأولى من حيث النمو الاقتصادي بين دول مجموعة العشرين في عام ٢٠١٧، وجعلت هذه الأرقام الاقتصاد التركي في مقدمة اقتصادات الدول النامية مثل إندونيسيا والهند والصين من حيث السرعة في النمو[٢].

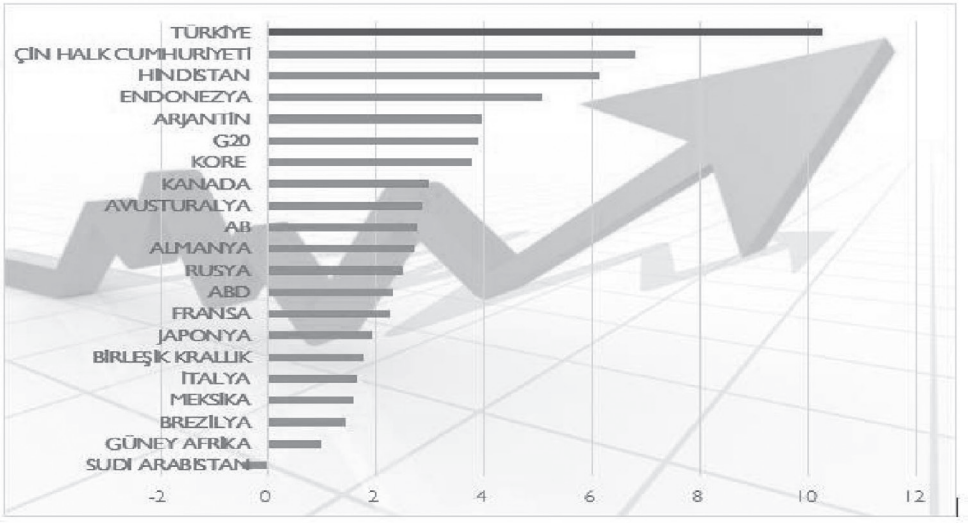

معدلات نمو دول مجموعة العشرين خلال الربع الثالث لعام ٢٠١٧[٣] (٪)

(١) الوزير الوان: نجهز قانون إصلاح الإنتاج. يني شافاك ٢٠١٧/٥/٢٥.

(2) 11.12.2017, https://www.sabah.com.tr/ekonomi/2017/12/11/buyume-rakamlari-aciklandi.
صحيفة صباح: تركيا تحقق نمو بنسبة ١١,١٪.

(3) http://izto.org.tr/demo_betanix/uploads/cms/yonetim.ieu.edu.tr/6417_1519714886.pdf

عند تقييمنا النمو من حيث القطاعات المهنية في العام ٢٠١٧، نرى أن التجارة عبر الإنترنت والتأمين على الحياة وتأمين التقاعد الفردي من أكثر القطاعات المهنية نمواً.

كما أن تحسن السوق العالمية وتعافي الاقتصاد في دول الاتحاد الأوروبي التي تعتبر شريكاً استراتيجياً لتركيا أثر بشكل إيجابي في نمو الاقتصاد التركي.

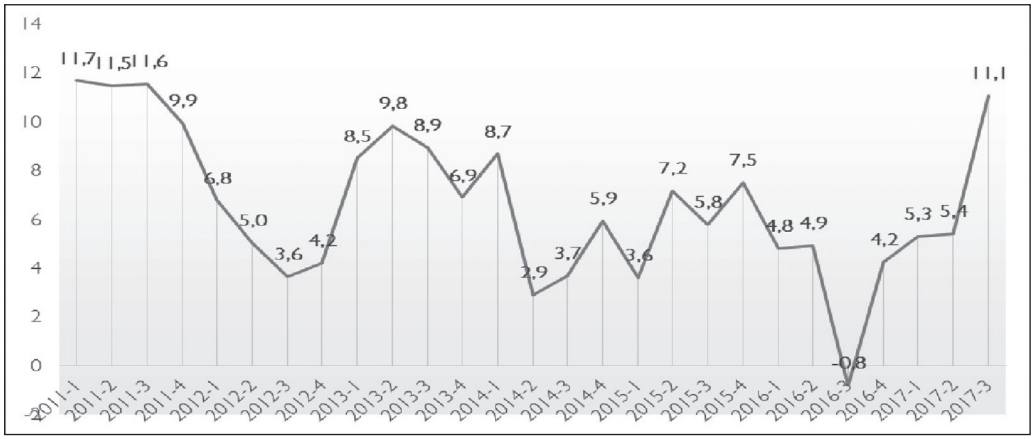

معدلات نمو الاقتصاد التركي مقسمة على أربعة أرباع. (٪) (٢٠١١ – ٢٠١٧) [١]

وقد أدى التعافي في السوق العالمية إلى التخلص من نسب التضخم العالية والبطالة المنتشرة، وحلت مكانها الثقة الذاتية والتفاؤل بتحسن الأسواق، وقد كانت البطالة بحدود ١١,٨٪ في بداية العام نتيجة للتأثر بالأوضاع السيئة في الاقتصاد العالمي، ولكنها حققت نوعاً من التحسن الجزئي لتصل نسبة البطالة إلى ١٠,٨٪[٢]، ولكن هناك حاجة أكبر إلى تأثير النمو الاقتصادي الذي تحققه تركيا على نسبة البطالة في البلاد، لذا يجب الانتقال إلى قطاعات استثمارية أكثر إنتاجية لكي يتم خلق فرص عمل أكثر.

وفي النهاية، فقد انتقل الموضوع الذي يتم تداوله في الاقتصاد التركي منذ فترة طويلة ألا وهو موضوع إنتاج السيارة التركية الصنع إلى مرحلة مهمة جداً في عام ٢٠١٧، وقد تم بتاريخ ٢ نوفمبر عقد اجتماع «التعريف بالمجموعة المبادرة التركية لصناعة السيارة المحلية» بتحفيز

(١) ، http://www.tuik.gov.tr 26/2/2018. مؤسسة الاحصائيات التركية.
(٢) T https://www.hazine.gov.tr/ekonomik-gostergeler. 17/1/2018. مستشار الخزينة التركية

وتشجيع من رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان، وتم الإفصاح عن الشركات الخمس التي ستتولى المشروع، وهذه الشركات هي مجموعة الأناضول، ومجموعة BMC، وكاراجا هولدينج، ومجموعة تركسل وزورلو هولدينج، وقد أوضح رئيس الجمهورية أن الهدف هو إتمام طراز السيارة في عام ٢٠١٩ والبدء في البيع خلال العام ٢٠٢١.

النتيجة

كان العام ٢٠١٧ من أكثر الأعوام ازدحاماً بالأحداث والتوترات المنتقلة من العام السابق له، كما أن مقاومة ومحاربة تنظيم غولن الإرهابي كان من أهم الأولويات في السياسة الداخلية عقب الانقلاب الفاشل في ١٥ يوليو، بالإضافة إلى موضوع تغيير نظام الحكم إلى نظام رئاسي والاستفتاء الذي أجري لأجل ذلك، وبالنسبة للسياسة الخارجية فمع تصاعد التوترات مع الاتحاد الأوروبي كانت العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية في توتر مستمر خلال العام، كما كان موضوع مواجهة ورفض الاستفتاء الرامي إلى انفصال إقليم كردستان عن العراق ومقاومة تنظيم «ب ي د/ بي كا كا» الإرهابي في شمال سورية من أهم القضايا في عام ٢٠١٧ بالشرق الأوسط، وأصبحت أزمة قطر أزمة إضافية إلى جانب الأزمات الموجودة في المنطقة، وكانت المساعي التركية لحل الأزمة من أهم الجهود التي ذهبت سدى في عام ٢٠١٧، وعلى الرغم من أن نسب البطالة لم تتراجع إلى المستوى المطلوب فقد نما الاقتصاد التركي فوق التوقعات لعام ٢٠١٧.

الحالة الإيرانية
لعام 2017م

وحدة الدراسات الإيرانية

مركز أميه للبحوث والدراسات الاستراتيجية

د. نبيل العتوم

المقدمة:

نسعى في هذا التقرير المقتضب عرضَ ومناقشة عددٍ من القضايا الإيرانية المهمة لعام ٢٠١٧م، وفق محدداتها الداخلية والعربية والإقليمية والدولية، وعلى النحو التالي:

- القسم الأول: التطورات السياسية في إيران وعودة الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة (٥+١) إلى المربع الأول مع وصول الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة ترمب:

نعرض في هذا القسم بشكل مختصر أبرز تطورات الساحة السياسية الإيرانية، فهي تطورات بالغة الأهمية، يأتي في مقدمتها الانتخابات الرئاسية بفوز حسن روحاني، الذي أيقظ في نفوس الإيرانيين آمالاً كبيرة بخروج البلاد من وطأة الحصار والعزلة السياسية، ووضع حدّ للتدهور الاقتصادي ومعالجة تدني المستوى المعيشي في البلاد، فكان على الرئيس الجديد استكمال مسؤولية إيجاد تسوية مع الغرب الأورو أمريكي، خاصة مع وصول الرئيس ترمب بما يمثله من استدارة مهمة لجهة تعزيز العقوبات الاقتصادية على إيران بعد نقض طهران لروح الاتفاق النووي، ومحاولة واشنطن إيجاد جبهة موسعة من خلال التنسيق مع الدول الضامنة لهذا الاتفاق، بعد أن أثار اتفاق جنيف الذي وقعته إيران ودول (٥+١) في الثالث والعشرين من نوفمبر ٢٠١٣م حفيظة ترمب بعد مضي أقل من أربع سنوات على توقيعه، الذي تعهد بتمزيق هذا الاتفاق نظراً لكونه بات يتعارض مع المصالح القومية والاستراتيجية الأمريكية، وربما تستمر أصداء البيئة الصراعية التي تولدت لفترة طويلة تصبح خلالها العلاقات الأمريكية – الإيرانية هي محور اهتمام العديد من الفاعلين الدوليين والإقليميين، الذي كان يُعدُّ هذا الاتفاق أحد أهم نجاحات الدبلوماسية الدولية منذ بداية القرن، وقد وُصف الاتفاق في واشنطن بأنه أبرز إنجاز لإدارة الرئيس السابق (باراك أوباما) في حقل السياسية الخارجية، بينما وُصف من قبل أنصار الرئيس الإيراني حسن روحاني بأنه أبلغ أثراً من القنبلة النووية ذاتها، على عكس ما باتت تعتقد به إدارة أمريكا الحالية بقيادة ترمب.

كانت الشكوك تحوم حول إمكانية تعديل الاتفاق من خلال ملحق إضافي جديد، وهو ما

ترفضه طهران ومن خلفها موسكو وبكين، وتتبع تلك الشكوك من رفض عدد من الفاعلين الدوليين له ممثلة بواشنطن، إلى جانب لندن وباريس التي باتت تؤمن بأهمية وجود اتفاق مع إيران حول جوانب حساسة مهمة مثل برنامج الصواريخ الإيراني إلى جانب تدخلات طهران المدمرة في أزمات الشرق الأوسط، إلى جانب قضايا محورية مهمة كدعم إيران للإرهاب وغسيل الأموال.. من هنا، وفي حال، تمّ عدم الاتفاق حول هذا الموضوع، فمن المتوقع أن يؤثر بشكل كبير في مسار العلاقات الأمريكية – الإيرانية، وكذلك في خريطة التحالفات والاصطفاف في المنطقة، بالإضافة إلى أنه سيخلّف بيئة صراعية داخلية إيرانية، بدأت وتيرتها بالتصاعد مع بروز الاحتجاجات والتظاهرات على امتداد الجغرافيا الإيرانية، نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

- القسم الثاني: التفاعلات الصراعية للعلاقات الإيرانية العربية:

يركز على طبيعة الاستراتيجية الإيرانية وآليات عملها تجاه الأزمات الإقليمية؛ وطبقاً للوقائع والحقائق على الأرض، فإن إيران ماضية في مشروعها الأيديولوجي، ولن تتوقف عن محاولة التأثير من خلال إدارة أكبر فوضى «غير خلاقة « في تاريخ العالم العربي الحديث، بعد أن ثبتت أقدامها من خلال الأزمات، ولا سيما الأزمة السورية، منتهجة استراتيجية ملء الفراغ، مستغلة الحرب على الإرهاب، وحالة الميوعة في الاتفاق النووي الذي وظفته طهران لبسط نفوذها وبشكل محموم في المنطقة.

- القسم الثالث: اندلاع الحركات الاحتجاجية في إيران:

انطلاقاً من أهمية الحراك السياسي في إيران وتأثيره على مجمل المنطقة العربية، فقد حرص مركز أمية أن يقدم تحليلاً تفصيلياً للانتفاضة الإيرانية من حيث الدواعي والأسباب، ومستقبل الحركة المطلبية، ومساراتها المختلفة.

إنَّ نظرة سريعة في مطالب المحتجين تعطي صورة عن بعض وليس كلّها، معاناة الشعوب القاطنة في إيران، واستمرار هذه المعاناة بشكل أكثر بشاعة على يد الحكومات الإيرانية المتعاقبة. طرح المحتجون شعارات مثل الموت للمرشد، وللرئيس روحاني، وطالبوا بإطلاق المعتقلين، وانسحاب

إيران من مداخل الأزمات الإقليمية التي استنزفت قدرات إيران وإمكاناتها الاقتصادية، وطالبوا بوقف الإجراءات التميزية، والعدوانية ضدّ الأقليات المذهبية والعرقية، ولاسيما العرب، والكرد، والسُّنة..

أولاً: التطورات السياسية في إيران

تكتسب الانتخابات الرئاسية الإيرانية، ولا سيما في دورتها الثامنة أهمية بالغة، حيث عكست الانتخابات التي أجريت في ١٩ مايو ٢٠١٧، اصطفاف المجتمع الإيراني مكرهين مع مرشح طرح شعار الإصلاح والتغيير، وتحقيق العدالة للجميع، على الرغم من عدم صدق هذه الوعود والفشل الذريع في تحقيقها، فنظروا إليه على قاعدة «أخف الضررين»، وعلى أمل إخراجهم من الوضع المزري الذي باتت تعيشه إيران، نظمت هذه الانتخابات في ظروف داخلية وخارجية بالغة الخطورة، وإدراك الشعب الإيراني لمدى الارتباط بين تدهور الوضع الداخلي والمتغيرات المتعلقة بظروف السياسة الخارجية.

في ظروف داخلية وخارجية بالغة الصعوبة والتعقيد تسلم الرئيس الإيراني روحاني مهامه كرئيس لإيران.

ففي الخارج تبدو إيران مهددة بمزيد من العقوبات والعزلة الدولية نتيجة لملفها النووي بعد وصول إدارة ترمب التي تعهدت بمراجعة الاتفاق النووي جملة وتفصيلاً، وهذا معناه أن الرئيس روحاني سيكون عليه خوض معركة خطيرة وصعبة مع ترمب وجنرالاته الجدد في ظل تعاظم مستقبل الدور الوظيفي لإيران الذي تمدّد، وتعاظم بعد سقوط العراق، وتوقيع الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة (٥+١)، ودخل إلى عمق الأزمات الإقليمية.

تولى روحاني دفة الرئاسة في ظل أزمات طاحنة متلاحقة أبرزها احتمالية شغور منصب القيادة في أي لحظة نتيجة مرض خامنئي، الذي يمثل أعلى سلطة سياسية وروحية في البلاد، وفي ظل تصاعد التطاحن حول بورصة الأسماء المرشحة لخلافته، وإشاعة أزمة إيجاد البديل، إلى جانب تصاعد وتيرة استنزاف معركة مكاسرة الإرادات السياسية بين المتنافسين الذين لم يشيروا لا من قريب ولا من بعيد إلى هذا موضوع خلافة المرشد.

بالمقابل، فإن الأرضية لوصول المرشد باتت مُهيأة بعد وفاة رفسنجاني المفاجئ والمريب

لشخصية اعتبارية تشير كل الدلائل أنها لنفس المرشح إبراهيم رئيسي الذي هزم في الانتخابات الرئاسية، مما جعل حظوظه تقل كثيراً للجلوس على كرسي القيادة، واكبه تشويه ممنهج لصورة المرشحين المحتملين لخلافة المرشد مثل شهرودي، ويزدي.. وغيرهم ممن لا تتطابق موصفاتهم مع مقاس المرشد الحالي، والحرس الثوري الإيراني.

ومن أبرز التحديات التي باتت تواجه روحاني في دورته الثانية عودة الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة (٥ +١) إلى المربع الأول مع وصول الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة ترمب، وما واكب ذلك من تدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الإيرانية، حيث لم تحظ أي قضية من قضايا السياسة الخارجية الإيرانية بنفس القدر من الاهتمام الداخلي مثلما حظي الملف النووي الإيراني سابقاً ومستقبلاً، وذلك نتيجة عدة اعتبارات؛ لأنه أولاً لم يعد فقط يمس مصالح طبقة مهمة داخل المجتمع الإيراني، وهي طبقة البازار المتحالفة مع التيار المحافظ، التي مارست خلال فترات متعددة من عمر إيران، جهوداً حثيثة من أجل إضفاء نوع من المرونة على السياسة الخارجية، على اعتبار أن ذلك يمثل آلية مهمة للانفتاح على الخارج، وإقامة شبكة من العلاقات الاقتصادية الدولية، إلا أن السياسة المتشددة التي انتهجتها حكومة الرئيس محمود أحمدي نجاد سابقاً، ومن ثم مجيء حسن روحاني في الدورة الأولى والثانية الذي تعهد بممارسة سياستين:

الأولى: الاستمرار في تبني سياسة «نرمش قهرمانه» (المرونة البطولية) التي أطلقها المرشد خامنئي، إلى جانب سياسة «تشنج زدايى» (إزالة التوتر مع العالم الخارجي)، فيما يتعلق بملف الأزمات والعلاقات الإقليمية والدولية، وهو ما فشلت إيران بتحقيقه تماماً، إذ أسهم السلوك العدواني والصراعي الإيراني في زيادة وتيرة النزاعات مع الدول العربية على وجه التحديد، وزاد من وتيرة التشابك مع الغرب ومع الولايات المتحدة، مما أفرز تداعيات سلبية عرضت إيران لعقوبات اقتصادية، أثرت على جميع مكونات الشعب الإيراني، وعصفت بأمن إيران واستقرارها.

هناك أكثر من عامل وسبب يدعو النظام الإيراني للتوجس والقلق من الاحتمالات السلبية التي ستتمخض عن سياسات إيران النووية؛ فقد زادت وطأة العقوبات الدولية على مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية للنظام، وظهور الآثار السلبية لها في بروز ظاهرة السخط والغضب والتبرم الشعبي بمختلف الصور، على الرغم من توقيع النظام على الاتفاق النووي، وهذا ما ولد حالة من اليأس والتشاؤم داخل مختلف الأوساط الشعبية الإيرانية، وأدى إلى انفجار الوضع الداخلي في نهاية المطاف، إلى جانب ازدياد وتيرة الصراع المحتدم بشكل

غير مسبوق بين أجنحة النظام وبلوغها مراحل استثنائية غير مسبوقة، ولا سيما حرب شعواء بين الرئيس السابق نجاد وباقي أجنحة الحكم ومؤسساته، حيث انتقل الصراع الذي كان خلف الكواليس بين الأجنحة، ومختلف المؤسسات أخذت بالتصعيد غير المسبوق، وزادت وتيرتها أثناء وبعد الاحتجاجات التي جرت مؤخراً.

انصب جل اهتمام الإيرانيين حول الآمال الواسعة والمكاسب الاقتصادية والسياسية التي يمكن أن يجنيها المواطن الإيراني العادي جَرّاء التوقيع علي اتفاقية نووية مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، وخرج الإيرانيون للشارع ابتهاجاً بتلك النتيجة.

إلا أن أشهراً قليلة بعد توقيع الاتفاق النووي في يوليو ٢٠١٥ كشفت عن صدمة الإيرانيين بشأن نتائج الاتفاقية من الناحية الاقتصادية، فالاقتصاد الإيراني لا يزال يعاني من العقوبات المفروضة عليه من جانب الغرب، ولا تزال إيران تعاني من قلق الشركات الأجنبية من الاستثمار فيها، فارتفعت نسبة التضخم الإيراني بنسبة ٨٪، ووصلت قيمة العملة الإيرانية مقابل الدولار الواحد إلي ما يقارب ٤,٧٨٠ تومان هذا الأسبوع، ولا يزال معدل البطالة مرتفعاً، حيث وصلت نسبتها في إيران إلى ٢٢٪، ونسبتها بين الشباب (١٥ – ٢٤ عاماً) تصل إلى ما يقارب الثلث.

هناك العديد من المتغيرات الداخلية والخارجية (الإقليمية والدولية) التي ستتكاتف للتأثير على الوضع الإيراني برمته؛ فمع تولي الرئيس ترمب كرسي الرئاسة الأمريكية، بدت الأزمات الصراعية بين إيران والإدارة الجديدة على أعتاب مرحلة جديدة من التصعيد، ولكن هذا الأمر ربما يكون مختلفاً كثيراً عن جولات التصعيد السابقة، إذ لم يتبق أمام صانع القرار السياسي والعسكري الإيراني مساحة كبيرة للحركة والمناورة السياسية، فالتجارب الصاروخية الإيرانية لم تتوقف متحدية رد الفعل الأمريكي.

أطلق ترمب استراتيجيته في ١٤ أكتوبر ٢٠١٧، تعهد فيها بإعادة النظر في الاتفاق النووي برمته، وطالب المجتمع الدولي بتحجيم الأدوار المدمرة والسلبية لإيران، وجمع موارد دفاعية جديدة من الحلفاء لتغطية نفقات أمريكا بعد أن بشّر بأن المنطقة مقبلة على حروب كبرى، ورفع وتيرة التصريحات ضد أدوار إيران المزعزعة للأمن والاستقرار العالمي، الذي تحاول الماكينة الإعلامية لدولة الولي الفقيه تدويرها والترويج لها، بما يخدم حظوظ المحافظين ورصيدهم، وتوجيه انتقادات لاذعة لروحاني، على أساس أنه المسؤول عن سياسة التقارب مع الغرب، وتحذيره من فكرته التي روج لها مؤخراً، التي أعلن فيها أن سياستها المعتدلة هي التي جنبت إيران أهوال

المواجهة العسكرية؛ مما جعل المرشد خامنئي يدخل على خط السجال، ويوبخ روحاني على هذا التصريح.

من هنا ولاعتبارات عدّة ربما يمكن للجناح المحافظ توظيف قضية التهديدات الأمريكية و«الإسرائيلية» بنفس القدر من الاهتمام الداخلي أكثر مما حظي تحميل روحاني تبعات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها إيران، وذلك نتيجة عدة اعتبارات؛ لأن هذا الخطاب يمكنه توجيه اهتمام الطبقات المسحوقة المحسوبة على المرشد وجناحه المحافظ التي تقوم بتقديم المساعدات والمعونات المالية، الأمر الثاني تعزيز التحالف مع طبقة البازار المتحالفة مع التيار المحافظ والترويج لمخاطر سياسات روحاني التي كانت ترغب في التسويق لفكرة انفتاح إيران الخارجي في المجال الاقتصادي، وفتح الأسواق الإيرانية أمام الاستثمارات، وتنويع مصادر الاستيراد، مما يهدد الامتيازات التي حققها الحرس الثوري، الذي طالبه روحاني بترك السياسة والاقتصاد والتفرغ للدفاع عن إيران، واصفاً الحرس بالحكومة التي تحمل مدفع.

ولذا، فإن مستقبل العلاقات الأمريكية الإيرانية في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة لا يبدو مبشراً، مما يدفع الأمور لتكون مرشحة إلى مزيد من التوتر خاصة أن هناك إرادة دولية باتت تستشعر أهمية تنظيم ملحق إضافي للاتفاق النووي مما يحدّ من النفوذ، والخطر الإيراني.

التحدي الأول: استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مع زيادة وتيرة تصدع بنية النظام بسبب الخلافات السياسية المستفحلة، وانتشار الفساد الذي بات ينخر عظم النظام الإيراني، ويهدد استقراره.

التحدي الثاني: فشل الرئيس روحاني في الحوار مع الغرب ومع الولايات المتحدة المصممة على تعديل الاتفاق النووي، وهذا يمثل اختباراً حقيقياً حول مدى قدرة روحاني على تحدي القوى الصلبة، وبالتالي تحمل ثمن رغبته في الانحناء أمام المطالب الأمريكية، إلا أن مرشد الثورة والمؤسسات الثورية وحتى النخب الإصلاحية بما فيها الرئيس نفسه ترفض إجراء أي تعديل على الاتفاق النووي، لكن ما مدى جدية الموقف الإيراني التي عودتنا على خطاب راديكالي وسلوك براغماتي.

هنا يمكن تحديد عدة عوامل، ترجح توجه طهران ليس فقط لمجرد الانفتاح على مطالب الغرب بل التوصل لصفقة جديدة بمعناها الشامل مدفوعة بعدة عوامل، يتمثل العامل الأول في تأثير العقوبات الاقتصادية بشكل خطير على الداخل الإيراني، وتزامن ذلك مع ضرورة الاهتمام

بتحول استراتيجية التعامل مع الولايات المتحدة من مجرد رفع العقوبات إلى عقد صفقة بين الولايات المتحدة وإيران بتوافق مجتمعي، وهذا التحول في السياسة الخارجية الإيرانية، مهد له فوز روحاني بمنصب الرئيس في الدورة الأولى، الذي فتح الباب على مصراعيه أمام عقد صفقة بين البلدين، وقد بادرت إيران نحو تطوير العلاقات الثنائية الإيجابية مع الولايات المتحدة، وفي هذا المضمار نستذكر كلام ظريف في بداية توليه عن برنامج وزارة خارجيته إلى جانب تحديد مشاريعه «لتحسين العلاقات والنهوض بها» مع دول الجوار و«إعادة بناء العلاقات مع الشركاء القدامى في أوروبا وآسيا» عن «الخفض التدريجي للعداء الكامن مع أمريكا وتبديله إلى قدرات إيجابية»، كما يضيف: «أنه وبدلاً من أمريكا يجب أن تكون إيران البادئة في تسوية العلاقات الثنائية مع واشنطن».

ويتعلق **التحدي الثالث** بتحول الانفتاح على الغرب، وعلى واشنطن تحديداً، إلى قضية لها انعكاسات داخلية في إيران، خاصة بعد الآثار السلبية للعقوبات على الاقتصاد الإيراني، وما نتج عنه مؤخراً من اندلاع حركة احتجاج واسعة النطاق، وبعد تصاعد رفض التيارات المتشددة في داخل طهران، لمنهج روحاني في التعامل مع واشنطن، وهو ما يجعل نجاح روحاني في الانفتاح على واشنطن داعماً لشرعية الدولة والثورة وتعزيز قدرتها على البقاء والتكيف مع المتغيرات.

التحدي الرابع: تُدرك إيران أن استمرار لعبها دور القوة الإقليمية، يتطلب شرعية دولية بالأساس، ويتوافر تصور لدى دوائر صنع القرار في إيران هو أن توفير الشرعية الأمريكية لهذا الدور هو المفتاح للحصول على هذه الشرعية الإقليمية، خاصة أن بعض الدوائر في واشنطن لا ترى في دول الخليج موازناً لإيران، ولا يتم التعامل معها على أنها طرف في أي صفقة جديدة يُمكن التوصل إليها مع إيران.

وفي المقابل، تهدف طهران من الصفقة إلى تجديد اعتراف الولايات المتحدة بأنها قوة إقليمية مؤثرة في المنطقة، تمتلك نفوذاً بالمنطقة لا يقل عن النفوذ الأمريكي فيها.

التحدي الخامس: فهو مرتبط بإحباط الضغوط الأمريكية و«الإسرائيلية» ضد إيران؛ وإحباط المحاولات الرامية إلى بلورة إجماع دولي جديد ضد إيران، خاصة أن «الظروف الدولية» تقتضي اعتماد استراتيجية للتقليل من «ضغوط أمريكا والدول والمنظمات الدولية على إيران».

التحدي السادس: استراتيجية استغلال وتوظيف الفجوات والتناقضات بين أمريكا والدول الضامنة للاتفاق النووي، لتعزيز موقفها التفاوضي مع واشنطن، مع إدراك طهران عدم احتمالية

واشنطن توجيه ضربة عسكرية ضد إيران، وذلك بسبب التغيير الذي طرأ على استراتيجية عدم الانخراط العسكري في الخارج التي تتبعها واشنطن مؤخراً، نتيجة القيود الواردة على الإنفاق العسكري، وتوجهها لعدم التورط عسكرياً في أزمات الشرق الأوسط على نطاق واسع.

تُشير تجربة إيران الثورة إلى ميل إيران للوصول إلى تسويات الصفقة بين إيران والولايات المتحدة، ولم تصل إلى مرحلة المواجهة المباشرة رغم تبني طهران دوماً لدبلوماسية حافة الهاوية، وبالتالي هي ليست مستبعدة، بحيث لن تقتصر الصفقة على تسوية أزمة تعديل الاتفاق النووي، وإنما ستمتد أيضاً لتشمل القضايا غير النووية، التي ستؤثر على وضع إيران في الإقليم، خلال الفترة المقبلة، خاصة وأنه من الواضح أن إيران تتعامل مع الملف النووي باعتباره ورقة مهمة تفاوض بها على كل ما يرتبط بنفوذها الإقليمي في المنطقة «سياسة تخدم الملفات»، وهو توجه لا يبدو أن الولايات المتحدة، وغيرها من دول المجموعة، تعترض عليه، بل إن مؤشرات عديدة تكشف أن واشنطن تسعي، في الغالب، إلي إبرام مثل تلك الصفقة بقدر ما تسعي إيران، وأن ممارسة إدارة ترمب الضغط عليها ليس إلا لإجبار طهران الجلوس على طاولة المفاوضات.

ثالثاً: اندلاع الحركات الاحتجاجية في إيران

مرت ثمانية أعوام على اندلاع الحركة الإصلاحية الخضراء التي كانت أضخم تحدٍّ للثورة الإيرانية منذ قيامها عام ١٩٧٩، وجاءت عقب تزوير الانتخابات لصالح الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد لفترة رئاسة ثانية في ١٢ يونيو ٢٠٠٩، تلك الاحتجاجات السياسية ركزت على شعار «أين ذهب صوتي؟»، تعبيراً عن التزوير الواسع لنتائج الانتخابات لجهة إبقاء الرئيس نجاد رئيساً للجمهورية لفترة ثانية، النسخة الثانية من الربيع الإيراني انطلقت منذ أقل من خمسة أيام، جاءت بشعارات سياسية مختلفة هذه المرة مثل «الموت للدكتاتور»، «الموت لروحاني»، «لا سورية لا لبنان روحي فداء إيران»، شعارات رنانة قديمة جديدة طورها الشعب القابع في الفقر والذل منذ أكثر من ٣٨ عاماً، وهو عمر الثورة، بعد أن كان يهتف بشعار «الموت لطالبان إيران» في إشارة ضمنية إلى المرشد وزبانيته، بدأت التظاهرات عبر ٣ مدن رئيسة ثم اتسعت تباعاً لتصل إلى أكثر من ٣٤ مدينة إيرانية، في خطوة «عفوية شعبية شجاعة» هي الأخطر منذ ربيع إيران في العام ٢٠٠٩ التنبؤ باندلاع التظاهرات بحد ذاته لم يكن مفاجأة بالمطلق، لكن المفاجأة الحقيقية «عفوية المشهد» واندفاع المتظاهرين بعزيمة، دون قيادة أو كاريزما توجهم، في الوقت

الذي ما زالت فيه هذه الاحتجاجات في أطراف المدن وهوامشها، بشكل متشرذم مفتقدة إلى أبسط قواعد التنظيم، دون أن تنتقل بقوة إلى جغرافية المركز الذي تمثله العاصمة طهران بثقلها السياسي والاقتصادي والمعنوي ومركز الولايات الأخرى مثل أصفهان وفارس، على غرار الثورة الخضراء في العام ٢٠٠٩، هذا عدا عن جلوس الأقليات في إيران على مقعد المشاهد لمراقبة ما يجري دون أن تحرك ساكناً، اللهم الأقلية العربية التي تعيش حالة حراك دائم منذ أكثر من عشرة أشهر دون عون أو مساندة من أحد حتى هذه اللحظة.

الواقع أن الاحتجاجات الجديدة، التي يتم قمعها تباعاً، قد أخذت في زرع بذور الشك في ركائز الدولة الإيرانية، ولاية الفقيه والمرشد وسياسات النظام، إلى جانب التشكيك بالدور الذي جسدته الثورة الإسلامية في إيران، والأدوار التي اضطلعت بها، والسياسات التي تبنتها.

بموازاة ذلك، تمثل هذه الاحتجاجات نقطة فارقة، حيث تتزامن وتتقاطع مع أزمات معقدة داخلياً وإقليمياً ودولياً لإيران، فنظام ولاية الفقيه لا يملك ترف الوقت ولا الحلول السحرية لتحسين أو لنقل تغيير أي شيء في الأمر الواقع، وبالتالي سيبقى يرقُب موجة أو سلسلة جديدة من توالي الاحتجاجات خاصة مع قرب إقرار الموازنة الإيرانية التي باتت تحتاج إلى مداخيل إضافية لتغطية العجز الحاصل، التي سوف تعتمد على رفع الضرائب، وإزالة الدعم عن معظم السلع الأساسية، الأمر الذي ينذر بانفجار الأوضاع بقوة من جديد.

كذلك فإن إرهاصات هذا الربيع بالرغم من تواضعه لا شك بأنها تُضعف النظام الإيراني بفعل السياسات المتتالية الحمقاء للنظام الإيراني الذي انخرط حتى النخاع بمشكلات المنطقة، وسعى لبناء المصدات وشبكات الأمان التي تضمن بقاء الحريق الإقليمي بعيداً عن ثوبه المتسخ بدماء الشعوب المقهورة في سورية والعراق ولبنان واليمن، منذرة بأن السحر سينقلب على الساحر، وأن الجزاء من جنس العمل، فدشن هذا الربيع الإيراني على الرغم من تواضعه صحوة شعبية طال انتظارها لتدك معقل الولي الفقيه القابع في حي باستور في العاصمة طهران، الذي تحقق وزارة الخزانة الأمريكية بأرصدة مالية شخصية تجاوزت عشرات المليارات.

ما كشفته الاحتجاجات أيضاً هو فعلياً فشل الرهان على الجناح الإصلاحي الذي يقوده الرئيس الإيراني حسن روحاني مدعوماً بتياري الإصلاحيين والمعتدلين والزعماء البارزين في هذين التيارين أو الطيفين خاصة محمد خاتمي، رئيس إيران الأسبق، ومهدي كروبي، ومير حسين موسوي، قائدي الاحتجاجات الخضراء، الذين تخلوا جميعاً عن المتظاهرين، وتركوهم مكشوفي

الظهر أمام أكبر حركة قمعية للنظام الإيراني، وفعلياً هم ابتعدوا عن مواجهة داخلية محتدمة مع المرشد والجناح المحافظ والحرس الثوري، معتبرين مقاربات النظام لمواجهة المحتجين هي الطريقة الأفضل، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل شاطروا النظام أنها أسهمت في وأد الفتنة والمؤامرة الكبرى التي قادتها أمريكا و«إسرائيل» والسعودية، وهو نفس التعبير الذي أجمع على استخدامه المرشد، وروحاني، وجواد ظريف، ومحسن رضائي، وقائد «الحرس» الثوري اللواء محمد علي جعفري.

ونحن هنا نتساءل عن الصورة التي بات يقدمها الجناح الإصلاحي ومن والاه عن نفسه داخلياً وخارجياً، حتى يتم التعاطي والرهان عليه لإحداث التغيير المأمول في إيران، خاصة بعد دخولهم في سجال ليس معاكساً مع الثورة والنظام وأدوات الدولة القمعية، بل هو مكمل لبعضهما لمواجهة الاحتجاجات.

لا شك بأننا أمام مؤكدين، وثابت:

- المؤكد الأول: يتضمن إقراراً بفشل كل منهما في قيادة البلاد على ضوء ما جرى من تأمر على طموحات الشعب الإيراني.

- المؤكد الثاني: أن ما يحدث حالياً يؤكد تعثراً لحكومة حسن روحاني، وهو دليل آخر على وجود قناعة تتزايد يوماً بعد يوم بحاجة إيران ليس إلى تيار أو جناح ثالث قادر على أن يقود البلاد، ويخرجها مما هي فيه من صراعات داخلية واشتباكات خارجية، بل إن القدرة على التغيير باتت شبه مستحيلة على ضوء هذه المعطيات، وهذا ما تأكد من خلال نتائج هذه الاحتجاجات وتداعياتها.

لكن الثابت: أن كل نظام ولاية الفقيه قد بات عاجزاً وغير قادر تماماً على تقديم إجابات مقنعة بل وملهمة لمئات آلاف المحتجين ليس من الشباب الإيراني فقط، بل ومن الشيوخ والنساء، الذين بدوا مقتنعين أنه لا مستقبل لإيران مع نظام ولاية الفقيه الذي تآكلت شرعيته في ظل تعثر السياسات الداخلية، والتداعيات الخارجية المدمرة، وبفعل السياسات العبثية لمؤسسات الدولة والثورة الإيرانية التي أوصلت إيران إلى الحضيض في مختلف المجالات، وما يقلق الإيرانيين أكثر هو ضبابية رؤية مستقبل إيران على ضوء هذه المتغيرات، وضرورة وجود البديل، وهو ما بدا جلياً من خلال الشعارات التي نادت بعودة الملكية لحكم إيران من جديد.

المثير أيضاً في موضوع الاحتجاجات أنها لم تعد تؤمن بالبحث عن البديل الشخص لتنصيبه،

بل في أهمية «كنس» النظام وأدواته برمتها، والمطالبة برحيلها، وهذا له مغزاه ودلالاته الخطيرة والمهمة.

رغم التأييد الشعبي في إيران لحركة الاحتجاجات فإنها كشفت عن ضعف واضح، مما قد يؤدي إلى التشكيك بجذب المزيد من التأييد الشعبي خشية من تداعيات رفع سقف الشعارات، بموازاة ذلك لن تستطيع مواجهة حملات القمع التي سيشنها مؤسسات الثورة الصلبة كالحرس الثوري، والباسيج، وحركة أنصار الله، استناداً للتجربة التاريخية.

لا شك أننا لا نقلل بأي حال من الأحوال من موضوع الاحتجاجات التي انفجرت في إيران، ولا نتفق مع هذا النظام القمعي الذي يحاول توصيفها باعتبارها مؤامرة خارجية من عملاء ومندسين، ونُحيي صمود الشعوب والأقليات التي عانت من ويلات نظام ولاية الفقيه وسياساته العبثية في المنطقة.

الأمر المؤسف أن ترد حكومة طهران بذات الطريقة البائسة، وتلجأ إلى أساليب دموية لمواجهة المتظاهرين والاستعانة بأدوات الدولة القمعية، لوقف هذه المظاهرات، إلى جانب نعتهم بأبشع وأقذر الصفات وأقلها تهمة العمالة والتآمر.

استمرت الاحتجاجات أو توقفت، لا فرق فالأمر سيان؛ لأن البيئة الداخلية الإيرانية بمتغيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية منهارة تماماً، ومسارات الأزمة باتت على صفيح ساخن، وهذا ما يتوجب أن يفهمه صانع القرار السياسي والأمني الإيراني، فما يجري لا يلغي عمق المشكلة والمأساة التي باتت تعيشها إيران، ولا يعني أن الحريق لن يتجدد وبقوة نتيجة لجملة التحديات التي باتت تواجه إيران على مُختلف الصعد.

أهم التغيرات على دولة الاحتلال الإسرائيلي حتى نهاية عام 2017

مركز رؤية للتنمية السياسية
صلاح الدين العواودة

مقدمة

تمر دولة الاحتلال، كغيرها من الدول، بتغيرات داخلية وخارجية كثيرة، وفي شتى المجالات، فالمجتمع الصهيوني نفسه مجتمع متطور ومتغير وفقاً لعدة عوامل مؤثرة، كما يؤثر ويتأثر أيضاً بالتغيرات الإقليمية والدولية.

داخلياً، تزداد «إسرائيل» يمينيةً وتطرفاً، ويزداد المجتمع الصهيوني عنصريةً، ليس تجاه الفلسطينيين فحسب، بل أيضاً تجاه بعضه البعض: بين الغربي والشرقي، وبين المتدين والعلماني، وبين اليميني واليساري، ويزداد الفساد في شتى مؤسسات الدولة، وتزداد الفروق الطبقية في ظل حكم اليمين الرأسمالي، على أنقاض دولة الرفاه والاشتراكية، التي سعى إليها اليسار في العقود الماضية، وأمام المد الديني واليميني الفاشي تتراجع الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية الصحافة.

وعملية السلام، تراجعت على إثرها العلاقة مع أوروبا والولايات المتحدة، وتحديداً في عهد إدارة أوباما، حيث تم توقيع الاتفاق النووي بين الغرب وإيران، الذي جاء رغماً عن إرادة «إسرائيل»، كل ذلك غيّر في علاقة «إسرائيل» بمحيطها العربي، الذي انشغل فيه كل من المحسوبين على المقاومة، والراغبين في التطبيع، بالصراع من أجل البقاء في السلطة، فوفر على «إسرائيل» خصوماً مقاومين، ووفر لها حلفاء مطبعين.

أهم التغيرات على الصعيد الداخلي

يمكن الإشارة هنا إلى ثلاثة تغيرات بدأت تمس المجتمع «الإسرائيلي» في الآونة الأخيرة، وهي: تطور العلاقة بين الدين والدولة، وتزايد الفاشية الجديدة، المتمثلة في محاربة المنظمات اليسارية والحقوقية، والتحيز لرئيس الحكومة على حساب المؤسسية.

أولا: تطور العلاقة بين الدين والدولة

من المعروف أن تأسيس الكيان الصهيوني كان ثمرة لجهود الحركة الصهيونية، التي كانت حركة علمانية بطبيعتها، بل كانت في بداياتها، معادية للدين، وتعتبره مظهراً من مظاهر التخلف والضعف، ولكن، ولأسباب وضرورات سياسية، قرر القادة العلمانيون للحركة الصهيونية، وعلى رأسهم ثيودور هيرتزل، استحضار تأثيرات الدين لخدمة المشروع الصهيوني العلماني، وذلك على غرار ما يفعله الحكام العلمانيون في كل زمان ومكان، ولا سيما في العالم العربي، وهو ما يُعرف بالاتّجار بالدين خدمةً لأهداف غير ذات صلة بالدين، بل وقد تكون متناقضة معه، ومعادية له.

ولكن ما يحصل في السنوات الأخيرة، هو أن التيارات الدينية في «إسرائيل» بدأت تتغلغل أكثر وأكثر في الأحزاب السياسية ومؤسسات الدولة، وحتى على الجيش الذي قام على أسس علمانية أصلاً.

تبين الدراسات الديموغرافية أنه في عام ٢٠٣٠، سيكون ٥١٪ من سكان «إسرائيل» يهوداً متدينين (أي ٦٥٪ من مجموع اليهود)، وأن نسبة زيادة هؤلاء المتدينين ترتبط بشكل كبير بالتغيرات الديموغرافية التي تشهدها «إسرائيل»، أي أن الزيادة ناجمة عن اختلاف نسب التكاثر الطبيعي بين اليهود المتدينين، وخاصة الحريديم، وبين العلمانيين (عوف، ٢٠١٦) حيث يؤمن المتدينون، ولأسباب دينية وقومية، بأهمية زيادة عدد المواليد، وارتفاع عدد أفراد العائلة.

التدين في المؤسسة السياسية

إلى جانب زيادة عدد المتدينين، فإن زيادة تأثيرهم في الدولة ومؤسساتها والمجتمع، أصبحت أكثر وضوحًا. فاليوم لا يمكن تشكيل حكومة في «إسرائيل» دون المتدينين، ومنذ آخر ست

حكومات، كان المتدينون بمفردهم قادرين على إسقاط أي حكومة، فلو نظرنا اليوم إلى حزب «البيت اليهودي» المتشدد، فسنرى أن بإمكانه إسقاط الحكومة في أي لحظة، كما أن الحريديم[1] الذين يملكون ١٣ مقعداً في «الكنيست»، استطاعوا خلال آخر عام إلغاء خمسة قوانين تتعلق بهم، وذلك تحت تهديد الانسحاب من الحكومة. ومن الملاحظ أن الأحزاب الدينية تسيطر على وزارات مهمة بالنسبة لهم، يحاولون من خلالها إحداث تغيير في المجتمع «الإسرائيلي»، كوزارة التعليم التي يسيطر عليها حزب «البيت اليهودي»، ووزارة الأديان التي تسيطر عليها حركة «شاس» الدينية (عوف، ٢٠١٦).

التدين في المؤسسة العسكرية

تشهد المؤسسة العسكرية في «إسرائيل» زيادة في عدد اليهود المتدينين، المنتمين للتيار الديني القومي الصهيوني، سواء على مستوى الوحدات، أو على مستوى القيادة، بما في ذلك قيادات الصف الأول، مما أثر على توجه كل الجيش «الإسرائيلي»، خاصة عند القيام بعمليات عدائية عسكرية، كما حدث في العدوان الأخير على غزة عام ٢٠١٤، وبما أن هناك تغيراً في الميزان الديموغرافي لصالح هذه الفئات، فمن الطبيعي أن يزداد حضورها، ليس في المؤسسة العسكرية والسياسية فقط، بل في كل مؤسسات الدولة (عوف، ٢٠١٦).

وهنا يمكننا الاستشهاد بما كتبه الكولونيل عوفر فاينتر، في الرسالة الموجهة لقواته المشاركة في الحرب على غزة عام ٢٠١٤، إذ قال: «لقد اختارنا التاريخ لنقود الحرب على العدو الغزاوي الإرهابي، الذي يلعن ويذم ويكره رب إسرائيل»، منهياً رسالته بنص توراتي يبشر جنوده بالحماية الإلهية خلال القتال.

ورغم أن علمانيي «إسرائيل» انتقدوا هذه الرسالة؛ كونها «تخرق عُرفاً متبعاً منذ عقود، يتمثل في إبعاد الدين عن المهام العسكرية»، فإن عدة دراسات تؤكد ازدياد تأثير المتدينين في الجيش خلال الأعوام العشرين الأخيرة، فقد ازداد عدد الضباط المتدينين زيادة كبيرة، وازداد نفوذ الحاخامات الذين أدخلوا مفاهيم العقيدة والسياسة إلى أرض المعركة (عوف، ٢٠١٦).

---

(١) الحريديم هي طائفة دينية يهودية متشددة، تطبق الطقوس الدينية، وتعيش حياتها اليومية وفق «التفاصيل الدقيقة للشريعة اليهودية»، وكلمة «حريديم» هي جمع لكلمة «حريدي»، وتعني التقي أو الخائف. والحريديم يرتدون عادة أزياء يهود شرق أوروبا، وهي معطف أسود طويل، وقبعة سوداء، إضافة إلى «الطاليت»، وهو شال خاص بصلاة اليهود، غالبا ما يكون أبيض اللون في زواياه الأربع «التسيتسيت»، وهي مجموعة خيوط طويلة من الصوف مجدولة ومعقودة بطريقة خاصة.

ووفقاً لمصادر الجيش، فإن نسبة المجندين من المدارس الدينية تتصدر قائمة المدارس الثانوية الحكومية التي يتجند خريجوها للخدمة العسكرية، حيث تصدرت ٧ مدارس دينية قائمة المدارس العشرة الأولى (كوبوبيتس، ٢٠١٧).

التدين الهجين

يتمثل التدين الهجين في توجه قطاعات واسعة من «الإسرائيليين» العلمانيين، نحو التدين، ولكن بانتقاء أنواع محددة من العبادات اليهودية وتجاهل أخرى، والمتدينون من هذا التدين الهجين لا يعتمرون القبعات الدينية، ولا يحافظون على تناول الأكل المعدّ حسب الشريعة اليهودية (الكوشير)، لكنّهم يؤدون صلاة مساء الجمعة، ويتوجهون أيام السبت إلى البحر، ويصومون يوم الغفران (عوف، ٢٠١٦).

يقول الكاتب الإسرائيلي روغل ألف: العلماني يتجول الآن في «إسرائيل» مثل شخص عارٍ في الأيام الجليدية، ليس له شعر، وهو يرتجف من البرد، ويجد صعوبة في الحصول على الطعام والسكن، إن نهاية العلماني في «إسرائيل» هي الاندثار، ورويداً رويداً سيهاجر من هنا، أو يغير قناعته ويصبح إسرائيلياً متديناً، ويقوم بتغطية نفسه بالشعر المطلوب من أجل البقاء هنا». ويضيف في مقال له بصحيفة هآرتس تحت عنوان «إسرائيل تفرغ من العلمانيين» (... العلماني الذي تربى في «إسرائيل» له سبب للعيش هنا، لكن في «إسرائيل» البيت لا يكفي، «إسرائيل» تختار الإسرائيليين المتدينين الذين يوجد لديهم سبب للعيش هنا...» (عوف، ٢٠١٦)، وهو يقصد السبب الديني.

ثانياً: الفاشية الجديدة: التوجه «الفاشي» الإسرائيلي، ومحاربة المنظمات اليسارية والحقوقية

في السنوات الأخيرة، تسود النزعة اليمينية المتطرفة في المجتمع الإسرائيلي، بقيادة الصهيونية الدينية إلى جانب اليمين العلماني، حيث تظهر هذه النزعة في القضايا المثيرة للجدل، كمواضيع المظهر الديمقراطي، وحقوق الإنسان. وقد برز ذلك في انتفاضة القدس أواخر عام ٢٠١٥، التي أثارت الجدل من جديد، وكشفت عن التوجهات اليمينية

المتطرفة داخل المجتمع الإسرائيلي، التي وصفها الإسرائيليون أنفسهم بالتوجه الفاشي. من الأمثلة على هذه النزعة، بروز تيار تمثل بمنظمة «إيم ترتسو»، يعبر عن تكتلات يمينية متطرفة في المجتمع الإسرائيلي، تؤمن بأن «إسرائيل» هي دولة اليهود قبل أن تكون دولة علمانية وديمقراطية، وتستمد أفكارها من الدين والإرث التلمودي. تعارض هذه المنظمة التيار اليساري الحقوقي، المتمثل في تكتلات من الجمعيات الحقوقية، التي أصبحت تعرف باسم «شتوليم»، حيث يرى الـ «شتوليم» أن مهمتهم هي منع «إسرائيل» من التدهور باتجاه العنصرية والتطرف، والتورط في جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ويقولون: إنهم يحرصون على أن تحافظ «إسرائيل» على طابعها كدولة ديمقراطية علمانية، كما أراد لها بن غوريون. إلا أن منظمة «إيم ترتسو» تعتبر تيار «شتوليم» فئة مندسّة، وهو تعريف المصطلح لغوياً، ويتلقى تمويلاً من دول أجنبية، وهدفه مهاجمة «إسرائيل»، والتحريض عليها، واتهام الجيش الإسرائيلي باتهامات باطلة، تهدف لزعزعة شرعية «إسرائيل» في العالم. وهذا التيار يشمل كل أحزاب اليمين في «الكنيست» وخارجها، من الحكومة والمعارضة. ظهر مصطلح «شتوليم» للمرة الأولى في فيديو تمثيلي انتشر مع بداية انتفاضة القدس ٢٠١٧، ظهر فيه شاب فلسطيني يحاول طعن مستوطن، ويتوقف الفيديو عند لحظة الطعن ويقول: «قبل أن يطعنك المخرب، كان يعرف أن «بيشاي منوخين»، من لجنة مناهضة التعذيب، سيدافع عنه»، ويذكر الفيديو عدداً من الشخصيات الحقوقية واليسارية، واصفاً إياها بـ «شتوليم»، أي: مندسّون يحاربون «إسرائيل»، في الوقت الذي تحارب فيه «إسرائيل» ما أسموه بالإرهاب (إيم ترتسو، ٢٠١٥).

نظرة المتطرفين إلى المنظمات اليسارية والحقوقية

كتب نشطاء يمينيون من جماعة «إيم ترتسو» تقريراً بعنوان «شتوليم»، يتحدث عن الجماعات التي تندرج تحت هذا المصطلح وأنشطتها. أظهر التقرير أن هناك عشرين مؤسسة إسرائيلية، هي منظمات يسارية أو حقوقية، يصنفها اليمين بالمندسة. ووفقاً للتقرير، فإن ما يجمع بين هذه المؤسسات جميعاً هو التمويل الأوروبي، والغطاء المالي الذي تقدمه منظمة أمريكية باسم «صندوق إسرائيل الجديدة»، التي تمول ١٥ منظمة من أصل ٢٠ تحدث عنها التقرير، ويزعم التقرير أن بعض هذه المؤسسات يتلقى دعماً فلسطينياً يصل لمئات الآلاف من الدولارات، وبعض

هذه المؤسسات دافعت عن معتقلين وشهداء فلسطينيين، أو عن عائلاتهم، وبعض هذه المؤسسات، حسب التقرير، تصف «إسرائيل» بدولة الأبارتهايد (إيم ترتسو، ٢٠١٥).

يدعي نشطاء «إيم ترتسو» أن جمعية حقوق المواطن الإسرائيلية المدرجة في التقرير، تتلقى دعماً من مؤسسة فلسطينية في رام الله، اسمها إدارة حقوق الإنسان والقانون الدولي، وأن الجمعية قدمت المساعدة لمعتقلين نفذوا عمليات طعن، وأنها تطالب بإعادة السماح بالدراسة الجامعية للمعتقلين داخل سجون الاحتلال، ومثلها مؤسسة أطباء من أجل حقوق الإنسان، التي تتهم جيش الاحتلال بالتعذيب والتنكيل بالفلسطينيين، وارتكاب جرائم حرب، وتدعو إلى وقف سياسة الاغتيالات، وكذلك مؤسسة حاخامات من أجل حقوق الإنسان، ولجنة مناهضة التعذيب، و«بتسيلم»، التي تتلقى دعماً خارجياً، ومنظمة «عدالة»، التي تتلقى دعماً أمريكياً، التي وقفت إلى جانب مؤسسة الضمير الفلسطينية مع عائلة الشهيد فادي علون، وعملت من أجل منع سحب الإقامة من عدد من المقدسيين، بحجة قيامهم بعمليات مقاومة ضد الاحتلال (إيم ترتسو، ٢٠١٥).

يضاف إلى ما ذكر أيضاً، مركز الدفاع عن الفرد «هموكيد»، الذي يترافع أمام المحاكم الإسرائيلية ضد هدم منازل الفلسطينيين، ومؤسسة «شوبريم شتيكاه» (كاسروا الصمت)، التي نشرت شهادات لعدد من الجنود بعد الحرب على غزة عام ٢٠١٤، تتهم جيش الاحتلال بارتكاب جرائم حرب، وقد أوصى نشطاء اليمين وتيار منظمة «إيم ترتسو»، أنه يتوجب على دولة «إسرائيل»، كي تبقى دولة يهودية وديمقراطية، حلّ هذه المنظمات التي تعمل بتمويل أجنبي (إيم ترتسو، ٢٠١٥).

لم تقتصر الحملة على الحركات السياسية والمنظمات الحكومية، وإنما طالت أيضاً عدداً من الفنانين والكتاب الكبار ذوي الآراء اليسارية، مثل رفكا ميخائيلي، وغيلا الماغور، ويهوشع سوبول، وديفيد غروسمان، والف بيت يهوشع.

وصف بعض هؤلاء الفنانين والكتاب الحملة ضد المنظمات اليسارية والحقوقية ببداية الفاشية، وكان للهجوم على هذه الفئة من الفنانين والكتاب، أثر إعلامي أكبر من الهجوم على الجمعيات، إذ يتمتع هؤلاء بشعبية واسعة لدى الرأي العام، مما استدعى تنصل السياسيين من الهجوم عليهم، والاكتفاء بالهجوم على المؤسسات اليسارية.

حتى إن البعض من اليمين نفسه وصف الحملة بالفاشية، كما أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو اعترض على اتهام المنظمات اليمينية للفنانين بالخائنين، لكنه أكد رفض تصرفات منظمة

«شوبريم شتيكاه»؛ كونها تسيء لسمعة «إسرائيل» في العالم.

الأزمة على الصعيد القانوني

أعدت وزيرة العدل إيليت شكيد مقترحاً لتعديل قانون هعموتوت (الجمعيات الأهلية)، تزامناً مع حملة «إيم ترتسو»، ويسمى قانون الشفافية، حيث يُلزم المقترح كل المؤسسات التي تتلقى مساعدات من خارج البلاد، بكشف حساباتها المالية، ومصادر تمويلها. يُعتقد أن المقترح يستهدف تحديداً المؤسسات اليسارية والحقوقية، وقد رد اليسار بمظاهرة أمام منزل الوزير، وسَمّى هذا المقترح بصيد الساحرات (وهو اسم مستوحى من محاكم التفتيش)، ويطلب مقترح القانون من ممثلي هذه المؤسسات الذين يحضرون جلسات «الكنيست» أن يضعوا إشارة تبين الجهة التي يعملون في إطارها.

وقالت شكيد: إن الدولة التي تريد أن تحافظ على سيادتها، عليها أن تضع قيوداً على التدخلات الخارجية في شؤونها، خاصة إذا لم يكن هذا التدخل شفّافاً، وقالت: إن السلاح ليس البندقية أو السيف فحسب، وإنما أيضاً القصص المموّلة والكاذبة عن أسلحة تُستخدم لقتل الأبرياء، ورغم أن البعض كشف أن «إيم ترتسو» نفسها تتلقى تمويلًا أجنباً فإن القانون أُقر في نهاية الأمر من قبل اللجنة الوزارية، وسيتم عرضه النهائي على «الكنيست» (أزولاي، ٢٠١٥).

وفي موقف آخر يدل على الانجراف نحو التطرف اليميني والفاشية، يعكف نتنياهو وعدد من وزرائه على إعداد مشروع قانون يمكّنه من استبعاد أي عضو كنيست منتخب، في حال خالفه الرأي، حتى لا يصطدم نتنياهو بعقبات قانونية، كرفض المقترح من قبل المستشار القضائي لتناقضه مع القيم الديمقراطية، ويسعى نتنياهو لتمرير القانون من خلال الكنيست مباشرة.

وعلى المستوى الدولي، قال سفير الاتحاد الأوروبي بعد إقرار مقترح شكيد: إنه يتناقض مع الديمقراطية. فردّت الوزيرة بأن هذا التصريح يمثل تدخلاً في شؤون الدولة الداخلية، ويتناقض مع الديمقراطية أيضاً. وكان أربعة خبراء تشريع ألمان حذروا نتنياهو من إقرار هذا القانون، وبينوا أنه سيصعِّب على ألمانيا دعم «إسرائيل» ضد حملة المقاطعة (ليس، ٢٠١٥).

من جهة أخرى، انتقدت الولايات المتحدة قانون الجمعيات، ووصفته بأنه غير ديمقراطي (تيبون، ٢٠١٦).

النزعة المتطرفة على الصعيد الثقافي والتعليمي

رسب نصف الطلاب العرب في امتحان الثانوية العامة عام ٢٠١٥ في مادة المواطَنة، مقارنة مع ٢١٪ من الطلاب اليهود، وذلك بسبب التعديلات التي أدخلتها وزارة التعليم على المنهاج منذ عام ٢٠١٣. ولكن المسألة أكبر من ذلك، ولا تتعلق بالعرب وحدهم، وإنما تتعلق بالسعي نحو تغيير وجه المجتمع الإسرائيلي كلياً، فمسودة الكتاب الجديد للمواطنة، التي اعتمدها وزير التعليم، تركز على اليهودية بدلاً من الديمقراطية، وتقزم حقوق العرب، وعملياً، أشرفَ على إعداد الكتاب شخصيات تنتمي للتيار الديني واليميني «إيم ترتسو» سابق الذكر، وهو التيار الذي يحاول إضفاء الصبغة الدينية واليمينية على المناهج الدراسية، الأمر الذي أثار المنظمات اليسارية والحقوقية في «إسرائيل» من جديد، من أجل منع هذه التغيرات على المنهاج الدراسي، والتصدي لأطماع اليمين الإسرائيلي.

فالكتاب الذي عنوانه «المواطَنة في إسرائيل»، جرى العمل عليه منذ خمس سنوات، وشكلَ محوراً للخلاف بين وزير التعليم وموظفين كبار في الوزارة، وقالت عنه البروفيسورة تمار هيرمان، أستاذة العلوم السياسية: إنه كتاب عنصري لا يصح تدريسه في دولة ديمقراطية. كما قال البروفسور أسعد غانم: إن الكتاب سيخلق وعياً محرفاً لدى الطلاب العرب واليهود، وطالبت جمعية حقوق المواطن من مديرة وزارة التعليم، عدم نشر الكتاب قبل عرضه على لجنة الكنيست.

يتحدث القسم الأول من الكتاب عن يهودية دولة «إسرائيل»، ويمكن لأي قارئ أن يلاحظ التركيز على الجوانب الدينية والقومية اليهودية في كل أجزاء الكتاب، فهو يبدأ بإحدى الصلوات اليهودية (صفحة ١٨ التي تتحدث عن «عودة» اليهود إلى «أرض صهيون»)، وبدلاً من الإشارة إلى وثيقة الاستقلال، التي تتحدث عن «دولة يهودية ديموقراطية» كما في النسخة القديمة، يتناول الكتاب أحد الطقوس القومية، وهو كسر الكأس عند الزواج، والقسم على عدم نسيان القدس. هذا إضافة إلى صبغ مادة الكتاب كلها بطابع يهودي، يؤكد في كل جزء منه أن «إسرائيل» هي دولة الشعب اليهودي. وتظهر مصطلحات ومفاهيم العرقية اليهودية في أغلب صفحات الكتاب، وتطغى عليها، بينما يحصر الكتاب حقوق المواطنين العرب في مجال التعليم والدين فقط، مع تقسيم العرب إلى مجموعات أقلية أصغر، مثل دروز ونصارى ومسلمين، وإبراز خدمة الدروز العسكرية. في المقابل، يتحدث الكتاب بسطحية عن الديمقراطية، حيث يطرح صيغة ديمقراطية

تقبل القبلية والمواطنة من درجة ثانية، وتعطي حقاً مطلقاً للأغلبية في القضايا الخلافية، دون اعتبار لحقوق الأقلية.

تقول البروفيسورة هيرمان: إن إبراز خدمة الدروز العسكرية أثناء الحديث عن العرب، هدفه التمييز بين عربي جيد «مخلص»، وعربي غير جيد «غير مخلص». ويقول البروفسور أسعد غانم: إن الكتاب يُبرز «التفوق اليهودي» على حساب العرب بشكل واضح، الأمر الذي يخلق شعوراً عند الطالب العربي بعدم الثقة بجهاز التعليم ومؤسسات الدولة. ويقول البروفسور في العلوم السياسية من الجامعة العبرية يتسحاق جلنور: إن الكتاب يعلِّم القومية اليهودية والصهيونية، وليس المواطَنة، وهذا ما ينطبق على الكثير من المواد الأخرى في الجهاز التعليمي، قائلاً: هذه مواطَنة تخاف من الجميع.

ومع ذلك، أصر الوزير بينت على نشر الكتاب رغم كل الانتقادات والتحفظات، كما منع تدريس رواية أدبية في المدارس الإسرائيلية، وهي رواية بعنوان «جدار حي»، تتحدث عن قصة حب بين يهودية وعربي، كتبتها الروائية دوريت روبنيان، وذلك لأنه لا يتفق مع مضمونها، وخوفاً من «الهتبوللوت»، أي اندماج اليهود بغير اليهود (ليال، ٢٠١٦).

هل تمضي «إسرائيل» نحو الفاشية؟

استخدم كثير من الكتَّاب الإسرائيليين عبارة «السير نحو الفاشية»، وكذلك سياسيون يساريون ويمينيون على حد سواء، معلقين على ذلك بأن الشعب اليهودي الذي عانى من الفاشية، يسمح بها مرة أخرى بنفسه. وأكد ذلك عضو الكنيست بني بيغن، الذي اعتبر «إسرائيل» أمام حضيض جديد من الفظاعة، ويمكن القول: إن بيغن يعرف أن بداية العملية تهدف إلى تصنيف اليساري مع الخائن، وأن هذه النزعة يتزعمها كل من رئيس الحكومة ووزاء العدل والتعليم والثقافة، وبموافقة أعضاء الكنيست، فالمطلوب الآن هو وسم جمعيات حقوق الإنسان بالخيانة، وتجنيد الفن من أجل الدعاية للسلطة، وتخويف المثقفين، وتشويش التاريخ في كتاب المواطَنة، وكلها وسائل فاشية. من جهة أخرى، حذر يساريون من بقاء السلطة في يد اليمين المتطرف، ومن استمرار تشريع القوانين غير الموضوعية.

وهناك من يرى أن الانتقال إلى الفاشية يتحرك بسلاسة، وكأنها وصفة مكتوبة في كتاب، فالحديث ليس عن الفلسطينيين في الضفة الغربية، الذين يُقتلون فيها فعلاً، كما يقول الكاتب

أوري مسغاف في صحيفة هآرتس، وإنما الحديث عن الفلسطينيين داخل حدود الدولة «اليهودية الديمقراطية»، فبعض الكتّاب قالوا: إن ما يجري يشبه المكارثيزم «المكارثية»، التي تعني توجيه الاتهامات بالتآمر والخيانة دون الاهتمام بالأدلة، بل وحتى الفاشية والنازية، فالظروف مشابهة تمامًا، إذ إن الجميع يتوحد لإثبات أن اليسار والأقليات القومية والدينية، هم خونة، ومندسون، وعملاء للعدو.

بدأ اليسار يخشى من هذه الأجواء، ويخشى من الاستمرار فيها، وذلك بعد أن كثرت الدعوات في وسائل الإعلام لمحاكمة اليساريين والمنظمات الحقوقية، التي أصبح يشار إليها بالخائنة والعميلة، وازداد التحريض عليهم بشكل مباشر وعلني، حتى على صفحات «فيسبوك» الخاصة بنتنياهو، ووزيرة العدل، ووزير التعليم. وهذا التوجه الفكري هو الذي أعطى غطاء رسمياً للتحريض على العنف، ليصل الأمر إلى عدم استنكار إحراق مكاتب مؤسسة «بتسيلم» في القدس، حتى لو قالت الشرطة: إن السبب هو تماس كهربائي، وعدم استنكار إحراق مدرسة ثنائية اللغة في القدس، رغم ثبوت إحراقها من قبل جماعة يمينية متطرفة، وقبلها تم حرق عائلة دوابشة، وحرق الفتى أبو خضير، ومقتل فتاة في مسيرة المثليين في القدس، والاعتداءات التي شملت اليهود المتضامنين مع الفلسطينيين في قطف الزيتون. فـ «إسرائيل» تتوجه تلقائياً إلى دعم العنف والتحريض عليه، ويتوقع اليساريون اليهود أن قتلهم على أيدي اليمين المتطرف هي مسألة وقت (العواودة، ٢٠١٦).

ثالثاً: التحيز لرئيس الحكومة على حساب المؤسسية

من ملامح هذا التحيز: التشكيك بنزاهة القضاء، والاشتباك مع أجهزة فرض القانون كالشرطة، ومهاجمة المحكمة العليا من قبل نتنياهو ومؤيديه، واقتراح قوانين منحازة مثل قانون التوصيات (هِهمْلتْسوت).

أقر الكنيست قانون التوصيات بالقراءة الأولى في السابع والعشرين من نوفمبر ٢٠١٧، يحظر هذا القانون على جهاز الشرطة أن يعلن توصياته بشأن أي ملف تحقيق يتعلق بشخصية عامة، قبل أن تقرر النيابة العامة بشأنه، وقبل تقديم لائحة اتهام رسمية للمتهم.

وقد جاء هذا القانون كمقترح من أنصار رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، في ظل التحقيقات الجارية معه بشأن عدة قضايا فساد، حيث كانت الشرطة سابقاً تنشر توصياتها بشأن قضايا

الفساد، فتصبح هذه التوصيات في نظر العامة، ومن حيث التفاعل معها، وكأنها لائحة اتهام رسمية، وهو الأمر الذي أزعج نتنياهو كثيراً، وأثر على شعبيته، فبادر مؤيدوه إلى تقديم مشروع قانون يمنع جهاز الشرطة من إعلان توصياته.

رأت المحكمة العليا أن هذا القانون ينتهك حق العامة في المعرفة، واعتبرته سبباً لانتشار الشائعات على حساب الحقيقة، مما قد يضر بالشخص الذي يتم التحقيق معه نفسه، كما اعتبره سياسيون مثل يائير لبيد، رئيس حزب «يوجد مستقبل»، تحصيناً لشخص رئيس الحكومة تحديداً (تسيموكي، ٢٠١٧).

في السنوات الأخيرة، باتت ظاهرة القوانين المفصلة على مقاس أشخاص، أو لخدمة أجندة أو موقف، أو لإدانة فكرة أو جمعية أو سلوك، أو لشرعنة وتبييض عمل خارج القانون، ظاهرة كبيرة يتم اللجوء إليها كثيراً، وبسهولة ودونما تحفظ، وقد اعتبرها بيني بيغن من «الليكود»، دليلاً على فقدان الحياء، وتعكس طبيعة المشرّعين.

ويبدو أن تزايد وتيرة سن مثل هذه القوانين تعود لأسباب ودوافع كثيرة، من بينها تزايد الأطماع الصهيونية، وتحول الخارطة السياسية في «إسرائيل» نحو اليمين الفاشي، ووصول الغوغائيين الفاشيين إلى «الكنيست»، والذين يرغبون في ترك بصمتهم، وتأكيد حضورهم، أو خدمة أهداف مجموعات وجهات معينة، كما أن غياب المعارضة، وفقدانها القدرة على تقديم نفسها كبديل سياسي وأيديولوجي، وغياب الفوارق وتماهيها، وتزلفها لخطاب الحكومة، يُعتبر سببًا آخر، لكن سن القوانين الشخصية، أو القوانين ذات الطابع المناقض لروح الديمقراطية والليبرالية داخل المجتمع الصهيوني، تترجم حجم استبداد الزعامات بالأحزاب وقياداتها، وتشير إلى غياب وتقليص مساحة الديمقراطية داخل الحزب نفسه، وهو أمر حذر منه عدد كبير من القادة السابقين داخل حزب «الليكود»، مثل دان مريدور، وبيني بيغن، ورؤوفين ريفلين، وموشيه يعلون (مهرة، ٢٠١٧).

أهم التغيرات على الصعيد الخارجي

وهنا يمكن الإشارة إلى التغيرات التي طالت السياسات الإسرائيلية على الصعيد الإقليمي والدولي في الآونة الأخيرة، وهي بالتأكيد مرتبطة بالتغيرات الداخلية التي تمت الإشارة إليها، من أهم هذه التغيرات على الصعيد الخارجي: تراجع الموقف من حل الدولتين وربما استبعاده،

وتطور العلاقة مع ما يسمى بمحور الاعتدال، وتراجعها مع المجتمع الدولي، وتوتر العلاقة مع حركة المقاطعة العالمية (BDS).

أولا: تراجع الموقف من حل الدولتين واستبعاده

مع ازدياد التوجه نحو اليمين والتطرف، يتناقص تأييد حل الدولتين باستمرار، حيث يرفض معظم اليهود المتدينين واليمينيين، انطلاقاً من دوافع دينية لدى البعض، وأخرى أمنية لدى الآخرين، الانسحابَ من أي أراضٍ لصالح الفلسطينيين، لذلك كان حل الدولتين مرفوضاً دائماً من قِبل هؤلاء. تؤكد دراسة بعنوان «تأثير الصراع الديني العلماني في إسرائيل على التسوية السياسية»، أن الخلاف والصراع بين المتدينين والعلمانيين مرشح للبروز على السطح، في حال تم التوصل إلى حل نهائي للصراع العربي الإسرائيلي (عوف، ٢٠١٦).

وبما أن اليمين الصهيوني المتدين بنى مشروعه على الاستيطان في الضفة الغربية لا يؤمن بإمكانية إقامة دولة للفلسطينيين في أي جزء من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، بينما يتبنى الغرب فكرة حل الدولتين وإقامة دولة للفلسطينيين على أراضٍ محتلة عام ١٩٦٧، حيث أثر هذا سلباً على علاقة الحكومة الإسرائيلية بالإدارة الأمريكية في عهد أوباما، وكذلك أثر سلباً على العلاقة مع أوروبا وهي آخذة في الاتجاه نحو التراجع أكثر مع الأوروبيين، وكان الغرب عبر السنوات يجد شريكاً من حكومات اليسار والوسط الصهيوني في موقفه المعلن على الأقل من الحل، وهو دولة في حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧، وكان نوعاً من الاتفاق في الرؤية للحل، وأن «إسرائيل» بحاجة الى علاقات «طبيعية» مع المحيط العربي، ولا يتم ذلك إلا من خلال التسوية مع الفلسطينيين، وما زال اليسار الصهيوني مؤمناً بهذا، ولكن اليمين الصهيوني الحاكم والمتمثل بالثلاثي ليبرمان، بنيت، نتنياهو فهو ليس لا يؤمن بحل الدولتين فقط بل لا يرى أي علاقة بين الحل مع الفلسطينيين من جهة وعلاقات «طبيعية» مع العرب من جهة أخرى، لذلك هو ماضٍ في تعزيز علاقته مع العرب والتنكر للفلسطينيين ولمسار التسوية معهم (عربي ٢١، ٢٠١٧).

ثانياً: تطور العلاقة مع ما يسمى بمحور الاعتدال السُّني

بعد الانقلاب على الربيع العربي، بدأت تتكشف ملامح تيار غريب في العالم العربي، يضم

سياسيين وإعلاميين، وعدداً من الأنظمة العربية، يتجاهل القضية الفلسطينية، ويدافع عن التطبيع مع «إسرائيل» بمعزل عن التسوية السياسية، الأمر الذي شجع قادة «إسرائيل» اليمينيين على تجاهل التسوية، وتعزيز علاقاتهم مع أطراف عربية من فوق الطاولة ومن تحتها، وقد شهد نتنياهو ووزير دفاعه ليبرمان، بأن علاقاتهم تتطور بشكل متسارع مع أنظمة عربية لم تعدّ تعنيها القضية الفلسطينية، مما دفع نتنياهو لمهاجمة الأوروبيين، الذين ما زالوا يدعون إلى العودة إلى المفاوضات والتسوية السياسية، قائلاً لهم: لا تكونوا عرباً أكثر من العرب، واستغل نتنياهو مخاوف بعض الأنظمة العربية من ثورات شعوبها من جهة، ومن إيران من جهة أخرى، ليعزز هذه المخاوف بتقارير استخبارية مصطنعة عن قدرات إيران، وعن تحرك الحركات الإسلامية السُّنية باتجاه الثورة، وأخيراً، جاء وصول ترمب إلى رئاسة الولايات المتحدة ليضيف عاملاً آخر باتجاه تعزيز العلاقة بين «إسرائيل» وبعض الأنظمة العربية، والترويج لفرض الحل الذي يُسمى «صفقة القرن» (عربي ٢١، ٢٠١٧).

هذا التيار العربي سمي «محور الاعتدال السُّني» -وفقاً للوصف الإسرائيلي- مثل الأردن ومصر والسعودية والإمارات وغيرها، شكل تغييراً مهماً في البيئة الإقليمية لـ «إسرائيل» خلال عام ٢٠١٧ وصف بأنه حلف عربي (سُني) خائف من إيران (الشيعية) وفر لـ «إسرائيل» من وجهة نظرها على الأقل حلفاء استراتيجيين ليس فقط من الأردن شرقاً ومصر غرباً، بل وفي السعودية وتحت القيادة الفعلية لمحمد بن سلمان الذي ترى به «إسرائيل» قائداً شجاعاً؛ لا يتردد في مهاجمة الحركات الإسلامية السُّنية ويحرص على وقف إيران عند حدها (ربوبورت، ٢٠١٨).

ثالثاً: تراجع العلاقات قليلاً مع المجتمع الدولي

وعلى الصعيد الدولي، شهدت العلاقة مع أوروبا ومع تركيا ومع الولادارة الأمريكية في عهد أوباما تراجعاً ملحوظاً وإن لم يكن عميقاً، رغم العلاقات الاستراتيجية والتاريخية والتطابق في الرؤية لكثير من الملفات، وأهمها العلاقة مع العالم العربي والإسلامي، فعلى الصعيد الأوروبي بجانب إصرار أوروبا على ضرورة التسوية وحل الدولتين للمضي في التقارب بين الاتحاد الأوروبي و«إسرائيل» يتصاعد الموقف الأوروبي ضد الاستيطان الذي تعتبره عقبة في طريق السلام، كما اختلفت الدول الأوروبية في نظرتها للملف النووي الإيراني (كنوش، ٢٠١٧).

وفي العلاقة مع الولايات المتحدة شهدت العلاقة في عهد أوباما فتوراً رغم العلاقة

الاستراتيجية والعضوية التي تراكمت على مر السنين، ورغم التطابق في الرؤى والدعم الأمريكي غير المحدود لـ«إسرائيل»، كان سبب الخلافات نفسه مع أوروبا وهو عملية التسوية والاستيطان والملف النووي الإيراني، ولكن هذا الفتور انقلب إلى سخونة مع مجيء إدارة ترمب ذات الميول الصهيونية الأقرب إلى اليمين الصهيوني الحاكم (صلاح، ٢٠١٨).

وعلى صعيد العلاقة مع تركيا، فقد شهدت تراجعاً ملحوظاً في العقد الأخير، وتعتبر «إسرائيل» أن السبب في ذلك هو شخص الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي ينتقدها بمناسبة وبدون مناسبة، ولا سيما بسبب القدس والتجاوزات، ومن المتوقع أن تبقى هذه العلاقات في الحد الأدنى رسمياً حتى لو انتعشت تجارياً وسياحياً، والسبب هو القضية الفلسطينية (العواودة ص ٢٠١٧).

رابعاً: توتر العلاقة مع حركة المقاطعة العالمية (BDS)

حركة المقاطعة «BDS» هي في الأصل حركة فلسطينية، ثم امتدت إلى كثير من دول العالم، وهي تهدف إلى كشف ممارسات الاحتلال وفضح عنصريته، وإلى وقف كافة أشكال التطبيع معه، وقد انطلقت الحركة في التاسع من سبتمبر ٢٠٠٥، وهي تضم ١٧١ مؤسسة داعمة للشعب الفلسطيني، ومتعاطفة معه، وكلمة «BDS» هي اختصار لثلاث كلمات: Boycott أي مقاطعة، وDivestment أي سحب استثمارات، وSanctions أي فرض عقوبات.

استطاعت حركة المقاطعة، وعلى خلاف توقعات الحكومة الإسرائيلية، أن تتوسع وتنتشر لنطاقات عالمية، فقد استطاعت أن تتمدد لتصل بشكل أساسي إلى الولايات المتحدة، وكندا، وأوروبا، والوطن العربي، وغيرها، ورغم مرور أكثر من عشر سنوات على تأسيسها، فإن النتائج الحقيقية لها بدأت تظهر خلال السنوات الثلاث الأخيرة فقط، وذلك مع زيادة الغطرسة الاحتلالية للحكومة اليمينية في «إسرائيل».

وقد تمكنت حركة المقاطعة العالمية من الوصول إلى بعض المؤسسات اليهودية في الخارج، وتحديداً في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث إن منظمة «JVP» اليهودية تعمل من أجل منع الاستثمارات في «إسرائيل»، والأبعد من ذلك أنها تعمل ضد هجرة اليهود إلى «إسرائيل»، لقد كانت المؤسسات في الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي أكثر تفاعلاً مع المقاطعة بأشكالها المختلفة (أبو عواد، ٢٠١٦).

أما عن تأثير حركة المقاطعة على «إسرائيل» فقد استطاعت حركة المقاطعة، بفعالياتها المختلفة، أن تُحدث العديد من التأثيرات، الاقتصادية والسياسية والثقافية، على «إسرائيل»، وصلت إلى حد النقاش حول شرعية الدولة، واعتبار نتنياهو لحملة المقاطعة تهديداً استراتيجياً (أبو عواد، ٢٠١٦).

التطورات الأمنية

التحدي الايراني والجبهة الشمالية:

الوضع على الحدود الشمالية في لبنان وفي سورية حيث نوايا إيران لإقامة قواعد عسكرية ثابتة على الأرض السورية الذي ترى به «إسرائيل» محاولة إيرانية لخلق توازن ردع في وجه التهديدات الإسرائيلية بتدمير مفاعلها النووي، وهذا ما تعتبره «إسرائيل» تهديداً حقيقياً، كما تخشى «إسرائيل» من أن يتطور هذا التهديد لنشر صواريخ دفاع جوي وصواريخ برية وبحرية متطورة؛ وهو ما يعني تضييق حرية «إسرائيل» الجوية والبحرية وخطر اندلاع حرب صواريخ

كما تبذل «إسرائيل» كثيراً من الجهود مع الولايات المتحدة والعالم لتشكيل جبهة ضد إيران، لكنها لم تنجح حتى الآن في تحقيق هذا الهدف، وحتى روسيا التي تسمع كل طرف ما يحب تتصرف في النهاية وفق مصالحها هي، لذلك ورغم كثير من المجاملات والإطراء من الجانب الروسي لـ «إسرائيل» فإن روسيا نفسها تدافع عن الوجود الإيراني في سورية.

في ظل هذه الأوضاع، تجد «إسرائيل» نفسها وحيدة في المعركة مع إيران في سورية، وستستمر في استهداف ما تراه مهدداً لأمنها في سورية سواء أعلنت أحياناً أو صمتت أخرى، ويوازي ذلك حراك دبلوماسي مع الروس لشرح دوافعها، ولكن كل ذلك لا يمنع إيران من المضي في مخططها لتعزيز وجودها في سورية ثمناً لدورها في الحرب الأهلية السورية، من هنا فإن الوجود الإيراني أصبح واقعاً، وأصبح من الطبيعي أن يكون الجولان المحتل جزءاً من أي معركة قادمة على الحدود الشمالية، وتبقى «إسرائيل» تراهن على حراك داخلي في إيران نفسها قد يغير الموقف. (ربوبورت، ٢٠١٨)، ورغم كل ذلك وفي هذا الوقت، وفي لبنان تأمل «إسرائيل» بأن الصراع معها يتراجع في سلم أولويات المركبات اللبنانية الأخرى؛ مما يصعب على حزب الله إشعال الجبهة. (ربوبورت، ٢٠١٨).

الجبهة الجنوبية:

مع بداية عام ٢٠١٨ يرتفع التوتر على حدود قطاع غزة المحاصر، وهناك أيضاً تؤدي إيران دوراً مهماً، حيث ترى «إسرائيل» أن إيران هي العامل المحرض خصوصاً من خلال دعم حركة الجهاد الإسلامي المسؤولة أكثر من غيرها عن التصعيد الأخير من وجهة نظر إسرائيلية، بالإضافة لحركة حماس التي تبذل قصارى جهدها في الاستعداد للحرب القادمة رغم حرصها على التهدئة.

بناءً على ما سبق، تتوقع «إسرائيل» تحدياً من قطاع غزة يتمثل في أسراب طائرات بدون طيار، إضافة إلى تحدي الأنفاق الهجومية من الحرب السابقة، وهو ما تحاول «إسرائيل» مواجهته تكنولوجياً من خلال تطوير منظومات خاصة، تكنولوجية وغيرها، من ضمنها جدار إسمنتي تحت الأرض يلف قطاع غزة، وأثناء محاولات «إسرائيل» تفجير الأنفاق التي تعثر عليها قد تحصل اشتباكات تقود إلى مواجهة شاملة. (ربوبورت، ٢٠١٨).

جبهة الوسط:

مع نهاية العام ٢٠١٧ قال رئيس الشاباك نداف أرغمان: إن الهدوء الذي تشهده الضفة الغربية هو هدوء مضلل، وإن من تحت الرماد هناك نار، وإن الانخفاض في عدد العمليات ليس لعدم وجود الرغبة أو الدوافع، وإنما بسبب نجاحات استخبارية وعملياتية لقوى الأمن الإسرائيلية، وقال: إن الرئيس الفلسطيني ضعيف جداً، وإنه من المرجح أن تسيطر حركة حماس على الضفة الغربية من بعده، كما لا يتوقع نجاح المصالحة الفلسطينية، وقال أرغمان: إن دافع السلطة للتعاون الأمني مع «إسرائيل» ليس حباً فيها، وإنما خوفاً من حماس، ونحن نغذي هذا الخوف؛ وعليه سيستمر التهديد من جبهة الوسط وهي الضفة الغربية والقدس رغم استمرار التنسيق الأمني مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية للتضييق على إمكانية اشتعال الانتفاضة، ورغم نجاح «إسرائيل» في سياستها الذكية في عدم فرض عقوبات جماعية على الفلسطينيين حتى لا تثيرهم ضدها وتعزلهم عن الواقع، إضافة إلى نشاط الاستخبارات في جمع المعلومات عن الشباب الفلسطينيين ولا سيما عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

وفي المقابل، جاء إعلان ترمب عن القدس عاصمة لـ «إسرائيل» وعن نيته نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس الذي صب الزيت على النار وأدخل عنصراً جديداً للمعادلة

وهو الحرب الدينية مع احتمال إشعال العمليات الفردية من الطرف الفلسطيني للأوضاع من جهة، واحتمال قيام بعض المستوطنين اليهود بعمليات إرهابية ضد الفلسطينيين (ربوبورت، ٢٠١٨).

تهديد السايبر:

هذا التهديد مستمر، وهو صراع مفتوح تهاجم في «إسرائيل» مادياً مستودعات للسلاح في سورية، ولكن أغلب الصراع يتم في العالم الافتراضي، لهذا أنشأت «إسرائيل» جيشاً جديداً أسمته سلاح «السايبر» بموازاة الأسلحة الأخرى الجوية والبحرية والبرية، هذا الجيش يبني نفسه ويقوم بالدفاع أيضاً، ويقسم المهمات الهجومية على عدة أجهزة في الجيش وأجهزة الاستخبارات الأخرى، بينما يتخصص سلاح الاستخبارات بجمع المعلومات.

وعلى الصعيد المدني، أنشأت «إسرائيل» هيئة السايبر القومية التي تضم تحت إطارها كل المؤسسات المختصة في أمن المعلومات والسايبر، وظيفتها بناء قدرات دفاعية وبلورة سياسة وحماية، وجاء هذا التوحيد بعد أن كانت المهمة سابقاً موزعة على هيئة السايبر القومية التي أنشئت عام ٢٠١٢ التي كانت مكلفة بقيادة استراتيجية سياسية قومية وبناء القدرات التكنولوجية في مجال السايبر في «إسرائيل»، والمؤسسة القومية لحماية السايبر التي أقيمت عام ٢٠١٦ كمؤسسة فاعلة في دفاع السايبر تعمل بجانب الهيئة القومية، وتحول الجميع إلى منظومة واحدة، وعين على رأسها إيغال أونا الذي كان رئيساً لقسم السايبر في الشاباك (ربوبورت، ٢٠١٨).

الخلاصة:

يمكن الحديث عن الكثير من المتغيرات داخلياً وخارجياً، سياسياً وأمنياً واقتصادياً واجتماعياً ولكن الأهم من بين كل هذه التغيرات هي التغيرات الداخلية الاجتماعية والسياسية، فالمجتمع الصهيوني آخذٌ في الانجراف نحو التدين واليمينية المتطرفة حد الفاشية، وهذا ينعكس على جميع مناحي الحياة، والأهم أيضاً هو تأثير ذلك على علاقة «إسرائيل» بالعالم التي بنيت في الأساس على قاعدة أن «إسرائيل» دولة ديموقراطية تحترم حقوق الإنسان وترغب بالعيش بسلام

مع الفلسطينيين في إطار تسوية سياسية تفضي إلى إقامة دولة فلسطينية بجانب «إسرائيل» داخل فلسطين، ولكن هذه التغيرات الداخلية المهمة لا تعني عدم وجود تغيرات في البيئة الإقليمية والدولية لـ «إسرائيل» وتغيرات تبادلية في تأثيرها على «إسرائيل» والمحيط.

ما يهم في هذه التغيرات أن «إسرائيل» لم تعد قادرة على الانسجام بشكلٍ كاملٍ مع المجتمع الدولي في الموقف من القضية الفلسطينية تحديداً، وبدأت بالبحث عن أحصنة خاسرة كحلفاء إقليميين لها كأنظمة الانقلاب على الربيع العربي وخصوصاً مصر والسعودية والإمارات، لتواجه معهم التحديات الجديدة التي تواجهها من جهة المقاومة الفلسطينية واللبنانية وداعميهما في الإقليم، إضافة إلى التحدي الذي تشكله حركة المقاطعة (BDS) التي تؤثر سلباً على العلاقة مع الأوروبيين والأمريكيين ولا سيما في المستويات الشعبية.

المراجع

1- Walter Lippmann. (1943). تأليف U.S.Foreign Policy: Shield of the Republic (صفحة 5). Boston: Little.

٢ – اسماعيل مهرة. (٣٠ ١١، ٢٠١٧). الكنيست في خدمة نتنياهو. تم الاسترداد من اطلس: https://goo.gl/2JebqL

٣– الجزيرة. (١٢ ١٢، ٢٠١٧). نتنياهو المحبط وأوروبا الباحثة عن دور. تم الاسترداد من الجزيرة نت:
https://goo.gl/U4DBfs

٤ – امير تيبون. (٧ ١، ٢٠١٦). هسراه شكيد عوناه لامريكايم: حوك هعموتوت لو فوغيع بديموكراتيا (الوزيرة شكيد تقول للامريكان: قانون الجمعيات لا يضر بالديموقراطية). تم الاسترداد من واللا:
http://news.walla.co.il/item/2922957

٥ – ايم ترتسو. (٢٠١٥). تقرير المندسين (دوخ هشتوليم). تم الاسترداد من ايم ترتسو:
http://imti.org.il/wp-content/uploads/2015/12/%D7%93%D7%95%D7%97

٦– خالد صلاح. (١٨ ١، ٢٠١٨). لعبة الخلافات الأمريكية – الإسرائيلية الوهمية التى أدارها «أوباما» مع اللوبى الصهيونى. تم الاسترداد من اليوم السابع: https://goo.gl/mVQK2o

٧ – دفنة ليال. (٦ ١، ٢٠١٦). أخريه هسعراه دفكا كين افشر للميد ات جدير حيا ببتي هسيفر (بعد العاصفة: ا يمكن تعليم جدار حي في المدارس). تم الاسترداد من ماكو:
http://www.mako.co.il/news-israel/education-q1_2016/Article-18e309769a81251004.htm

٨ – صلاح الدين العواودة. (٢٤ ٢، ٢٠١٦). التوجه «الفاشي» الإسرائيلي ومحاربة المنظمات اليسارية والحقوقية. تم الاسترداد من مركز رؤية للتنمية السياسية: http://www.vision-pd.org/AR/Articles/Article105

٩– صلاح الدين العواودة. (٩ ٥، ٢٠١٧). اسرائيل الى اردوغان: لا نريد التصعيد. تم الاسترداد من ترك برس:
http://www.turkpress.co/node/34169

١٠– طوبا تسيموكي. (٢٨ ١١، ٢٠١٧). اضرار بحق الجمهور بالمعرفة وقيد ممكن للمحكمة العليا: تداعيات قانون التوصيات :(ففيعاه بزخوت هتسيبور لداعت وبليماه افشريت لبغاتس: هشلخوت حوك هههملتسوت). تم الاسترداد من يديعوت احرونوت
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5048569,00.html

١١– عربي ٢١. (١٠ ١٠، ٢٠١٧). من السر للعلن.. إلى أين وصل تطبيع العرب مع «إسرائيل» ؟ تم الاسترداد من عربي ٢١:
https://goo.gl/rKZiVk

١٢– عماد ابو عواد. (٢٦ ٨، ٢٠١٦). حركة الـ (BDS)... تحدٍّ يقضّ مضاجع الإسرائيليين. تم الاسترداد من مركز رؤية للتنمية السياسية: http://www.vision-pd.org/AR/Articles/Article31

١٣– عمير ربوبورت. (١١ ١، ٢٠١٨). الجبهات الساخنة ل ٢٠١٨ (هحزيتوت هحموت شل ٢٠١٨). تم الاسترداد من اسرائيل ديفنس: http://www.israeldefense.co.il/he/node/32595

١٤– لينا كنوش. (٢٨ ١٢، ٢٠١٧). الخلفية الحقيقية لموقف أوروبا من إسرائيل. تم الاسترداد من الأخبار:
http://www.al-akhbar.com/node/288548

١٥– ميرفت عوف. (١٣ ١٠، ٢٠١٦). هل المجتمع الإسرائيلي مجتمعٌ علمانيّ؟ تم الاسترداد من ساسة بوست:
/https://www.sasapost.com/secular-israel

١٦– ينيف كوبوبيتس. (١٢ ١٢، ٢٠١٧). هل يتصدر فعلاً طلبة الثانويات الدينية قائمة التجنيد للجيش (هأيم هتيخونيم هدتييم بإميت موبيليم بشيعور هجيوس لتساهال). تم الاسترداد من هآرتس:
https://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.4698950

متغيرات السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية

مجموعة التفكير الاستراتيجي

الباحث: حازم عياد

منذ وصوله إلى سدة الرئاسة في الولايات المتحدة، عمد الرئيس الأمريكي ترمب إلى اتخاذ العديد من القرارات التنفيذية التي تجاوز فيها القضاء الأمريكي والكونجرس والسلطات الفدرالية للولايات المتحدة، وكان أبرزها قراراته بوضع قيود على الهجرة إلى الولايات المتحدة وقوائم حظر السفر من دول بعينها أغلبها إسلامية (٧ دول من أصل ١١ دولة)، وهي قرارات واجهت مقاومة وشداً وجذباً لا يزال متواصلاً في الساحة القضائية الأمريكية.

سارعت إدارة ترمب منذ الشهر الأول لوصول الرئيس إلى سدة الحكم للإعلان عن بناء الجدار الحدودي مع المكسيك وتخصيص ٨ مليارات دولار لبنائه[١]، ولإنجازه عمدت إلى فرض ضرائب جمركية على المكسيك تصل في بعض الأحيان إلى ٢٠٪ بحجة تسديد فاتورة بناء الجدار[٢]، وهددت صراحة بالانسحاب من اتفاقية النافتا للتجارة التي تضم المكسيك وأمريكا وكندا بهدف ممارسة المزيد من الضغوط على دول الجوار التي ترتبط معها بحدود واتفاقات تجارية.

استمر ترمب في سياساته الداخلية بملاحقة إرث أوباما بإجراء تعديلات كبيرة على برنامج الرعاية الصحية المعروف بـ «أوباما كير»، ثم انتقل خطوة إلى الأمام بطرح قانون جديد للضرائب بتخفيضات تقارب التريليون دولار[٣]؛ بهدف تشجيع الشركات الأمريكية على العودة إلى البلاد.

السياسة الخارجية لم تختلف كثيراً، إذ تسارعت القرارات بالإعلان عن الانسحاب من منظمة اليونسكو ثم من اتفاقية المناخ، وأتبعها بالانسحاب من اتفاقية التجارة عبر الباسفيك (TPP)[٤]، ثم الانسحاب من ميثاق المهاجرين في الأمم المتحدة، وضغط بقوة على دول حلف

(١) في حال اعتماد خيار البناء عبر الألواح الخرسانية، ستكون كلفة الجدار حوالي ١٠ بلايين دولار، ولا يشمل المبلغ التنفيذ الذي يستغرق ٤ سنوات على الأقل بسبب التضاريس المتنوعة على الحدود/ المصدر جريدة الحياة اللندنية
http://www.alhayat.com/articles/

(٢) الناطق باسم البيت الأبيض شون سبايسر من على متن الطائرة الرئاسية القادمة من ولاية بنسلفانيا حيث حضر ترمب اجتماعاً للأعضاء الجمهوريين في الكونجرس أشار إلى أنه بفرض ضرائب بنسبة ٢٠٪ على الواردات من المكسيك والمقدرة بـ٥٠ مليار دولار سيكون هن ١٠ مليارات دولار بالسنة وندفع بسهولة من أجل الجدار عبر تلك الآلية فقط وتلك هي الطريقة التي سنوفر بها التمويل.

(٣) يرى الخبراء أن التخفيض الضريبي سيكلف الحسابات العامة ١٤٠٠ مليار دولار بين ٢٠١٨ و٢٠٢٧، سيتم التعويض عنها جزئياً بفضل حوالى ٤٠٠ مليار دولار من العائدات الضريبية التي يتوقع أن تنجم عن زيادة في نمو إجمالي الناتج الداخلي بمعدل ٠،٨ نقطة في السنة خلال العقد المقبل بحسب التقديرات.

(٤) تشمل هذه الاتفاقية ١٢ دولة هي الولايات المتحدة واليابان وماليزيا وفيتنام وسنغافورة وبروناي وأستراليا ونيوزيلندا وكندا والمكسيك وتشيلي وبيرو؛ ويصل عدد سكان دول هذه الاتفاقية إلى ٨٠٠ مليون نسمة وهي تمثل ٤٠٪ من إجمالي الاقتصاد العالمي بقيمة ١١ تريليون دولار أي ٢٦٪ من التجارة العالمية.

الناتو لزيادة مخصصاتها في موازنة الناتو المقدرة بـ٢٪، وشجع بريطانيا على الخروج من الاتحاد الأوروبي، واحتفى باليمين الأوروبي الصاعد في القارة الأوروبية، إذ التقى ممثليه والمقربين منه على رأسهم ماريا لوبان، زعيمة الجبهة الوطنية قبيل الانتخابات الفرنسية، التي فاز فيها الرئيس الفرنسي مانويل ماكرون المنافس لليمين الفرنسي المتطرف.

تجاوز ترمب كل الخطوط الحمراء بمطالبة ألمانيا بـ٣٥٠ مليار دولار[١] على شكل استثمارات وعوائد على نشاط الشركات الألمانية ومبيعاتها في الولايات المتحدة الأمريكية، ووضع العديد من القيود للوصول إلى اتفاقية مناسبة للتجارة مع دول الاتحاد الأوروبي وهاجم ألمانيا وسياسة بنكها المركزي بقوة.

المقاومة التي شهدها ترمب في أوروبا أفضت إلى صحوة أوروبية لمواجهة اليمين الأوروبي وتفعيل المؤسسات السياسية للاتحاد، وعلى رأسها الخارجية ومحاولة ممارسة نشاط سياسي مستقل عن إدراة ترمب تجاه الملف الإيراني والسوري والروسي، رد الفعل الأوروبي على السياسة الأمريكية على صعيد السياسية الدولية لم يقابل بنفس رد الفعل من كوريا الجنوبية واليابان، إذ بادرت اليابان ومنذ اللحظة الأولى لتولي ترمب الرئاسة إلى اللقاء معه ومع أعضاء إدارته في مقر إقامته ببرج ترمب بنيويورك، وبعد ذلك بشهر تم التوقيع على اتفاقية تستثمر فيها اليابان بالبنية التحتية الأمريكية والاقتصاد الأمريكي بمبلغ قدر بـ٤٥٠ مليار دولار، الحال ذاتها نجدها في طريقة تفاعل ترمب مع منطقة غرب آسيا والعالم العربي، إذ عمد إلى توقيع اتفاقات مع المملكة العربية السعودية بمبلغ قدر أيضاً بـ٤٥٠ مليار دولار، وأثناء زيارته للصين وقع على اتفاقات وعقود مع الشركات والحكومة الصينية باستثمارات قدرت بـ٢٥٤ مليار دولار(٢).

أرقام فلكية من الناحية المالية غير أنها لم تجد طريقها بعد إلى التطبيق، فالعلاقة الأمريكية بحلفائها وخصومها ما زالت مضطربة ويصعب التكهن بإمكانية نجاح هذه السياسية، فإدارة ترمب لم تتمكن بعد من تحويل هذه العقود إلى حقائق بسبب خيبات الأمل التي تلقتها الدول بعيد إعلانه عن استراتيجيته التي تنزع نحو العزلة، في حين اعتبرها البعض استراتيجية تستند

(١) كشفت صحيفة «ذا تايمز» البريطانية في عدد الإثنين، أن الرئيس الأمريكي طالب المستشارة الألمانية «أنجيلا ميركل» بدفع فاتورة بـ ٣٧٥ مليار دولار لتعويض الولايات المتحدة عن جهودها العسكرية لحماية ألمانيا عن طريق حلف شمال الأطلسي (ناتو).

(٢) كشف الرئيس الأميركي دونالد ترمب ونظيره الصيني شي جينبينغ في بكين عن سلسلة من الاتفاقيات التجارية بنحو ٢٥٤ مليار دولار. وتشمل هذه المجموعة من الاتفاقيات قطاعات متنوعة ما بين الطاقة والسيارات والطائرات والصناعات الغذائية والإلكترونيات. المصدر: https://www.cnbcarabia.com/news/

إلى إرث القرن التاسع عشر، استراتيجية عجزت عن حسم الصراع لصالحها كما أعجزها ملف الاستفتاء الكردي شمال العراق وملف الأزمة الخليجية.

توج ترمب سياسته الخارجية بالإعلان عن استراتيجية جديدة للتعامل مع إيران واتخاذ خطوات عملية لمراجعة الاتفاق النووي معها، وأخيراً إعلان القدس عاصمة للكيان الإسرائيلي، مفجراً أزمة كبيرة في المنطقة العربية والعالم الإسلامي موتّراً المناخ السياسي غرب آسيا بشكل كبير، فالسياسة الأمريكية ترافقت مع توتر في العلاقة مع باكستان بممارسة ضغوط على حكومتها واتهامها بالتقصير في مكافحة الإرهاب وتوفير ملاذ آمن لجماعة طالبان الأفغانية[1].

وفي ضوء الاستعراض السريع لأبرز المحطات والقرارات المتخذة من قبل ترمب، فإن السؤال بات مطروحاً حول الدور الذي مارسته الإدارة الأمريكية في إعادة صياغة البيئة السياسية الدولية والإقليمية غرب آسيا والمنطقة العربية؟ وما المحددات الأساسية التي رسمت معالم هذه السياسة؟ وما آثارها على المنطقة العربية؟

وفي ضوئه، فإن هناك عدداً من المتغيرات الداخلية والخارجية التي باتت تؤثر بقوة في البيئة السياسية الداخلية والخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وتصوغ سياساتها تجاه المنطقة العربية والعالم، تمتاز بالديناميكية والسرعة والتذبذب الشديد، أمر أصبح من الصعب رصده بدقة، إلا أن العامل الأساس في تحديد معالم هذه السياسة ينطلق من فهم المتغيرات الحاصلة في الساحة الأمريكية التي تركت آثاراً كبيرة على الساحة الدولية، إذ أصبحت بمثابة محددات تتحكم في مسار الأحداث وصناعة القرار الأمريكي وطريقة التفاعل معها داخلياً وخارجياً.

(١) كان آخرها تصريحات نائب الرئيس الأمريكي بنس أثناء زيارته لكابول نهاية شهر كانون الأول ٢٠١٧ التي حذر فيها باكستان من «توفير ملاذ آمن للتنظيمات الإرهابية»، ما دفع وزارة الخارجية الباكستانية لإصدار بيانها تعقيباً على التصريحات بالقول: إن هناك ضرورة لإيجاد آليات لإرساء السلام والمصالحة من قبل الولايات المتحدة، بدلاً من إلقاء اللوم على باكستان بسبب فشلها في أفغانستان. وسبقها تهديد قائد الدفاع الجوي باكستاني بإسقاط طائرات الدرون الأمريكية بعيد الزيارة التي قام بها رئيس هيئة الأركان الأمريكية لإسلام آباد. وفي ١ من كانون الثاني ٢٠١٨ أعلن ترمب عن أن أمريكا مارست حماقة بتقديم ٣٣ مليار دولار كمساعدات لإسلام آباد في حين أن إسلام آباد وفرت ملاذاً للإرهابيين مهدداً بوقف المساعدات الأمر الذي فع الخارجية الباكستانية للرد بالقول: إن هذه المساعدات لم تكن لأهداف إنسانية.

أولاً: البيئة الداخلية الأمريكية

البيئة السياسة الداخلية الأمريكية باتت متأثرة بعدد من العوامل المتخلقة سياسياً بعيد فوز دونالد ترمب بمنصب الرئاسة الأمريكية على منافسته الديمقراطية هيلاري كلينتون، وبالإمكان تحديد أربعة عوامل أساسية مؤثرة في صناعة القرار ورسم معالم البيئة الداخلية الخارجية، وهي:

أولاً: العامل الانتخابي الأمريكي.

ثانياً: الانقسام السياسي في الولايات المتحدة.

ثالثاً: تبعثر مراكز صنع القرار في أمريكا.

رابعاً: العامل الاقتصادي.

أولاً: العامل الانتخابي

لم تتوقف الانقسامات المتولدة عن الانتخابات الأمريكية عن التفاعل بعد انتخاب الرئيس الأمريكي ترمب، إذ انطلقت التحقيقات حول التدخل الروسي في الحملات الانتخابية لتطيح بعدد من أركان الإدارة الأمريكية على رأسهم مستشار الرئيس مايكل فيلن، تبعها سلسلة طويلة من الاستقالات التي ارتبط بعضها بتحقيقات المكتب الفدرالي، وتوّجت بإدانة فلين بالكذب، ولم تتوقف الاستقالات عند حدود التحقيقات المرتبطة بالتدخل الروسي بل امتدت نحو مستشاريه والمقربين منه من اليمين الأمريكي وعلى رأسهم ستيف بانون، وهددت أقرب مستشاريه وزوج ابنته جاريد كوشنر.

التصدع الكبير في طاقم إدارة ترمب أدى إلى فوضى عارمة في البيت الأبيض وامتد إلى وزارة الخارجية الأمريكية وأغلب الأجهزة البيروقراطية الأمريكية[1]، فسرعان ما انتقلت إلى وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الدفاع.

ورغم تعيين كل من الجنرال مكامستر كمستشار لترمب إلى جانب جون كيلي كرئيس لطاقم الرئيس في البيت الأبيض، إلا أن الفوضى استمرت في البيت الأبيض واستمرت حالة الإرباك

(١) حقق ترمب رقماً قياسياً في عدد المستقيلين والمقالين من مناصبهم في الإدارة الأمريكية، إذ لم يسبق أن غادر أي إدارة أمريكية هذا العدد الذي يقترب من ٢٠ شخصاً خلال ٩ أشهر فقط؛ كما شملت الاستقالات عدداً من موظفي الخارجية الأمريكية المستائين من إدارة ترمب ووزير خارجيته تيلرسون.

والتشتت في عملية صنع القرار، فاعتماد ترمب على زوج ابنته جاريد كوشنر وابنته إلى جانب عدد قليل من المقربين حدّ من قوة تأثير المستشارين والمؤسسات الأمريكية الفاعلة وبات الوسيلة الفاعلة لإدارة ترمب لعلاقاته السياسية الداخلية والخارجية يعتمد على حلقة ضيقة جداً، مضعفاً تأثير المؤسسات السيادية التقليدية، ومشككاً بأمريكا كدولة مؤسسات.

المعركة الانتخابية تواصلت والحملات المعارضة لترمب، والحملات المضادة اشتعلت بقوة على وقع التحقيقات التي قادها روبرت مولر[1] في أعقاب إقالة رئيس مكتب التحقيقات الفيدرالي جون كومي، وبرز تأثير هذه المعارك بخسارة الحزب الجمهوري لمقعدين في الكونجرس في ولاية فرجينيا وألاباما، فضلاً عن انتحار سيناتور جمهوري ثالث (دان جونسون عن ولاية كنتاكي) بتأثير من الحملة التي أطلقت للكشف عن المتحرشين جنسياً بالنساء، معطية مؤشرات خطرة للحزب الجمهوري بإمكانية خسارة المزيد من المقاعد في الكونجرس الأمريكي في الانتخابات النصفية المقبلة.

الخسائر الانتخابية والملاحقات القانونية والتحقيقات المتعلقة بتواصل أعضاء حملة ترمب مع روسيا مثلت ضغوطاً قوية على ترمب وأفقدته الكثير من مستشاريه وأنصاره الا أنها لم تمنعه من المضي قدما في سياساته بخطوات أكثر راديكالية وانعزالية بغية الدفاع عن موقعه كرئيس للولايات المتحدة، دافعا نحو التشدد بالوفاء بوعوده الانتخابية في ملف التامين الصحي وتعديل قوانين الهجرة وبناء الجدار الحدودي وإعلان القدس عاصمة للكيان الإسرائيلي، وهي ملفات سيكون لها مكانة بارزة في الحملات الانتخابية النصفية المقبلة للكونجرس الأمريكي، فالانقسام داخل الساحة الأمريكية ألقى بظلال ثقيلة على الحملات الانتخابية التي تنبئ المؤشرات بأن الحزب الجمهوري سيواجه فيها صعوبات كبيرة لتترك الرئيس وحيداً في ساحة المعركة بمواجهة كونجرس يغلب عليه طابع الحزب الديمقراطي، لترفع من مستوى الشلل في السياسة الخارجية الأمريكية الداخلية والخارجية نتيجة التجاذبات المتوقعة بين الرئيس والكونجرس الأمريكي.

ثانياً: الانقسام السياسي والاجتماعي وصعود اليمين

استمرت حالة الاستقطاب السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية بين الحزبين الجمهوري

(١) المحقق الخاص المكلف من قبل وزارة العدل الأمريكية للتحقيق في مزاعم تدخل روسيا في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في تشرين الثاني / نوفمبر الماضي والتي أسفرت عن فوز دونالد ترامب بالرئاسة.

والديمقراطي في أعقاب فوز الرئيس ترمب، وطرحت العديد من القضايا الحساسة المتعلقة بحقوق النساء في الاجهاض وبرنامج الرعاية الصحية وخفض الضرائب، وتصاعدت المعارك الإعلامية وحالة الاستقطاب منذ اللحظات الأولى، إذ جابت المظاهرات للاحتجاج على انتخاب ترمب وازدادت الهجمات العنصرية وحوادث القتل الجماعي كحادثة لاس فيجاس[١]، وبرز تمرد لدى الرياضيين[٢] في أمريكا برفض زيارة البيت الأبيض ولقاء الرئيس، كما ارتفعت العديد من الأصوات الداعية إلى الإطاحة به لعدم أهليته لإدارة البلاد، وهي معارك لم تحسم بعد وتركت آثاراً مدمرة على الحزب الجمهوري الذي خسر مقاعد في انتخابات ثانوية تسبق الانتخابات النصفية للكونجرس الأمريكي.

غير أن المعارك ذاتها ألحقت أضراراً بالحزب الديمقراطي الذي لم يتمكن من إعاقة برنامج ترمب في الرعاية الصحية أو تخفيض الضرائب، كما تراجعت المحاكم الفدرالية ومحاكم الولايات بالتدريج عن رفض قانون حظر السفر، وتعرضت ولايات أمريكية لخفض المساعدات المقدمة من الحكومة الفيدرالية لعدم انصياعها لقرارات ترمب بتشديد الإجراءات على المهاجرين المخالفين.

وازدادت حدة الأزمة بحملة التحرش[٣] التي كان أحد مظاهرها انتحار السيناتور الجمهوري دان جونسون؛ ما أثار موجة انتقادات ضد الاتهامات الموجهة إلى المسؤولين عن الحملة باعتبارها حملات تشويه أفضت إلى سقوط ضحايا، وفي ضوء الحملات والحملات المضادة استمرت حالة الاستقطاب بالشارع الأمريكي بشكل غير مسبوق، ما جعل السياسة الخارجية الأمريكية رهينة بالانقسامات الداخلية وأكثر ارتباطاً بها، فإدارة ترمب تعالج أزمتها الداخلية بترحيل الأزمات إلى الخارج أو بتعزيز التيار الانعزالي من خلال سياسات تهدف إلى تخفيض نفقات وزارة الخارجية ونفقات المساعدات الخارجية، وتعزيز قوة اليمين واستحضاره بكافة أطيافه لمواجهة التهديد

(١) حادثة لقي فيها أكثر من ٥٩ شخصاً على الأقل حتفهم ونقل ٥١٥ شخصاً إلى المستشفى بعد إطلاق نار جرى في حفل موسيقي في مدينة لاس فيجاس الأمريكية؛ وما فاقم الأزمة السياسية في أمريكا تصريحات ترمب في أعقاب مواجهات بلدة تشارلستون في أمريكا بين جماعة كيكولكس اليمينية مع متظاهرين مناهضين دفعت ترمب للقول عن الجماعات اليمينية بأنهم وطنيون أمريكيون مثيراً موجة غضب كبيرة وارتياباً كبيراً في أوساط الأمريكيين.

(٢) فبعد انتقادات شديدة للنخب السياسية في واشنطن ومشاهير السينما في هوليوود، حمل الرئيس الأمريكي دونالد ترمب على الرياضيين الذين يتهمهم بأنهم «عار» على الولايات المتحدة من خلال معارضتهم للإدارة الأمريكية الجديدة.

وسحب ترمب دعوته لفريق غولدن ستايت ووريرز، حامل لقب الدوري الأمريكي لمحترفي كرة السلة، لزيارة البيت الأبيض، بعد إعراب عدد من لاعبي الفريق عن ترددهم بحضور حفل الاستقبال.

(٣) طالت حملة التحرش الرئيس ترمب إذ قالت غيليبراند، وهي أحد أبرز الأصوات البرلمانية الأمريكية التي تقود حملة مكافحة التحرش الجنسي في الجيش الأمريكي: «الرئيس ترمب ارتكب ممارسات جرمية وغير قانونية ويجب إجراء تحقيق شامل بالملف وعليه الاستقالة من منصبه.

الذي يمثله الحزب الجمهوري، معززاً بذلك الاحتقان السياسي، ومهدداً بمزيد من حوادث العنف في أمريكا، إذ إن هناك ٢٧٠ مليون قطعة سلاح فردية وشبه اتوماتيكية[١] قادرة على تحويل أمريكا من ديمقراطية الصندوق إلى ديمقراطية البنادق التي تمكنت من اغتيال عدد من الرؤساء على رأسهم كينيدي وعرّضت آخرين لإصابات خطرة كريجان.

ثالثاً: تبعثر مراكز صنع القرار

في ضوء هذه المعارك برز بشكل واضح تراجع مكانة وزارة الخارجية الأمريكية في رسم معالم سياسة ترمب الخارجية سواء في ملف القضية الفلسطينية أو ملف كوريا الشمالية وملف العلاقة مع كل من روسيا والصين وأوروبا، وشهدت الوزارة تخفيضات كبيرة في موازنتها وتخفيضات في برامج المساعدات وشلل في أجهزتها وسفاراتها وأدواتها، ما دفع الكثيرين إلى مغادرة الوزارة، إلى جانب تعطل التعيينات في عدد كبير من السفارات، إذ بقيت عشرون سفارة بدون سفراء.

ضعف وزارة الخارجية أعطى ترمب فرصة كبيرة للسيطرة على ملف العلاقات الخارجية بإضعاف أدواتها وعلى رأسها المساعدات[٢]، إلا أن الممانعة من قبل الأجهزة السيادية وعلى رأسها مكتب التحقيقات الفيدرالي والاستخبارات الأمريكية والبنتاجون بقيت حصناً منيعاً سعى لتجاوزه من خلال زيادة كبيرة في موازنة الدفاع الأمريكية من ٦١٩ مليار دولار إلى ٧٠٠ مليار دولار، إلى جانب تعزيز مكانة حرس الحدود والسواحل والوكالة الفدرالية، لصالح رؤية انعزالية تهدف لتعزيز قوة الردع الأمريكية والقدرة على مراقبة الحدود عبر الوكالة الفدرالية وحرس السواحل والحدود وبناء الجدران بعيداً عن الحلفاء والأصدقاء الذين باتوا مجرد مراقبين لسياساته الخارجية أكثر منهم شركاء في صناعتها.

وقد برز تبعثر صناعة القرار من خلال إصرار ترمب على مراجعة الاتفاق النووي الإيراني

(١) عدد الأسلحة الشخصية المملوكة من قبل مواطنين أمريكيين سواء مسدسات أو بنادق يبلغ ٢٧٠ مليون قطعة سلاح، فهناك ٨٩ قطعة سلاح مقابل كل ١٠٠ مواطن. وبمعرفة أن عدد السيارات في الولايات المتحدة يبلغ ٢٥٤ مليون سيارة فإن عدد الأسلحة يفوق عدد السيارات.

(٢) قال مايك مولفيني مدير مكتب إدارة الموازنة بالبيت الأبيض لمحطة فوكس نيوز يوم السبت: «سنقترح تخفيض المساعدات الخارجية ونقترح إنفاق تلك الأموال هنا»، مضيفاً أن التخفيضات المقترحة ستشمل «تخفيضات كبيرة إلى حد ما في المساعدات الخارجية».
مضيفاً أن التخفيضات في المساعدات الخارجية ستساعد الإدارة على تمويل زيادة مقترحة في ميزانية الجيش الأمريكي بقيمة ٥٤ مليار دولار؛ ومن المعلوم أن ٢٠ وكالة حكومية أمريكية تقدم ٣٦,٥ مليار دولار في برامج مساعدات خارجية في أكثر من ١٠٠ دولة حول العالم خلال ميزانية العام ٢٠١٧.

وتجاوز شركائه في ٥+١ خصوصاً الأوروبيين منهم مقابل زيادة مطردة في مبيعات السلاح لدول الخليج العربي، ما أدى إلى تفعيل الصناعات الحربية ومكانة المجمع الصناعي العسكري الذي استفاد من السياسات الجديدة الممتدة نحو كوريا الجنوبية واليابان، إذ قدم وعوداً بتقديم أسلحة أكثر تطوراً لمواجهة تهديدات كوريا الشمالية دون أن يقدم وعوداً بالدفاع عن حلفائه في جنوب شرق آسيا، ورغم اندفاع وزارة الخارجية نحو السعي للتأكيد على التزامها بالاتفاق النووي وحرصها على الحوار مع كوريا الشمالية فإنه تجاوز هذه السياسات كما تجاوز إعلانات البنتاجون ووزير الدفاع بعدم النية للتصعيد العسكري بفتح أسواق جديدة للصناعات الحربية الأمريكية، محيداً تأثير صناع القرار في المؤسستين السياديتين، ومعززاً مكانته كمصدر لانتعاش الصناعات الحربية لدى الشعب الأمريكي الذي يتوقع انخفاضاً كبيراً في البطالة وزيادة في الإنتاج الصناعي نتيجة لذلك، فاستراتيجية ترمب الداخلية تقوم على البحث عن أسواق شعبية في أوساط الأمريكيين وليس البحث عن حروب، مضعفاً تأثير المؤسسات السيادية والاتجاهات التقليدية في المؤسسات السيادية للتعاون والتشاور مع الحلفاء، راهناً السياسة الخارجية واستراتيجية الولايات المتحدة لحسابات سياسية داخلية ضيقة.

بذلك يكون ترمب قد تمكن من عقد صفقات داخلية تتيح تمرير سياساته الداخلية وامتصاص صدمة التحولات الخارجية القائلة: «أمريكا أولاً»، مضعفاً أدوات السياسة الخارجية وعلى رأسها الدبلوماسية، مستعيضاً عنها بصيغة جديدة قوامها المردود المالي والاقتصادي المباشر وليس المردود السياسي الممثل بالنفوذ والقدرة على التأثير في بناء وتشكيل التحالفات الصلبة والمستقرة.

لذلك، فإن العامل الانتخابي وكيفية إدارة ترمب لأزمته الداخلية والضغوط التي مورست على إدارته دفعته إلى اتخاذ تدابير وإجراءات تهدف للتخلص من إرث أوباما، وفي الوقت نفسه مواجهة تأثير العامل الانتخابي والأزمة القانونية المتعلقة بالتدخل الروسي في الانتخابات إلى جانب تكريس توجهاته اليمينية لإرضاء جمهور ناخبيه، مضعفاً تحالفات أمريكا وتأثيرها السياسي والأمني، مخلقاً حقائق جديدة على الأرض يصعب تجاوزها قوامها تراجع الثقة بالحليف الأمريكي وموثوقيته، كما أنها لم تمنع من وقوع خسائر جانبية برزت في الانتخابات التي خاضها الحزب الجمهوري في عدد من الولايات الأمريكية، وزعزعت وأضعفت تأثير وفاعلية مؤسسات صناعة القرار وأدواتها خصوصاً الخارجية الأمريكية بإضعاف الأدوات الاقتصادية والسياسية.

رابعاً: العامل الاقتصادي

ارتكز برنامج ترمب على تخفيضات كبرى في الضرائب على أمل جذب الاستثمارات الأمريكية بالخارج وتخفيض نسبة البطالة ورفع الرواتب من قبل القطاع الخاص، واعداً الأمريكيين بأن الدولة ستجني ٤٠٠ مليار دولار ضرائب في العام القادم نتيجة عودة رؤوس الأموال والشركات، وأن عجز الموازنة الذي سيرتفع خلال العامين إلى تريليوني دولار سيتم تعويضه بسهولة، إلا أن المؤسسات المالية ترى أن ذلك سيؤدي إلى تفاقم العجز خلال العامين القادمين وسيصعب تعويضه، ويتوقع بأن يتراجع النمو الاقتصادي إلى الصفر وأن يتراجع الناتج القومي إلى ١٧ تريليون دولار[1].

فالمعضلة الأساسية تكمن بانعدام وجود استراتيجية لدى إدارة ترمب وتعامله مع منصب الرئاسة باعتباره مفتاحاً لانتخابات قادمة سواء في الكونجرس او الرئاسية الثانية، متجاهلاً الإشكالات الحقيقية والبنيوية، فالشركات لن تخضع استثماراتها لمزاجية العامل الانتخابي، ولن تغامر بالانسحاب من الأسواق الدولية لتنتقل إلى بيئة سياسية مضطربة.

خطة ترمب افتقدت للواقعية وتجاهلت التطورات البنيوية والهيكلية في النظام الاقتصادي العالمي، ولم تعمد إلى ضخ الاستثمارات في البنية التحتية والتطورات التقنية في الطاقة البديلة بل في الدفاع، علماً بأن بنيتها التحتية متقادمة جداً ومتهالكة وتجديدها سيفتح الفرصة لاستثمارات ضخمة وجذب رؤوس الأموال إلى السوق الأمريكية، أمر تجاهله ترمب وركز على الأبعاد الأيديولوجية في خطته الاقتصادية، مسألة ستعيق قدرة الولايات المتحدة على التكيف الاقتصادي وستسهم في تراجع مركزها الاقتصادي في ظل استعداد المنافسين لاتخاذ خطوات تشجيعية لرأس المال الأمريكي للتوطن في أراضيها، وفي ظل الشكوك باستقرار النظام السياسي الأمريكي والمرتبط بمستقبل الرئيس وبرامجه السياسية.

كما برزت خطورة التوجهات الاقتصادية وتبعثر وتصارع مراكز القوى في أمريكا بشكل

---

(١) توقعات مؤسسة «أكسفورد إيكونوميكس»، التي ترى أن الاقتصاد الأمريكي سينكمش بنحو تريليون دولار، جراء سياسات الحماية التجارية وتخفيضات ضريبية. مرجع https://www.sasapost.com/taxes-usa-trump/

الإصلاحات الضريبية تنص على خفض ضريبة الشركات من الحد الأقصى الحالي وهو ٣٥٪ إلى نسبة ١٥٪، بحسب ما صرح وزير الخزانة الأمريكية ستيفن منوتشين. وقال الوزير في نقاش حول الاقتراح: «بعد أن تم تداول نسبة ١٥٪ في اليومين الاخيرين، أؤكد أن ضريبة الشركات ستكون ١٥٪». وقال: إن خفض الضريبة يهدف إلى مساعدة الشركات الصغيرة وليس الأثرياء. وأضاف: «لن يكون هذا الخفض ثغرة تسمح للأغنياء الذين يجب أن يدفعوا ضرائب أعلى، بدفع نسبة ١٥٪» ومرجع http://www.aleqt.com/2017/04/26/article_1177101.html

واضح عند التعامل مع موازنة الدفاع الأمريكية التي بلغت ٧٠٠ مليار دولار، مظهرة الولايات المتحدة كقوة تنزع للعسكرة وتنقاد للتهديدات الخارجية وبرامج القوى الإقليمية ككوريا الشمالية وطموحات روسيا الإقليمية التي تحكمت بمسار الاستراتيجية الأمريكية وخططها لرسم موازناتها العسكرية، مستنزفة المزيد من الموارد لمواجهة قوى إقليمية متهالكة فاقمها سوء الإدارة للسياسة الخارجية كملف إيران النووي وملف المفاوضات مع كوريا الشمالية.

في حين أن القوى الدولية الصاعدة والمنافس الحقيقي كالصين تركز أكثر على الاقتصاد وتخفض من تعداد قواتها العسكرية إلى مليون عنصر.

ثانياً: البيئة الخارجية:

تفاعلت البيئة الداخلية المتشكلة في الولايات المتحدة الأمريكية مع البيئة الدولية والإقليمية في منطقة غرب آسيا، موجدة سياسة جديدة لأمريكا بقيادة الرئيس الأمريكي ترمب، إذ بات واضحاً تبعثر عملية صنع القرار وتراجع فاعلية أدوات السياسة الخارجية والاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية، ويمكن تلخيص أبرز العناصر المتولدة عن تفاعل البيئة الداخلية الأمريكية مع البيئة الدولية والخارجية بالآتي:

أولاً: تعزيز النزعة الانعزالية والانسحابية.

ثانياً: تفكك التحالفات التقليدية.

أولاً: تعزيز النزعة الانعزالية

تمكن ترمب من شق طريقه في الساحة الدولية من خلال عدد من القرارات التي أوحت بنزعة قوية للعزلة السياسية على رأسها الانسحاب من اتفاقية المناخ؛ ما مثل ضربة قوية للجهود الأوروبية على رأسها الجهود الفرنسية التي استقبلت القمة العالمية في العام ٢٠١٥، وهي توجهات تؤسس لسياسة اقتصادية جديدة يقف على رأسها تعزيز نظم الطاقة البديلة، أمر قاومه ترمب باعتباره إعاقة للنمو الاقتصادي في أمريكا وقيوداً جديدة تحدّ من مرونتها السياسية في التعامل مع القوى الدولية المنافسة.

لم يتوقف ترمب عند حدود الانسحاب من اتفاقية المناخ، بل انسحب من اتفاقية اليونسكو

بسبب موقفها من ملف القدس، ومن ثم انسحب من اتفاقية الـ «TPP» التجارة عبر الباسفيك التي تضم كتلة كبيرة من دول المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا، ما مثل ضربة قوية لجهود حلفائه وجهود إدارة أوباما من قبله لمحاصرة واحتواء الصين اقتصادياً، فالمجموعة كانت تضم دولاً تتحكم بـ٤٠٪ من التجارة العالمية، أمر مثّل ضربة قوية لحلفائه على رأسهم اليابان وكوريا الجنوبية، وهو نصر مجاني حققته الصين، إلا أنه استعاض عنه بسياسة تقوم على التعاون الثنائي مع كل من كوريا الجنوبية واليابان أفضى إلى اتفاقات تجارية بـ٤٥٠ مليار دولار وقعها مع اليابان، للجم توجهاته باتباع سياسات اقتصادية عقابية ضد اليابان بسبب سياساتها الاقتصادية، وتضمن دعماً دبلوماسياً واستعراضاً عسكرياً شمل تحرك ثلاث حاملات طائرات إلى المياه الإقليمية القريبة من شبه الجزيرة الكورية لمواجهة كوريا الشمالية والتهديدات الصينية في الهادئ وبحر الصين الجنوبي، إلا أن السياسة الرسمية والمتبعة اتجهت إلى إعلانه تقديم أسلحة متطورة للدولتين دون وعود واضحة بإمكانية التدخل العسكري.

ترمب ذهب بعيداً عند زيارته للصين بتوقيع اتفاقات كبيرة قدرت بأكثر من ٢٥٠ مليار دولار، في حين أنه لم يبد أثناء لقائه بقادة دول جنوب شرق آسيا الذين التقاهم في فيتنام[1] قدراً كبيراً من التعاطف معها في أزمة بحر الصين الجنوبي، مكتفياً بعرض وساطته على الدول الآسيوية، مثيراً صدمة كبيرة للحلفاء الآسيويين.

ثانياً: تفكك وإضعاف التحالفات التقليدية

في ضوء نزعة العزلة والاعتماد على المساومات والصفقات الاقتصادية والتجارية، تراجعت أهمية التحالفات التقليدية، وظهر ذلك جلياً في عدد من الأزمات على رأسها الأزمة الكورية الجنوبية وأزمة بحر الصين الجنوبي إلى جانب الأزمة السورية وأزمة العلاقة مع حلف الناتو في أوروبا.

(١) وصل ترمب إلى هانوي عاصمة فيتنام في ١٥ نوفمبر بعد حضوره قمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (أبيك) في مدينة «دانانج»؛ حيث أعلن عن استعداد بلاده ممارسة دور الوسيط لحل الاشكالات بين الصين والدول الجارة في بحر الصين، متخلياً بذلك عن سياسة سلفه القائمة على مواجهة التمدد الصيني في بحر الصين الجنوبي ودعم حلفائها الآسيويين.

أ- تحالفات أمريكا في جنوب شرق آسيا:

إذ صاغ ترمب سياسة بلاده الجديدة في جنوب شرق آسيا من خلال سلوك سياسي مباشر قوامه:

- التعاون الثنائي مع دول جنوب آسيا وشرقها قائمة على المصالح الاقتصادية المشتركة والتعاون الثنائي.
- طرح بلاده كوسيط مع الصين لا كحليف لدول جنوب شرق آسيا في مواجهة الصين.
- تجنب المواجهة مع كوريا الشمالية واستفزازاتها والضغط على الصين للتأثير على كوريا الشمالية.

أفضى ذلك إلى تراجع دور الولايات المتحدة جنوب شرق آسيا متسبباً بفزع كبير لدى الحلفاء الآسيويين على رأسهم اليابان التي فتحت خطاً ساخناً مع بكين لتجنب الاحتكاك العسكري وضبط سلوك كوريا الشمالية، وانفتاح كوريا الجنوبية على بكين والاستعانة بها للوساطة والحوار مع كوريا الشمالية في حين اقتصر دور الولايات المتحدة على التعامل مع تهديدات كوريا الشمالية لسلامة أراضيها من خلال مناورات ضخمة خصوصاً بعد إطلاق صاروخ باليستي قادر على الوصول إلى أراضيها[1]، فالتعامل الجدي لم يظهر لدى الإدارة الأمريكية لدعم حلفائها في جنوب شرق آسيا وإنما انصب على مقدار التهديد الذي يمثله للأراضي الأمريكية.

فالإدارة الأمريكية اكتفت بمواجهة التهديدات المباشرة لكوريا الشمالية بشكل استعراضي ومنفرد، خصوصاً بعد التجربة التي أعلن فيها عن امتلاك كوريا للقنبلة الهيدروجينية والتجربة الصاروخية لكوريا الشمالية التي اقتربت من المياه الإقليمية الأمريكية[2]، فتعاملت معها بشكل كتهديدات مباشرة تطال أراضيها وليس كتهديد لحلفائها، فأرسلت ثلاث حاملات طائرات في استعراض ضخم للقوة في المحيط الهادئ، دون تقديم وعود بمناصرة حلفائها في جنوب شرق

(١) جاءت التجربة الصاروخية بعد يوم من اجتماع قمة بين الرئيس الأمريكي دونالد ترمب ورئيس الوزراء الياباني تشينزو آبي، وبعد أن أكد بشدة وأكثر من مرة التزام الولايات المتحدة بضمان دفاع قوي ضد تهديد كوريا الشمالية، كما تأتي أيضاً بعد مكالمة هاتفية لترمب مع الرئيس الصيني شي جين بينغ.
وقال ترامب للصحفيين، خلال مؤتمر صحفي مقتضب مشترك مع آبي، في بالم بيتش بولاية فلوريدا: «أود أن يفهم الجميع وأن يعرف تماماً أن الولايات المتحدة الأمريكية تقف وراء اليابان، حليفتنا العظيمة، ١٠٠ في المائة»، دون أن يدلي بمزيد من التصريحات.

(٢) رد الفعل الأقوى جاء من وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس، خلال زيارته لكوريا الجنوبية، بالقول: إن أي استخدام من جانب كوريا الشمالية لأسلحة نووية سيقابل برد «فعال وشامل».

آسيا، وهي سياسة تعبر عن العمل معها في إطار منفصل عن حلفائها، أمر برز في الاستراتيجية المعلنة التي قدمها ترمب في قدر عال من الارتباك تثبت محدودية القراءة الأمريكية لطبيعة التهديدات الكورية.

ب- تحالفات أمريكا في أوربا وغرب آسيا

لم تبد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة ترمب رغبة كبيرة بالتصعيد مع روسيا أو جهودها لمد نفوذها في غرب آسيا وأوروبا، ولم يحدث أي تطور كبير على استراتيجيتها في سورية، في حين تمكنت روسيا من فرض لقاءات أستانا وسوتشي كإطار سياسي تشرف عليه وتقود من خلاله المفاوضات والعملية السياسية في سورية، وامتد تأثير روسيا نحو مصر وليبيا واليمن بالتدريج دون مقاومة أمريكية فاعلة أو مؤثرة لهذا التمدد، وتفاقمت الأزمة الخليجية وأزمة الاستفتاء الكردي في العراق إلى جانب الفشل في دعم حلفائها في حرب اليمن وتفاقمت أزمة نفوذها بإعلان ترمب القدس عاصمة لـ «إسرائيل»، عاكساً بعداً داخلياً أبرز ما فيه تشتت الجهود في صناعة القرار وفقدان الولايات المتحدة لأدوات التأثير السياسي على حلفائها نتيجة لتضارب وتصارع أجندتها السياسية المتأثرة بحالة الانقسام الداخلي، وتراجع تأثير مراكز صناعة القرار الرئيسة ممثلة بالخارجية ووزارة الدفاع والأجهزة الاستخبارية لصالح رؤية أكثر انعزالية وأقل مبادرة.

فالانقسام والتشرذم في عملية صناعة القرار في أمريكا أدت دوراً مهماً في تفاقم الأزمة الخليجية والكردية واليمنية وتمدد النفوذ الروسي وتأزم الموقف في الأراضي الفلسطينية، وهي مؤشر على تأثير العامل الانتخابي وحالة التشرذم في صناعة القرار، والاعتماد على طاقم لا يتسم بالخبرة في الإدارة على حساب وزارة الخارجية والدفاع الأمريكية، ورغم المقاومة التي أبدتها هذه المؤسسات فإنها لم تمنع ترمب من الاستمرار في سياساته، ولم توقف حالة التدهور في النفوذ الأمريكي، وانتهى الأمر بالإعلان عن استراتيجية صنفت روسيا والصين كتهديد استراتيجي، ولكنها لم تعطِ الحلفاء أهمية كبيرة في مواجهة هذا الخطر؛ ما يعني أن السياسة الأمريكية ستحافظ على نمط المساومات والعلاقات الثنائية كبديل لنمط التحرك الجماعي مع الحلفاء سواء في الناتو أو أوروبا وجنوب شرق آسيا التي أضعفها ترمب بسياساته خلال الأشهر الأولى من توليه الرئاسة، وبعد أن أضعف المؤسسات وأفقدها أهميتها السياسية في صناعة

القرار وتعريف التهديدات، فعقد الصفقات مع روسيا والصين بشكل منفصل مربكاً الحلفاء والمؤسسات السيادية الأمريكية.

فاستراتيجية ترمب ارتجالية لا تقوم على أسس منهجية وشراكات وتحالفات راسخة بقدر ما تعتمد أسلوب الصدمة والمساومة والتخلص من إرث سلفه، محققاً قدراً أكبر من العزلة وانعدام الثقة بسياسة الولايات المتحدة عند حلفاء أمريكا.

وبرز تأثير سياسة الرئيس ترمب على تحالفات أمريكا من خلال قراره بمراجعة الاتفاق النووي متجاوزاً حلفاءه الأوروبيين، إلى جانب اعترافه بالقدس عاصمة لـ «إسرائيل» دون مراعاة لمصالح حلفائه وأصدقائه في المنطقة وعلى رأسهم الأردن ومصر والمملكة العربية السعودية التي يربطها بالولايات المتحدة علاقات قوية كان آخرها التحالف الدولي لمواجهة الإرهاب الذي تفكك واضمحل بشكل تدريجي.

السياسة ذاتها التي اتبعها في التعاطي مع الأزمة الأوكرانية بالدعوة للتقارب مع روسيا وتجاوز جهود الناتو لاحتواء تهديداتها، أمر يمكن ملاحظته أيضاً في تعاطيه مع الأزمة الكورية واحتواء الصين بانسحابه من اتفاقية الـ «TPP».

فالانسجام مع متطلبات المصالح والحاجة الأمريكية الداخلية لدى إدارة ترمب تحتل أولوية تفوق في أهيمتها مصالح الحلفاء، أمر أدى إلى تعظيم المخاطر وتشقق وتصدع التحالفات الأمريكية بشكل لافت في العالم والإقليم العربي.

في ضوء هذه التحولات وعمليات الارتجال المتكررة من الرئيس الأمريكي برز إلى السطح استراتيجية أمريكية معلنة في البيت الأبيض في محاولة لإعادة ترتيب المشهد السياسي الخارجي والداخلي وتكريسه كحقيقة تعبر عن استراتيجية مترابطة، وهي حقائق يمكن ملاحظتها من خلال معالجة أبرز بنودها واردة في ٦٨ صفحة أطلق عليها اسم «استراتيجية ترمب».

استراتيجية ترمب ومحاولة تكريس الأمر الواقع

ارتكزت استراتيجية ترمب على أربع ركائز على النحو التالي:

١- حماية الوطن والشعب الأمريكي وطريقة الحياة الأمريكية.

٢- تعزيز الرخاء الأمريكي.

٣- الحفاظ على السلام من خلال القوة.

٤- الدفع قدماً بتأثير الولايات المتحدة.

استراتيجية الرئيس الأمريكي تسعى إلى تكريس الحقائق التي عمل على ترسيخها في السياسة الأمريكية من خلال استراتيجية معلنة، إذ استبقها بإقرار موازنة الدفاع الجديدة لتصل سقف الـ٧٠٠ مليار دولار لتعزيز القوة الأمريكية في مواجهة الخصوم وعلى رأسهم روسيا والصين، متجاوزاً بذلك اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية الأمر الذي حذرت منه كل من موسكو وبكين في تعقيبها على الاستراتيجية الأمريكية، كما نصت الاستراتيجية على اعتبار كل من إيران وكوريا الشمالية تهديداً للأمن والاستقرار، أمر كرسه ترمب بدعوة الكونجرس إلى مراجعة الاتفاق النوي مع إيران وبفرض عقوبات جديدة على كوريا الشمالية اتخذت طابع الحصار البحري وتشديد العقوبات الأممية على كوريا الشمالية.

من ناحية أخرى، فإن الاستراتيجية المعلنة ترافقت مع إقرار حزمة التخفيضات في الضرائب على الشركات الأمريكية والأثرياء بهدف استعادة الأموال ونشاط الشركات للداخل الأمريكي، معلية من أهمية إعادة تركيز النشاط الاقتصادي داخل أمريكا ونكوصاً عن الشراكات والتحالفات الاقتصادية التي تعكس روح العولمة الأمريكية، كما ارتبط إعلان الاستراتيجية بالإعلان عن البدء بتنفيذ الخطة الأمريكية لحماية الحدود وبناء الجدار مع المكسيك والتشدد بالإجراءات في قبول المهاجرين باعتبارهم تهديداً أمنياً واقتصادياً.

وفي المحصلة النهائية، فإن تأثير القوة الأمريكية سار باتجاه عكسي بالتأثير في مواقف القوى الحليفة وعلى رأسها الناتو الذي لم يظهر كجزء من الخطة الاستراتيجية، فأمريكا تسعى إلى عدم ممارسة السلطة كقوة قائدة بل كلاعب مؤثر، ما دفع بعض المحللين للقول: إن الاستراتيجية تحاكي توازن القوى السائد بعد اتفاقية فينا عام ١٨١٥ والقائم على توازن القوى وعلى رأسهم جيمس جيفري، الزميل العضو في معهد واشنطن الأمريكي، وهي الرؤية ذاتها التي قدمها كل من هنري كيسنجر في كتابه «النظام العالمي»: تجديد مركزية أمريكا ٢٠١٤»، وزيبغنو بريجنسكي في كتابه «رؤية استراتيجية، أمريكا وأزمة السلطة العالمية ٢٠١٢»، كلاهما يؤكدان نظاماً دولياً يقوم على تقاسم القوة أشبه بالنظام السائد في القرن التاسع عشر، إلا أنهما يتباينان في الرؤية إلى روسيا في ذات الوقت، فمقابل تحذير بريجنسكي من روسيا وقدرتها على ملء الفراغ، تجاهل كيسنجر روسيا وتعامل مع الصين كشريك يمكن تقاسم مناطق النفوذ معه.

استراتيجية الهدف منها أحداث انفجار في النمو الاقتصادي بالاستعانة بالمجمع الصناعي العسكري دون التورط في حروب مباشرة في العالم، فالنمو الاقتصادي عقدة الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين التي تسابق الزمن لتخطيها اقتصادياً وليس خوض الحروب والدفاع عن الحلفاء.

استراتيجية أفضت إلى تضخم كبير في موازنة البنتاجون لتصل إلى ٧٠٠ مليار دولار سيذهب الكثير منها لتجديد وتعزيز الأسطول الأمريكي بمزيد من السفن والبوارج التي تبلغ أكثر من ٣٥٠ قطعة بحرية يراد إدخالها إلى الخدمة، على أمل مواجهة التهديدات المتصاعدة لكل من روسيا والصين والمهاجرين، دون إعطاء أي اعتبار للحلفاء أو الناتو، فالاستراتيجية الجديدة طفرة نمو للصناعات الحربية التي ينتقدها البعض في أمريكا باعتبارها استراتيجية خرقاء، فأغلب السفن المصنعة تفتقد إلى الدروع المناسبة وإلى التقنيات الفعالة وتعبر عن قوة صلبة دون تأثير ناعم مرافق لها.

إيران لم تحتل الكثير من الاهتمام في الاستراتيجية إلا كمورد مالي بالإمكان التلويح به لجمع المزيد من الأموال، وتعزيز الصناعات الحربية، فلوبي الصناعات العسكرية يعيش مرحلة ذهبية في أمريكا وفق الاستراتيجية الجديدة، في حين ما زالت البنية التحتية الأمريكية متهالكة تقادم عليها الزمن، ولعل حادثة قطار أولمبيا عاصمة ولاية واشنطن مثال على ذلك، وهي بنية تحتية يتوقع أن تزداد تهالكاً في ظل خفض الضرائب على الواحد بالمائة من الأغنياء، وتوجيه الدعم إلى موازنة الدفاع والصناعات الحربية، مقابل السعي لتحويل المساعدات الخارجية والمشاركات المالية في الأمم المتحدة إلى البنية التحتية، أمر سيضعف واحدة من أهم أدوات السياسة الخارجية الأمريكية والقوة الناعمة التي تقدر بـ٢٠ مليار دولار.

ترمب من خلال استراتيجيته تمسك بشعار «أمريكا أولاً»، فتعزيز أمن الولايات المتحدة يتم من خلال الدفاع عن أثريائها واستعادة الاستثمارات المنتشرة في العالم لتحقيق عائدات تفوق التريليون دولار، بحسب زعمه، تعود على الخزينة الأمريكية، وتركيز الدفاع عن حدودها ومحيطها الجغرافي ضد تهديدات الإرهاب والمهاجرين والهجمات السيبرانية والتهديدات الصاروخية الكورية الشمالية، وذلك ببناء الجدران وتشريع القوانين التي تحد من حركة المهاجرين في بلاده، معززاً من مكانة التيار الانعزالي ومن تعظيم قوته وزيادة مناصريه في أمريكا.

نزعة العزلة أكثر وضوحاً في استراتيجيته التي تجاهلت الحلفاء والأصدقاء وركزت على

التهديدات الاقتصادية والأمنية المباشرة، فالحروب ستخاض فقط للدفاع عن مصالح الشركات الأمريكية لا عن العولمة الأمريكية والقيم المرتبطة بحرية التجارة، وعن مصالح أمريكا المباشرة والمرتبطة بسلامة أراضيها فقط من التهديدات الصاروخية والسيبرانية لروسيا والصين والمهاجرين، وما دون ذلك فهو شأن لا يعنيه إلا بمقدار ما يدفع الحلفاء له من أموال وأُعطيات تنعش اقتصاده وتحافظ على مستوى نمو متقدم على الصين، حتى لو كان النمو في الشكل لا في المضمون.

فرغم التحولات المهمة الحاصلة في عهد الرئيس الأمريكي ترمب فإن هناك العديد من الثغرات، إذ لم تتمكن الولايات المتحدة من صياغة استراتيجية رغم ما تم نشره:

أولاً: على صعيد العالم العربي وغرب آسيا لم تعد أمريكا تمتلك استراتيجية متماسكة للأسباب التالية:

١- أن الولايات المتحدة واجهت عدة ملفات أربكت وفاقمت من أزمتها ومن قدرتها على صياغة استراتيجيتها:

الأول: ملف الربيع العربي.

الثاني: ملف القضية الفلسطينية.

الثالث: ملف الإرهاب ومكافحته.

الرابع: ملف العلاقة مع طهران.

فرغم رغبتها بإعادة صياغة استراتيجيتها لتتناسب مع ملف الإرهاب لتخلق نفوذاً وزعامة جديدة في العالم العربي فإن هذا الملف بقي قاصراً للأسباب التالية:

أ- **الربيع العربي** مثّل عائقاً، فهو يعبّر عن تخلّق وعي جديد في المنطقة يصعب تجاوزه، وأصبح مكلفاً ويصعب التنبؤ بحركته، وتسبب في أضرار كبيرة أدت إلى تصدع التحالفات الأمريكية في المنطقة وبروز بؤر جديدة للتوتر في سورية والعراق وليبيا واليمن ولبنان وأخيراً تمظهر التصدع في الأزمة الخليجية بين قطر ودول الرباعية العربية.

ب-**على صعيد الملف الفلسطيني**، فإن القضية الفلسطينية أسهمت في تبلور وعي العرب ونظرتهم للذات وللآخر وجعل من الصعب الوصول إلى حلول تتجاوز المصالح الأساسية للشعوب العربية باعتبار القدس وفلسطين أرضاً عربية محتلة وقضية إسلامية لا يمكن تجاوزها بحلول

منفردة أمريكياً، وعرّض الولايات المتحدة بزعامة ترمب إلى اختبارات كبيرة أسهمت في مزيد من التصدع في معسكر الولايات المتحدة امتد نحو الأردن ومصر ودول الخليج، بل وكان له آثار سلبية على علاقة الولايات المتحدة بالعالم الإسلامي والمجتمع الدولي الذي ينظر إلى القضية الفلسطينية في إطار القانون الدولي لا في إطار الأيديولوجية اليمينية الأمريكية الصاعدة بصعود الرئيس ترمب.

جـ- على صعيد ملف مكافحة الإرهاب، واجه ترمب منافسة كبيرة من روسيا وإيران وصراعات بينية لم يستطع أوباما على سبيل المثال احتواءها، وعلى رأسها الملف الإيراني؛ ما جعل من قيادة المنطقة مسألة عصية جداً وصياغة استراتيجية بمثابة سعي وراء السراب وضرب من الخيال، فهذه العناصر تتفاعل بقوة في آن واحد، ولا يمكن تحييدها كما حدث في الايام القليلة الماضية، فإعادة البوصلة نحو طهران لتمثل نقطة ارتكاز للاستراتيجية الأمريكية تعرّض لانتكاسة بسبب القضية الفلسطينية، مفعّلاً من خطورة الوعي المتشكل عقب الربيع العربي، كما أن مواجهه الربيع العربي من خلال ملف الإرهاب اصطدم بصراعات بينية عربية وانقسامات شملت إيران وتركيا حالت دون نجاح الاستراتيجية الجديدة.

ثانياً: على الصعيد الدولي، فإن تقاسم النفوذ والعودة إلى القرن التاسع عشر أمر بعيد عن الواقع، فالعالم لم يعد مجموعة من المستعمرات تتصارع عليها القوى الدولية، والإمبراطوريات التي انهارت عادت لتنهض من تحت الرماد.

فاليابان وكوريا الجنوبية ليست مناطق نفوذ لتتقاسمها أمريكا مع الصين، وانتقالها إلى المربع الصيني يعني شراكة اقتصادية وكتلة ضخمة تتحدى النفوذ الأمريكي وتسحقه وليست مجرد مستعمرات يتم تقاسمها وإنما شركاء يملكون ناتجاً قومياً يتجاوز الـ٨ تريليونات دولار.

الحال ذاتها مع روسيا، فأمريكا بعد الحرب العالمية الثانية وجدت فراغاً كبيراً ملأته بسهولة، أما الآن فالعالم مليء بالمنافسين الاقتصاديين والقوى الدولية التي تهدد حصتها في السوق وتنافسها في مختلف المجالات، فالاعتماد على عجز المنافسين عن ملء الفراغ يقابله نزعة لخصوم أمريكا وحلفائها للتعاون لملء الفراغ الناجم عن تراجع فاعلية السياسة الأمريكية في ظل انشغال الإدارة الحالية بأزمتها الداخلية، أمر سيصعب الرجوع عنه في المرحلة المقبلة، إذ سيؤسس لحقائق جديدة لا تؤدي فيها أمريكا دوراً فاعلاً ومؤثراً على الأرجح.

فالولايات المتحدة تعاني داخلياً من أزمة عميقة دفعتها للتعلق بالأيديولوجيا الإنجيلية

واليمينية لمواجهة المهاجرين من أمريكا الجنوبية واللاتينية أغلبهم كاثوليك، وهي تواجه العالم برؤية أيديولوجية ضيقة لعجزها عن طرح حلول منطقية وواقعية خصوصاً وأن إرثها في العالم بات ثقيلاً، فالعديد من الدول متحمس لتراجع قوتها وأفول عصرها، في حين تحاول الدول الحليفة لها التكيف وبناء شراكات دولية جديدة، وهو عامل مهم في طريقة تعاطي وإدراك القوى الدولية والإقليمية لاستراتيجية أمريكا المضطربة.

فالقراءة السريعة لاستراتيجية الرئيس الأمريكي تظهر بوضوح الرغبة بتسكين مشهد ديناميكي في الولايات المتحدة لا يتمتع بأدنى درجات الاستقرار، لتكريس متغيرات السياسة الأمريكية وتحدياتها باعتبارها استراتيجية متماسكة، في حين أنها اضطراب استراتيجي ناجم عن مساومات داخلية ونزعة انعزالية مضطربة تواجه مقاومة كبيرة من قبل المؤسسات السيادية والحلفاء التقليدين في الناتو، فالاستراتيجية الأمريكية ترفع من مستوى الغموض ولا تزيله عن السياسة الأمريكية وتجعلها أكثر اضطراباً وانعزالية[1] من أي وقت مضى.

مخرجات السياسة الأمريكية والمنطقة العربية

أعادت إدارة ترمب تشكيل الملفات الأساسية في المنطقة بإعطائها هوية جديدة تعكس حالة التشتت والانقسام في عملية صناعة القرار المعززة بنزعة انعزالية انعكست بوضوح في منطقة غرب آسيا والعالم العربي بتفكك التحالفات واضطراب الرؤى السياسية وانهيار الاستراتيجيات القديمة للرئيس السابق أوباما، وذلك دون التمكن من وضع استراتيجيات جديدة قادرة على بلوغ نهاياتها الاستراتيجية لضعف الأدوات السياسية وتشتت عملية صنع القرار التي ولدت خللاً وظيفياً بين المؤسسات السياسية، اضطراب في صناعة القرار برز لدى صانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة العربية فكان من أهم مخرجاته:

(١) جاء في بيان أصدرته البعثة الأمريكية في الأمم المتحدة حسبما نقلت صحيفة ذا هيل الأمريكية، أن ميزانية الأمم المتحدة للعام (٢٠١٨-٢٠١٩) ستشهد تخفيضًا يصل إلى ٢٨٥ مليون دولار من ميزانية العامين الماضيين.
ونقلت الصحيفة عن البعثة، قولها، في بيان، أنه جرى أيضا تقليص إدارة الأمم المتحدة المتضخمة ومهام الدعم، وأن تخفيض نسبة إسهام الولايات المتحدة ماليًا في الأمم المتحدة كان واحدًا من أهداف إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب؛ وفسر البعض التوجهات الجديدة بالرغبة الأمريكية بالانتقام من تصويت أعضاء الجمعية العمومية ضد قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس. في حين فسرت السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة نيكى هيلى، أن تخفيض الميزانية يعد خطوة كبيرة في الطريق الصحيح بالنسبة للولايات المتحدة، وأإنها ستواصل سعيها لإيجاد طرق لزيادة كفاءة الأمم المتحدة مع مراعاة حماية مصالح أمريكا. علمًا بأن الولايات المتحدة تدفع حالياً ٢٢٪ من ميزانية الأمم المتحدة أي حوالى ٣,٣ مليار دولار سنويًا.

أولاً: مراجعة الاتفاق النووي الإيراني ٥+١.

ثانياً: تفجر الأزمة الخليجية.

ثالثاً: تراجع أهمية الحرب على الإرهاب.

رابعاً: الاعتراف بالقدس عاصمة لـ «إسرائيل» وتعطل الدور الأمريكي في عملية السلام.

خامساً: الأزمة اليمنية وتغليب الجانب القانوني في النظر للصراع.

أولاً: الاتفاق النووي الإيراني ٥+١

ركزت إدارة ترمب على إحداث مراجعات للاتفاق النووي بلغت حدّ التهديد بالانسحاب منه رغم الممانعة الأوروبية والروسية والصينية، وتمكنت إدارة الرئيس من نقل الملف إلى الكونجرس الأمريكي مكتفية بالإعلان عن استراتيجية جديدة للتعامل مع طهران بفرض مزيد من العقوبات التي أقرها الكونجرس الأمريكي.

الملف الإيراني عكس مستوى التجاذب في الساحة السياسية الأمريكية والنزعة القوية لإدارة ترمب في التخلص من إرث الرئيس السابق أوباما، إلى جانب الرغبة في إعادة صياغة وتشكيل التحالفات الإقليمية مع دول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية بإعطاء الأولوية لإيران وتراجع أهمية الحرب على الإرهاب وقانون جاستا[1] الأمريكي.

تولّد عن هذه السياسة قصور الإدارة الأمريكية في التعاطي مع الملف الإيراني، إذ كان له انعكاسات واضحة على علاقاتها بحلفائها التقليديين في أوروبا الذين ناهضوا الخطوات الأمريكية وافقدوها زخمها السياسي، مضعفاً من تأثير الولايات المتحدة ومصداقيتها لتمتد إلى الملف الكوري الشمالي، إذ تعاظمت الشكوك بقدرة الولايات المتحدة على عقد اتفاق مع كوريا الشمالية للحد من مخاطر قدراتها النووية، ومضاعفاً من مخاطر تمدد النفوذ الإيراني في المنطقة وتوسع قدرتها على التأثير والمناورة السياسية.

(١) «جاستا JASTA» اختصاراً لعبارة Justice Against Sponsors of Terrorism Act أي «العدالة في مواجهة رعاة النشاط الإرهابي»، وقد أصدره الكونجرس في خطوة لتوجيه الاتهام للمملكة العربية السعودية بالضلوع مباشرة في اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ .

ثانياً: تفجر الأزمة الخليجية

أسهمت سياسة ترمب وتشتت واضطراب عملية صناعة القرار إلى تفجر الأزمة بين دولة قطر ودول الحصار الممثلة بمصر والسعودية والإمارات العربية والبحرين، وهي أزمة لم تكن معلنة، إلا أن تعاطي الإدارة الأمريكية مع السعودية من خلال الانفتاح الكبير على القيادة الجديدة ممثلة بالملك سلمان وولي عهده محمد، أدت إلى اعطائها هوية جديدة أكثر احتقاناً وتأزماً بإعلان دول الرباعية فرض حصار على قطر.

وبرز الارتباك واضحاً في أداء وزارتي الخارجية والدفاع الأمريكيتين، في حين حملت إدارة ترمب مسؤولية تفجر الأزمة وعجز المؤسسات السيادية الأمريكية عن احتوائها؛ ما أفضى إلى تمدد النفوذ التركي إلى الخليج العربي عبر إنشاء قاعدة عسكرية تركية في قطر، فضلاً عن تفكك مجلس التعاون الخليجي وإضعافه وتوسيع هامش المناورة والحركة لطهران التي وجدت في الأزمة فرصة مناسبة لتفكيك التحالفات المناهضة لسياساتها، بل وسمح لروسيا بنسج علاقات مع دولة قطر عبر اتفاقات عسكرية لم يعلن عن طبيعتها.

فالولايات المتحدة استبدلت تهديد السعودية بقانون جاستا، بصفقات بنحو ٤٥٠ مليار دولار وبوعود بحصار إيران ومواجهة نفوذها، أمر لم يتحقق ولم يبلغ نهاياته الاستراتيجية وأدى إلى نتائج معاكسة دفعت نحو تفجر المزيد من الأزمات في المنطقة، فاستبدلت الأزمة السعودية الأمريكية الناجمة عن قانون جاستا والاتفاق النووي من أزمة موضعية ثنائية بين البلدين إلى أزمات إقليمية متفجرة عانت منها السعودية في علاقتها بكل من قطر وتركيا وإيران، كان عنوانها أزمة الخليج وصفقة القرن والصراع في اليمن، مزعزعاً من مكانة الحليف السعودي الذي يعد نقطة ارتكاز أساسية في الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

ثالثاً: الحرب على الإرهاب

شهدت التحالفات الأمريكية تفككاً واضحاً بعد تراجع نفوذ تنظيم الدولة، وبرزت إلى السطح التباينات في التعامل مع ملف الأزمة السورية والعراقية، خصوصاً في ظل التجاذبات القوية بين الإدارة الأمريكية ممثلة بالرئيس ترمب والمؤسسات السيادية على رأسها الخارجية والدفاع في التعامل مع روسيا وطموحاتها في سورية والمنطقة، فمقابل رغبة الرئيس بالانفتاح على روسيا، فإن الممانعة كانت كبيرة في أمريكا مدفوعة بملف التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية.

وبتأثير من الاختلالات الوظيفية في السياسة الخارجية الأمريكية وسرعة التغير والتذبذب في سياساتها تجاه روسيا وإيران وتركيا، فقد واجهت الولايات المتحدة العديد من التحديات أبرزها ملف الحرب على داعش في العراق وسورية، والتدخل الروسي، والملف الكردي في العراق، إلى جانب ملف العلاقة مع تركيا، كأزمات داخلية تم التعبير عنها من خلال تراجع واضح في قدرة أمريكا على التأثير في هذه الملفات لصالح تطوير شراكات وتعاون مع كل من طهران وتركيا وروسيا، أمر ظهر جلياً من خلال الإطاحة بزعيم كردستان العراق مسعود برزاني[1] المقرب من الولايات المتحدة الأمريكية، كما عززت روسيا حضورها من خلال رعاية مؤتمر أستانة ومؤتمر سوتشي، وبات دور الولايات المتحدة مقتصراً على محاولة إعاقة الجهود الروسية التي تعاظم دورها من خلال التعاون مع تركيا وإيران، مُفقداً الإدارة الأمريكية القدرة على المبادرة والتأثير، ومزعزعاً تحالفاتها الإقليمية الدولية لإدارة الملف السوري وقيادة تحالف الحرب على الإرهاب.

ومن أهم نتائج النشاط السياسي للإدارة الأمريكية إرباك استراتيجية مكافحة الإرهاب، وعدم قدرتها على الوصول إلى نهايات استراتيجية مقبولة نتيجة تفجر الأزمة الخليجية وأزمة إقليم كردستان إلى جانب العجز عن بناء تعاون مع روسيا وتركيا والنكوص عن الملف النووي الإيراني، الخلل الوظيفي لم تتمكن الإدارة الأمريكية من معالجته بطرح استراتيجية بديلة لتفكك تحالفاتها وضعف أدواتها وتردد حلفائها الرئيسين كالأردن و«إسرائيل»، والتذبذب الشديد في العلاقة مع روسيا لم يساعد على تخليق تفاهمات مشتركة في الملف السوري، والحال ذاتها مع إيران وتركيا، ما نجم عنه تراجع في نفوذها في العراق واهتزازه.

رابعاً: القضية الفلسطينية:

عمّق إعلان الرئيس ترمب القدس عاصمة لـ «إسرائيل» من أزمة النفوذ الأمريكي المتآكل، فقرار ترمب جاء لخدمة حسابات داخلية مرتبطة بأزمته الداخلية وتوجهاته اليمينية واعتماده على طاقم قليل الخبرة ممثل بصهره جاريد كوشنر، وفريقه الممثل بدينا باول، وغرينبلات،

(١) استقال رئيس إقليم كردستان مسعود البرزاني في أعقاب الضغوط التي مارستها أنقرة وطهران وبغداد على حكومة الإقليم والحصار الذي فرضته عليه في أعقاب الاستفتاء على الانفصال الذي تبناه برزاني أواخر العام ٢٠١٧ ؛ ومثلت عملية الاطاحة به نصراً لكل من أنقرة وطهران وثمرة للتعاون بينها لمواجهة ما تعتبره خطراً يمثله الإقليم المستقل كمنصة مستقلة للنفوذ الأمريكي مضعفاً النفوذ الأمريكي في العراق وسورية.

والسفير الأمريكي في «إسرائيل» ديفيد فريدمان[1]، قرار جاء مترافقاً مع جهود بذلها الرئيس لتمرير قانون الضريبة الجديد الذي حقق فيه نجاحاً كبيراً بعد قراره بنقل السفارة، علماً أن قرار نقل السفارة كان بتصويت من الكونجرس الأمريكي، إلا أن رؤساء الولايات المتحدة السابقين لم ينفذوه وقاموا بتأجيله نحو عقدين.

القرار الذي جاء بتأثير من عوامل داخلية وحراك إقليمي خارجي استند إلى صفقة القرن وإلى التقارب الأمريكي السعودي الإماراتي المصري، أفضى إلى تعميق أزمة الحلفاء التقليديين وأنعش وعزز التفاهمات والشراكات المتشكلة بتأثير الأزمة السورية بين كل من إيران وتركيا وروسيا، معززاً احتمالات جذب القوى الإقليمية المرتبكة على رأسها الأردن ومصر والسلطة الفلسطينية، وتسبب بأضرار كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية، إذ إنها أشعلت موجة احتجاجات واسعة في العالم الإسلامي، وأشعلت صراعاً دبلوماسياً أسفر عن هزيمة كبيرة للولايات المتحدة في الجمعية العمومية بتصويت ١٢٨ دولة ضد القرار الأمريكي ما أدخل الولايات المتحدة في عزلة دبلوماسية وأعاق قدرتها على التأثير في الملف الفلسطيني.

الأزمة تفاعلت على وقع أزمات متفاقمة واجهها الرئيس في الداخل الأمريكي دفعته إلى الانحياز أكثر نحو اليمين ونحو قاعدته الإنجيلية الصهيونية التي بقيت مخلصة له ولإدارته رغم الهجمات الإعلامية والقانونية التي تعرض لها باستهداف أركان إدارته بتحقيقات وملاحقات قضائية لم تنقطع على مدار العام.

وأسهم القرار بتعطل المبادرة الأمريكية التي اقترحتها إدارة الرئيس تحت مسمى صفقة القرن، وبإلغاء زيارة نائب رئيس الجمهورية مايك بنس للمنطق، إلى جانب تراجع الدور الأمريكي في قيادة عملية السلام، وأسهم كذلك في تراجع أهمية الملف الإيراني الذي احتل رأس سلم الأولويات للإدارة الأمريكية، كما أضعف وشتت جهودها في سورية والعراق واليمن، وضاعف من إشكالاتها مع كوريا الشمالية، ورفع من مستوى نبرة التحدي للنفوذ الأمريكي في باكستان والسودان والأردن والعراق وسورية ودول شمال أفريقيا، وزعزع الدور القيادي للمملكة العربية

(٢) الفريق الرئيس للمشروع المسمى صفقة القرن يضم: «صهر ترمب جاريد كوشنر، ومستشاره المبعوث الخاص جرينبلات، والسفير الأمريكي لدى «إسرائيل» دافيد فريدمان، وهم من اليهود الأرثوذكس، ودينا باول، نائب مستشار الأمن القومي وهي مصرية قبطية، وهم ينتمون إلى الجناح الإنجيلي المتصهين، علماً بأن دينا باول أعلنت نيتها مغادرة البيت الأبيض بحجة نهاية عقدها بعد إعلان ترمب القدس عاصمة لـ «إسرائيل»؛ ويمكن إضافة نيكي هيلي، مندوبة أمريكا في الأمم المتحدة، وهي ابنة لمهاجرين هنود غير أنها من أكبر المدافعين عن «إسرائيل» في الأمم المتحدة، ما يجعل الطاقم المسؤول عن الملف هو الأكثر تشدداً وأيديولوجية في تاريخ الولايات المتحدة.

السعودية والإمارات العربية المتحدة التي تضررت برامجها وسياساتها في الإقليم.

وبرز على السطح مرة أخرى عجز الإدارة الأمريكية عن وضع استراتيجية متكاملة والوصول إلى نهاياتها الاستراتيجية لضعف أدواتها وتحالفاتها وعقم الأهداف التي وضعتها، دافعاً الولايات المتحدة نحو المزيد من العزلة عن بيئتها الدولية والإقليمية.

خامساً: الأزمة اليمنية

لم تتمكن الإدارة الأمريكية من تقديم دعم كبير للحليف السعودي في الملف اليمني، وبقي الملف متأثراً برؤية الخارجية الأمريكية ووزارة الدفاع، فرغم التحالف القوي الذي نشأ بين قيادة المملكة السعودية وترمب فإنه لم يتمكن من تقديم الدعم الكافي للرياض رغم جهود مندوبته في مجلس الأمن نيكي هيلي التي اكتفت باستعراض سياسي وإعلامي تؤكد فيه تورط إيران في الهجمات الصاروخية على السعودية التي كان من بينها هجوم على قصر اليمامة في الرياض، إذ اكتفت إدارة ترمب بإعلان تضامنها مع السعودية ونيتها تقديم المساعدة والأسلحة الضرورية لحماية أراضيها، دون أن تتدخل أو أن تتمكن من فرض رؤيتها في مجلس الأمن أو على حلفائها الأوروبيين المنقسمين في التعامل مع الملف اليمني خصوصاً في جوانبه الإنسانية.

بل وذهبت إدارة ترمب بعيداً بدعوة السعودية إلى التعامل مع الحوثيين واعتبارهم مكوناً يجب الجلوس معه في المفاوضات، إلى جانب انتقادات مارستها الخارجية الأمريكية للهجمات الجوية لقوى التحالف العربي التي شملت الحصار المفروض على اليمن، موحية بقدر كبير من الانقسام وانعدام الفاعلية لإدارة ترمب في الدفع بالملف نحو إدانة مباشرة لإيران أو اتخاذ إجراءات تقيد نفوذها في اليمن.

فالاستراتيجية الأمريكية في الملف اليمني اتسمت بالتحفظ رغم الحماسة والاندفاعة التي أبداها ترمب وطاقم إدارته لإدانة إيران والتحريض عليها، إذ لم تتمكن أمريكا من بناء استراتيجية مشتركة مع حلفائها الخليجيين المنقسمين، ومع المجتمع الدولي وعلى رأسه الأوروبيون للتعاطي بخشونة مع إيران والحوثيين، وعجزت عن صياغة استراتيجية مناسبة تمتلك أدوات مؤثرة، ما سمح بتمدد النفوذ الروسي والبريطاني بشكل أكبر وتراجع ثقة حلفاء أمريكا بها وخصوصاً المملكة العربية السعودية التي اتجهت نحو التجمع اليمني للإصلاح للتعاطي مع الملف اليمني ومواجهة النفوذ الإيراني، على عكس توجهاتها السياسية الحقيقية.

الخلاصة

يتضح من خلال الاستعراض السريع لأبرز الملفات التي تعاملت معها الإدارة الأمريكية في المنطقة العربية والعالم أن الولايات المتحدة الأمريكية افتقدت إلى استراتيجية متوازنة تتسم بطابع الديمومة لتأثرها بالبيئة الداخلية المضطربة وعلى رأسها العامل الانتخابي، كما افتقدت إلى العمق الاستراتيجي والمواكبة للتغيرات البنيوية والهيكلية في الاقتصاد الدولي، مضعفة أدواتها السياسية والدبلوماسية ومنقادة للتهديدات الآنية والعسكرية سواء كان الإرهاب والمهاجرين أو كوريا الشمالية والتمدد الروسي العسكري، متجاهلة أهم عناصر قوتها الممثل بالاقتصاد، فالتخبط بات السمة الأساسية للاستراتيجية الأمريكية، والاستنزاف أحد أبرز مدخلاتها.

ويمكن تلخيص انعكاسات سياسات إدارة ترمب تجاه المنطقة العربية وغرب آسيا كما يلي:

- **أولاً:** تأثرت الملفات كافة بهوية الإدارة الأمريكية وتوجهاتها المتشددة والمضطربة ونزعتها اليمينية الانعزالية، إذ طفا إلى السطح النزعة الإنجيلية اليمينية لدى طاقم الإدارة المحيط بالرئيس ترمب، بمن فيهم نائب الرئيس مايك بنس، وهو من أبرز داعمي المواجهة مع إيران وإعلان القدس عاصمة لـ «إسرائيل».
- **ثانياً:** أمريكا في عهد ترمب لم تقدم حلولاً سياسية ولا خطة استراتيجية واضحة، فاكتفت بتفكيك الاستراتيجية القديمة المتبعة من قبل الرئيس السابق أوباما دون أن تحلّ مكانها استراتيجية متماسكة وقوية قابلة للاستمرار وتحقيق نهايات معقولة.
- **ثالثاً:** أفضت سياسات إدارة ترمب إلى مزيد من التفكك في التحالفات وإلى إضعاف أدوات التأثير الدبلوماسي وعلى رأسها وزارة الخارجية الأمريكية، إذ لم تعزز نفوذها ولم تحافظ على مكانة حلفائها في الإقليم، لصالح قوى إقليمية أخرى على رأسها تركيا وإيران وقوى دولية طامحة وخصوصاً روسيا والصين.
- **رابعاً:** برز بشكل واضح الخلل في الأداء الوظيفي لمؤسسات صناعة القرار الأمريكي خصوصاً بين الدفاع والخارجية والاستخبارات من جهة، والرئاسة والكونجرس من الجهة الثانية، وفاقمه الصراع والانقسام السياسي الداخلي، مشتتاً عملية صنع القرار، ومضعفاً مصداقيتها في ظل التذبذب الشديد والتغير السريع المرتبط بالقرارات المتبعة.
- وانعكس الانقسام السياسي وحالة التشتت والاضطراب في صناعة القرار في الولايات

المتحدة على الوضع في المنطقة والعالم، إذ أصبحت المنطقة العربية تمثل انعكاساً لهذا التصارع والانقسام الداخلي.

- **خامساً:** أدت سياسات ترمب في المنطقة إلى تعزيز الدور التركي الذي بات يمارس دوراً قيادياً في الإقليم، خصوصاً في سورية والعراق والبحر الأحمر إلى جانب الخليج العربي والملف الفلسطيني، بعيداً عن الرؤية الأمريكية.
- **سادساً:** عززت سياسات ترمب النفوذ الإيراني في الإقليم ووسعت هامش المناورة لدى طهران رغم الضغوط التي مارستها الإدارة الأمريكية ضدها.
- **سابعاً:** عززت توجهات إدارة ترمب الشراكة الروسية التركية الإيرانية وفتحت آفاقاً جديدة للتعاون فيما بينها، في ظل فشل أمريكي ذريع في تحقيق تفاهمات مع روسيا ناجم عن الأزمة الداخلية، وخصوصاً أزمة التحقيقات بتدخل موسكو في الانتخابات الرئاسية.
- **ثامناً:** أدت سياسات إدارة ترمب إلى تفكيك وإضعاف التحالفات الأمريكية في الخليج العربي إلى جانب الأردن ومصر، وهو انعكاس واضح لتخبط الاستراتيجية الأمريكية وعقمها وعدم قدرتها على الاستمرار والوصول إلى نهاياتها الاستراتيجية، وهو ما كان واضحاً من خلال تخلّق أزمة الخليج، وأزمة كردستان العراق، وأزمة إعلان القدس عاصمة لـ «إسرائيل»، وأزمة الملف النووي الإيراني، وأزمة العلاقة مع كل من تركيا وروسيا، كما زادت من عزلة حلفائها في المنطقة العربية وعلى رأسهم مصر والسعودية والإمارات.
- **تاسعاً:** عمقت تداعيات سياسات ترمب تأثير القوة الأوروبية الناعمة وأسهمت في إحياء الدور الفرنسي في المنطقة بتأثير من الأزمة الخليجية وأزمة احتجاز الحريري في لبنان والأزمة الليبية واليمنية.
- **عاشراً:** تعززت مكانة اليمين الأمريكي وخصوصاً الإنجيلي المتطرف في التعاطي مع ملفات المنطقة العربية في ظل انعدام الرؤية البراغماتية السياسية المنتجة وعقم الاستراتيجيات وفوضويتها، دافعاً نحو مزيد من التشدد والانعزال في السياسة الدولية المتبعة من قبل الإدارة الأمريكية.
- **حادي عشر:** تضخم مكانة المجمع العسكري الأمريكي نتيجة تضخم الموازنة العسكرية؛ ما يعني الاعتماد أكثر على التلويح بالقوة العسكرية، وهو أمر من شأنه أن يحفز العداوة مع كل

من روسيا والصين، وأن يرفع من مستوى التوتر في الساحة الدولية.

التوقعات

- **أولاً:** يتوقع تعمّق الأزمة السياسية في الولايات المتحدة، وتزايد التجاذبات الداخلية، وارتفاع وتيرة التوتر والعنف الداخلي، على وقع التحقيقات المتعلقة بالرئيس وطاقم إدارته المتورط بملف التدخل الروسي في الانتخابات.
- **ثانياً:** يتوقع تعمّق الشلل في عملية صنع القرار وصياغة الاستراتيجيات بعيد انتخابات الكونجرس وتواصل التحقيقات المتعلقة بالاختراقات الروسية في الانتخابات الأمريكية.
- **ثالثاً:** يرجّح أن يسهم تعمّق الخلل الوظيفي وتشتت عملية صناعة القرار وصياغة الاستراتيجيات الأمريكية، في تراجع أهمية أدواتها الدبلوماسية والاقتصادية وضعف تحالفاتها لصالح برنامج «أمريكا أولاً» اقتصادياً وعسكرياً.
- **رابعاً:** من غير المستبعد أن تشهد الفترة القادمة بداية تفكك التحالفات الأمريكية في المنطقة وضعفها بتأثير السياسات الأمريكية الراهنة في المنطقة.
- **خامساً:** يتوقع تعزز الشراكة التركية الإيرانية الروسية وتوسعها لتشمل الصين وعدداً من الدول العربية المستاءة والمتضررة من السياسة الأمريكية المضطربة.
- **سادساً:** يتوقع تعمّق العزلة الأمريكية وزيادة نفوذ وتأثير اليمين المتطرف على حساب القوى البراغماتية الأمريكية، مضعفاً تأثير الولايات المتحدة في الملف الفلسطيني ومزعزعاً مكانة الحلفاء، ويتوقع تراجع مسار السلام الأمريكي المستند إلى مرجعية كامب ديفيد وأوسلو ووادي عربة وتحالفاتها مع دول الخليج، لصالح مشاريع جديدة لتحقيق الاستقرار في المنطقة تقودها روسيا والصين وقوى الإقليم الأساسية تركيا وإيران.
- **سابعاً:** يتوقع ملء الفراغ الناجم عن العزلة الأمريكية من خلال الشراكات السياسية والتعاون بين القوى الدولية الطامحة روسيا والصين والإقليمية الصاعدة تركيا إيران.
- **ثامناً:** يتوقع تعمّق أزمة أمريكا على الصعيد العالمي وتراجع تحالفاتها مع كوريا الجنوبية واليابان وإحلال السلام الروسي الصيني محل السلام الأمريكي في جنوب شرق آسيا وأوروبا.

التوصيات:

١- تعزيز الانفتاح على تركيا كفاعل إقليمي يزداد حضوره وتأثيره في الإقليم، وتعزيز العلاقات مع قطر.

٢- الانفتاح على روسيا والتعاون معها في الملف السوري والكردي إلى جانب الملف الفلسطيني واليمني.

٣- الانفتاح على الصين والاستفادة من التوجهات العدائية للإدارة الأمريكية تجاهها.

٤- استثمار الحضور الروسي والشراكة مع تركيا للضغط على مصر لإجراء مصالحات داخلية.

٥- السعي لتكريس عزلة أمريكا سياساً وتراجع نفوذها ودورها القيادي وحالة التفكك والانهيار في تحالفاتها في المنطقة.

٦- الانفتاح على أوروبا وخصوصاً فرنسا وألمانيا لتعزيز العزلة الأمريكية والإسرائيلية، وإحباط التوجهات اليمينية المتطرفة في الولايات المتحدة.

٧- تجديد الخطاب السياسي على أساس بناء الشراكات والتعاون لتحقيق الاستقرار وملء الفراغ الذي تراهن أمريكا على عجز قوى الإقليم ودوله عن ملئه في المنطقة.

متغيرات السياسية الروسية تجاه المنطقة العربية في 2017

مجموعة التفكير الاستراتيجي

حازم عياد

تمكنت روسيا في العام ٢٠١٧ من تكريس نفسها كفاعل سياسي مؤثر في المنطقة العربية، من خلال الاستثمار القوي في الأزمة السورية وتدخلها العسكري الذي تحول إلى نقطة ارتكاز لتوسيع وتدعيم النفوذ الروسي في المنطقة العربية.

فالأزمة السورية وواقع التدخل الروسي العسكري مكّنها من التفاعل بإيجابية وفاعلية مع العديد من المتغيرات السياسية والعسكرية والاقتصادية، لترسم معالم سياستها في المنطقة العربية والتأثير فيها كفاعل مؤثر أو محتمل.

فروسيا بعد التدخل العسكري في سورية لم تعد روسيا ما قبل التدخل العسكري، إذ أصبحت أكثر فاعلية وقدرة على المبادرة والمساومة والمناورة السياسية، كما باتت أقدر على توظيف المتغيرات الإقليمية والدولية لخدمة مصالحها في المنطقة العربية.

وقد أسهمت العديد من العوامل في تدعيم السياسة الروسية وتعزيز تأثيرها في المنطقة العربية خلال العام ٢٠١٧ بتمكنها من فرض العديد من الحقائق السياسية والميدانية، ومن أبرزها:

١- فرض مناطق خفض التصعيد جنوبي سورية وشمالها.

٢- توثيق تعاونها مع كل من إيران وتركيا في سورية، ليمتد إلى ملفات سياسية واقتصادية وعسكرية ثنائية بين البلدان الثلاثة.

٣- فرض اجتماعات أستانا في كازخستان بين المعارضة السورية والنظام كحقيقة سياسية تتجاوز لقاءات جنيف.

٤- توسيع نشاطها السياسي ليمتد إلى مصر عبر مبيعات السلاح وعبر التعاون الاقتصاد وانخراط روسيا بمشاريع اقتصادية أبرزها المفاعل النووي في منطقة الضبعة بالقرب من الإسكندرية، لتضاف إلى المناورات العسكرية التي باتت تقليداً سنوياً بين الجيش المصري والروسي.

٥- محاولة التأثير في المعادلة الليبية من خلال استضافة الفرقاء الذين يتنافسون على تطوير العلاقة معها، كزيارة وزير خارجية حكومة الوفاق الليبي لروسيا وزيارة خليفة حفتر إليها.

٦- محاولتها التأثير في مسار الأزمة اليمنية من خلال الانفتاح على القوى المؤثرة بلقاءات متكررة

مع صالح الصماد، رئيس المجلس السياسي في صنعاء، أو مع وزير الدفاع علي محسن الأحمر نائب الرئيس عبد ربه هادي منصور.

٧- الانفتاح على قطر وزيارة وزير الدفاع شيوغو الروسي إلى الدوحة وتوقيعه اتفاقات لم يعلن عن طبيعتها.

٨- الانفتاح على السودان وتوقيع اتفاقات للتعاون العسكري بين البلدين وتطوير الموانئ السودانية.

٩- تطوير علاقاتها مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية من خلال الاتفاق على تخفيض إنتاج النفط ومن خلال الانفتاح على سوق السلاح في منطقة الخليج.

الاستراتيجة الروسية وتفاعل المتغيرات

أسهمت العديد من المتغيرات في تطوير الاستراتيجية الروسية تجاه المنطقة، وهي عوامل داخلية وأخرى خارجية، تفاعلت مع المتغير الأبرز الممثل بتدخلها العسكري في سورية الذي وفر لها ميزة تفضيلية بحيث أصبحت فاعلاً إقليمياً في المنطقة العربية.

المتغيرات الداخلية

مستوى الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي حققته روسيا عام ٢٠١٧ كان مرتفعاً قياساً بالاعوام التي سبقته، وهو متغيّر مكنها من تفعيل دورها في الساحة الدولية لإحداث تراكم استراتيجي، إذ تمكنت من إعادة تدوير المتغيرات الإقليمية المستجدة بعد التدخل في سورية بما يخدم مصالحها الداخلية وتدعيم استقراراه السياسي والاقتصادي، لتخلق حالة تفاعلية بين سياستها الخارجية والداخلية، وهي سمة باتت بارزة في سياسة روسيا التي تعيش حقبة الرئيس بوتين.

أولاً: المتغير الاقتصادي

رغم تراجع أسعار النفط فإنها شهدت تحسناً طفيفاً خلال العام ٢٠١٧ خصوصاً بعد تمكن روسيا من التوافق مع دول أوبك وعلى رأسها السعودية لخفض الإنتاج[١]، إذ باتت طرفاً مهماً في معادلة رسم الأسعار، وهو الاتفاق الذي لا يزال صامداً حتى اللحظة.

(١) المصدر موقع روسيا اليوم « السعودية وروسيا .. هل يجمعهما النفط؟» https://goo.gl/PTiBtZ

ترافق ذلك مع انفتاح روسي على تركيا بعيد تحسن العلاقات بين البلدين التي تأثرت بإسقاط الطائرة الروسية في أكتوبر ٢٠١٥، إذ تم توقيع العديد من الاتفاقات الاقتصادية للتبادل التجاري والاستثمار في المشاريع الكبرى، وعلى رأسها المفاعلات النووية التركية «محطة أكويو للطاقة النووية»، وهي صفقات تجاوزت العشرين مليار دولار، أضيف إليها صفقات أسلحة متوقعة بالإعلان عن شراء تركيا لمنظومة «S٤٠٠» الدفاعية الجوية[١].

من جهتها، وفرت إيران العديد من الفرص التجارية لروسيا في أعقاب توقيع الاتفاق النووي العام ٢٠١٥ ودخل حيز التنفيذ في فبراير ٢٠١٦[٢]، كما تمكنت روسيا من عقد العديد من صفقات السلاح مع كل من السعودية[٣] والإمارات العربية المتحدة[٤] في ذات الفترة، فاتحة الباب لنشاط اقتصادي مقبول رغم العقوبات الأوروبية التي تم تجديدها دون فرض وجبات كبيرة جديدة.

ثانياً: المتغير السياسي

ومن الناحية السياسية، تراجع زخم المعارضة السياسية للرئيس فلاديمير بوتين الذي بات الرئيس الأوحد للبلاد بدون منافس يهدد استقرار نظامه السياسي أو سيطرته، إذ لم يشهد العام ٢٩١٧ أي تحديات تذكر لسلطة الرئيس من قبل معارضيه، بل شهد توسعاً ملحوظاً في نفوذه وفي قدرته على ملاحقة معارضيه السياسيين، ما مكنه من فرض رادته بالكامل على مجلس الدوما الروسي بعيد الانتخابات البرلمانية في العام ٢٠١٦ بعد اكتساح حزب روسيا الموحدة بزعامة مديفيدف[٥].

المتغيرات الخارجية

أثرت جملة من المتغيرات الخارجية في تطور السياسة الروسية تجاه المنطقة العربية، وأبرزها:

١- فوز الرئيس الأمريكي دونالد ترمب بمنصب الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ ترافق

(١) موقع أحوال تركيا « العلاقات الروسية التركية.. هل عادت المياه لمجاريها؟» https://goo.gl/Z8cBJL

(٢) أعلن بوتين أثناء زيارة روحاني لموسكو في مارس ٢٠١٧ «أن بوتين قد أعلن اليوم في بداية جلسة المباحثات مع روحاني، بأن بلاده وإيران زادتا من حجم التبادل التجاري بينهما بنسبة ٧٠٪ العام الماضي. المصدر «موقع دوتشه فيله» إيران وروسيا: تحالف استراتيجي تنقصه الثقة» https://goo.gl/GcBjCB

(٣) المصدر سي إن إن « مسؤول روسي: صفقة سلاح مبدئية بين الرياض وموسكو بـ٣,٥ مليار دولار، وهذه «شروط» السعودية»

(٤) موقع سي إن إن عقد صفقات عسكرية بـ٣ مليارات دولار في الإمارات https://goo.gl/AZeZF4

(٥) المصدر الجزيرة نت « https://goo.gl/29ce6m

فوزه مع تعالي الأصوات داخل الولايات المتحدة الأمريكية بوجود تدخل روسي في العملية الانتخابية وتخابر روسي مع شخصيات بارزة في حملة ترمب، الأمر الذي استدعى تشكيل هيئة مستقلة تتولى التحقيق بهذه الادعاءات برئاسة المحقق الأمريكي الخاص مولر[١]، الأمر الذي حدّ من اندفاعة ترمب لتطوير العلاقة مع روسيا، ودفع الكونجرس الأمريكي إلى إقرار مجموعة من العقوبات على الاتحاد الروسي بحجة سياساتها العدائية المتبعة في العديد من الأماكن وعلى رأسها أوكرانيا وسورية[٢].

كما برز تأثير هذا التوتر الناجم عن ادعاءات التدخل الروسي في صياغة استراتيجية أمريكية تنظر إلى روسيا كمصدر للتهديد والخطر الذي يجب مواجهته واحتواؤه[٣].

لم يقتصر تأثير العامل الانتخابي الأمريكي على روسيا مباشرة بل وعلى حلفائها وأصدقائها، إذ عملت الإدارة الأمريكية اتخاذ خطوات عملية تمهيداً للانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني (٥+١) الذي تعدّ روسيا طرفاً فيه، كما شهدت العلاقات الكورية الشمالية الأمريكية توتراً إثر تطوير كوريا الشمالية لقنبلتها الهيدروجينية ومنظومتها الصاروخية الاستراتيجية، فضلاً عن التوجهات الاقتصادية الحمائية الأمريكية التي استهدفت الصين، فاتحاً الباب لمزيد من ساحات المواجهة السياسية والاقتصادية والعسكرية بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، ودافعاً روسيا نحو تطوير منظومتها الصاروخية والنووية والدفاعية للرد على التهديدات الأمريكية التي ترافقت مع مناورات عسكرية بالقرب من الحزام الأوراسي في بولندا وإستونيا ومولدافيا ولتوانيا[٤].

٢- تفجر العديد من الأزمات في المنطقة العربية وعلى رأسها الأزمة الخليجية في يونيو ٢٠١٧ التي وفرت لروسيا فرصة لتوسيع نشاطها السياسي والاقتصادي باتجاه الخليج العربي والذي توج بزيارة أمير قطر لموسكو، وزيارة وزير الدفاع الروسي لقطر[٥].

٣- تطور الأزمة اليمنية وتوسع تداعياتها لتشمل القرن الأفريقي في الصومال وجيبوتي والسودان،

---

(١) موقع بي بي سي «من هو روبرت مولر؟ https://goo.gl/EK6YJ2

(٢) روسيا اليوم «مشروع عقوبات أمريكية جديدة ضد روسيا» https://goo.gl/LMQEZH

(٣) أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترمب البنود الأساسية من النسخة المحدثة لاستراتيجية الأمن القومي في ديسمبر ٢٠١٧، مؤكداً أن الولايات المتحدة تدخل «عصراً جديداً من التنافس»، تتحداها فيه روسيا والصين. المصدر روسيا اليوم https://goo.gl/5hGqrB

(٤) الناتو يجري مناورات عسكرية ضخمة قرب الحدود الروسية المصدر قناة العالم مارس ٢٠١٨ https://goo.gl/ufkoCW

(٥) وصل وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو الأربعاء ٢٥ أكتوبر ٢٠١٧ إلى قطر في زيارة رسمية، حيث وقع اتفاقية بين البلدين حول التعاون العسكري التقني. المصدر سبوتنيك https://goo.gl/uysTmo

والعجز عن الحسم العسكري والوصول إلى تسوية سياسية وتفاقم الأوضاع الإنسانية، فتح الباب لروسيا لممارسة دور في العملية السياسية بطرح نفسها كفاعل سياسي في منطقة البحر الأحمر والخليج، إذ مثلت بديلاً للسلاح الأوروبي والأمريكي، فالكثير من برلمات الدول الأوروبية وضعت معيقات أمام توريد السلاح للسعودية والإمارات؛ ما استدعى من هذه الدول التوجه إلى روسيا، كما أسهمت التوترات في البحر الأحمر في انفتاح روسيا على السودان، في محاولة لتوفير بدائل للسودان عن التكنولوجيا الأمريكية.

٤- نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، ويعدّ واحداً من المتغيرات المهمة التي ساعدت روسيا على طرح نفسها كقوة استقرار في المنطقة في ظل تهوّر الإدارة الأمريكية وتخليها على عملية السلام بصيغتها التقليدية، أمر أتاح لروسيا طرح نفسها كبديل قادر على القيام بدور الوسيط[١].

٥- التهديد الأمريكي بالانسحاب من الاتفاق النووي يعزز من مكانة روسيا لدى إيران ويعطيها فرصة أكبر لممارسة دور الوسيط، خصوصاً في حال ارتفاع مستوى التوتر في الإقليم بين «إسرائيل» وإيران، أمر سيكون له انعكاسات على الساحة السورية التي ترغب روسيا في تحقيق الاستقرار فيها وتمرير رؤيتها.

٦- الدعم الأمريكي للأكراد الانفصاليين ممثلاً في قوات سورية الديموقراطية (قسد)، وقوات حماية الشعب الكردي التابعة للحزب الديمقراطي الكردي (PYD)، رفع من منسوب التوتر بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، فاتحاً الباب أمام مزيد من التطور في العلاقات التركية الروسية.

(١) خالد أبو عامر «روسيا تجدد اهتمامها بمشروع التسوية.. والسلطة ترحب» المصدر عربي ٢١ https://goo.gl/KkHyjv

النتائج

١- تولي الرئيس ترمب لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية لم يسهم في تخفيف حدة التوتر بين روسيا والولايات المتحدة، بل أفضى إلى نتائج معاكسة للتوقعات الروسية، نتيجة الانقسام الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ انعكست تحقيقات مولر سلباً على رغبة ترمب بتخفيض التوتر مع روسيا والتعاون معها في الأزمات المشتعلة، ما استدعى الإعلان عن استراتيجية صدامية وفرض الكونجرس لعقوبات على روسيا، وبالرغم من ذلك، فإن الانقسام الداخلي في الولايات المتحدة أعطب السياسة الخارجية الأمريكية وصنع القرار، وساعد روسيا على الاستفادة من تراجع مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية وتخبط سياساتها الخارجية، فضلاً عن العزلة التي تولدت عن انتخاب ترمب رئيساً، خصوصاً من قبل حلفاء أمريكا التقليديين في أوروبا.

٢- أسهمت الأزمات الإقليمية وعلى رأسها الأزمة الخليجية، وأزمة اليمن، والأزمة الليبية، وأزمة نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، في إضفاء قدر من المصداقية على السياسة الروسية، إذ وجهت الأنظار إلى الأزمات المتفجرة بعيداً عن النشاط الروسي في سورية، وأتاحت لروسيا هامشاً واسعاً من المناورة، إذ باتت قادرة على الانفتاح على كافة الأطراف كدولة قطر والسعودية والإمارات في ذات الوقت.

٣- أصبحت روسيا أقدر على مدّ نفوذها ونشاطها السياسي في الخليج العربي ومصر وليبيا واليمن والبحر الاحمر كقوة استقرار وتوازن لمواجهة الإجراءات الأمريكية المتهورة، أو لملء الفراغ الناجم عن تشرذم عملية صنع القرار الأمريكي وتضاربها مع الحلفاء العرب.

٤- باتت روسيا أقدر على اختراق سوق السلاح في المنطقة العربية، وكذلك الأسواق الاقتصادية، وتمكنت من عقد اتفاقات مع دول الخليج أبرزها اتفاق تخفيض أسعار النفط، ما جعلها فاعلاً سياسياً واقتصادياً إلى جانب كونها فاعلاً عسكرياً في سورية.

٥- التوتر في العلاقة بين طهران وواشنطن زاد من مخاطر تدهور الأوضاع الداخلية في سورية، وهدد مناطق خفض التصعيد، إلا أنه قدم لروسيا فرصة أكبر لممارسة دور القوة المؤثرة

القادرة على احتواء الأزمات بين «إسرائيل» وإيران، رافعاً من مستوى التنسيق مع الكيان الإسرائيلي والحاجة الإسرائيلية للتعاون معها، والحال ذاته مع طهران.

٦- تمكنت روسيا نتيجة التوتر في العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة، على خلفية دعم أمريكا للأكراد الانفصاليين، من تطوير علاقاتها مع أنقرة ودفعها لدعم مسار أستانا في سورية.

التوقعات

١- يتوقّع أن تتعمق علاقات التعاون التركي الإيراني الروسي في سورية، وأن ينعكس ذلك على قدرة النظام السوري على فرض سلطته على أجزاء واسعة من سورية.

٢- يتوقّع أن تؤدي روسيا دور الضامن للسلام في سورية في ظل تراجع النفوذ الأمريكي بعد الصدام مع تركيا في الملف الكردي وتوتر العلاقة مع إيران نتيجة تهديدات أمريكا بالانسحاب من الاتفاق النووي.

٣- يتوقّع أن يمتد تأثير الدور الروسي كضامن للاستقرار في الإقليم نحو الكيان الإسرائيلي الذي سيزيد اعتماده على روسيا لاحتواء التصعيد والنفوذ الإيراني، كما سيزداد اعتماد إيران على روسيا لاحتواء التهديدات الأمريكية لنفوذها في سورية والحدّ من الهجمات الإسرائيلية على قواتها في سورية.

٤- يحتمل أن يتعمق تأثير روسيا في منطقة الخليج العربي بتأثير من الأزمة الخليجية التي باتت قضية مزمنة، والحال ذاتها في اليمن وليبيا، فكلما طال أمد الأزمات ازدادت احتمالات توسع النشاط الروسي في هذه المناطق.

٥- يتوقّع أن يزيد اعتماد الولايات المتحدة على الدور الروسي في المنطقة لخفض التوتر الإقليمي بين «إسرائيل» وإيران، وهو مؤشر إلى العجز الأمريكي نتيجة السياسات المتهورة وغير المدروسة.

٦- يتوقّع أن يفاقم النفوذ الروسي في المنطقة العربية من الاتقسام الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية، وأن يمتد أثرة نحو القارة الأوروبية، منعكساً على شكل تراجع في المصداقية والقدرة على التأثير.

متغيرات السياسة الصينية وطموحاتها الاستراتيجية

مجموعة التفكير الاستراتيجي

حازم عياد

ارتفع الناتج القومي الإجمالي للصين ليبلغ ١١,٢ تريليون دولار، محتلاً المرتبة الثانية على المستوى العالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي يقدر ناتجها القومي الإجمالي بنحو ١٨,٧٥ تريليون دولار؛ ورغم الفجوة الكبيرة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في حجم الناتج القومي الاجمالي فإن الصين حققت نمواً متسارعاً تجاوز حاجز الـ٦٪ للعام ٢٠١٧ ليبلغ ٦,٨٪؛ في حين أن الولايات المتحدة ما زالت تصارع لتخطي حاجز الـ٢٪؛ إذ إنها حققت نمواً بلغ ١,٩٪ في النصف الأول من العام ٢٠١٧، ولا يتوقع أن تتجاوز حاجز الـ٢,٥٪ رغم وعود إدارة الرئيس الأمريكي ترمب بتحقيق نمو يتجاوز الـ٣٪،

النمو المتسارع الذي يقابله نمو متباطئ في الولايات المتحدة الأمريكية يتوقع أن يقلص الفجوة خلال السنوات الخمس المقبلة مع الولايات المتحدة في حال حافظت على نسب النمو المرتفعة، وتمكنت من مواجهة تحدي المديونية المتصاعدة من ١٤٠٪ من حجم الناتج القومي الاجمالي عام ٢٠٠٨ إلى ٢٥٠٪ في العام ٢٠١٧؛ أمر يمثل الهاجس الأكبر للصين على الصعيد الاقتصادي، فالولايات المتحدة الأمريكية والإدارة تراهن على تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين وتسعى إلى إبطائه وإعاقته، إذ يمثل هاجساً قوياً يعبر عنه بالخوف من تعاظم الدور الاقتصادي والقيادي للصين في العالم؛ فواشنطن ينصب تركيزها على تحقيق نمو يتجاوز الـ٣٪ من خلال سلسلة من الإجراءات الحمائية التي اتبعها الرئيس الأمريكي المنتخب عام ٢٠١٦، وعلى رأسها استعادة رأس المال المهاجر من خلال تخفيض الضرائب وإعادة هندسة الموازنة العامة بهدف خدمة المجمع الصناعي العسكري الأمريكي، إلى جانب الانسحاب من الاتفاقات والتجمعات الاقتصادية على رأسها الـ«TPP» والتهديد بالانسحاب من النافتا[1]؛ وتخفيض كلف الدور القيادي الذي تمارسه للنظام الدولي والعولمة بإشراك حلفائها وتحميلهم أعباء الحفاظ على هذا التفوق.

القلق الأمريكي له ما يبرره، فالصين تمتلك ٣ تريليونات دولار كاحتياطيات نقدية تسمح لها بمواجهة إشكالية تنامي الديون التي أغلبها محلية؛ كما أنها تمتلك سندات بقيمة ٧ تريليونات، وتمتلك ما قيمته ٦ تريليونات دولار في الأسواق المالية العالمية، وتمثل السيولة النقدية التي

(١) نافتا (NAFTA) أو اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بالإنجليزية North American Free Trade Agreement وبالإسبانية TLCAN، هي معاهدة لإنشاء منطقة تجارية حرة ما بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك. وقعت اتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية في ديسمبر ١٩٩٢ وأصبحت سارية المفعول في يناير سنة ١٩٩٤.

تملكها ما يعادل ٤٠٪ من السيولة النقدية في العالم؛ وتعد ملاءة مالية واقتصادية قوية تسمح لها بمواجهة تحديات النمو والطفرات الاقتصادية وما يتبعها من ركود وأزمات يعبر عنها بلحظة منسكي[١] وقرن الوحيد الرمادي[٢] والبجعة السوداء[٣].

ولمواجهة التهديدات الصينية المتصاعدة، عمدت الولايات المتحدة إلى محاولة صياغة علاقاتها بحلفائها وشركائها بما يسمح بالحفاظ على نمو كبير في الاقتصاد الأمريكي من خلال دفع شركائها إلى مزيد من المساهمة في تمويل الاستراتيجيات المشتركة كالناتو والضغط على اليابان وكوريا الشمالية ودول الاتحاد الأوروبي والسعودية ودول النافتا (كندا والمكسيك) لتحمّل كلفاً إضافية وإجراء تعديلات في سياساتها الاقتصادية وعلاقاتها الثنائية لتعزيز القدرة التنافسية للولايات المتحدة على الأسواق ووقف نزيف تدفق رؤوس الأموال نحو الدول الحليفة.

فالسياسة الأمريكية تسعى إلى القيادة من خلال ممارسة دور جديد ينزع إلى الضغط على الحلفاء للحفاظ على نمو مرتفع وتعزيز صادراتها؛ كما عمدت إلى تعزيز مكانة المجمع الصناعي العسكري من خلال زيادة نفقات وزارة الدفاع برفع موازنتها إلى ٧٠٠ مليار دولار، والتركيز على صادراتها العسكرية؛ وهي سياسة فجة وقصيرة النظر ولكنها تعكس حجم القلق والاضطراب الذي تحركه أجنحة اليمين الأمريكي بأساليب تقليدية متجاهلة التطورات الحاصلة في النظام الاقتصادي العالمي، الذي يزيد اعتماده على الطاقة المتجددة والنظيفة ويزداد فيه الاهتمام بالتطورات التقنية المتعلقة بالأنظمة الذكية وعلى رأسها الروبوتات؛ فإجراءاتها مشتقة

---

(١) الانهيار الكبير المفاجئ في قيم الأصول المالية والتي هي جزء من دورة الائتمان أو دورة الأعمال. تحدث مثل هذه اللحظات بسبب فترات الازدهار الطويلة وزيادة قيمة الاستثمارات التي تؤدي إلى زيادة التكهنات باستخدام الأموال المقترضة؛ وترجع التسمية إلى هيمان مينسكي عالم الاقتصاد الأمريكي (١٩١٩ – ١٩٩٦) الذي اهملت مساهماته العلمية حتى أزمة عام ٢٠٠٨ حيث ظهرت للعلن و فسرت الكثير من أسباب هذه الأزمة.

(٢) أضحى مصطلح «أزمة وحيد القرن الرمادي» شائعاً بعد أن استخدمه كتاب نشر في عام ٢٠١٦ لمحلل السياسات الأمريكي مايكل ووكر، لتصوير تهديد مالي محتمل بدرجة عالية وذي تأثير كبير يتم في الغالب تجاهله على نطاق واسع.
وبحسب ما نقلته وكالة الانباء الصينية في ٢٠ ديسمبر ٢٠١٧ (شينخوا) أضحى «وحيد القرن الرمادي» أكثر الأنواع استهدافاً في الصين، لكن ليس في الغابات البرية للبلاد وإنما في قطاعها المالي، كما تلقفت صحيفة الشعب اليومية، الصحيفة الرئيسة للحزب الشيوعي الصيني، هذا التشبيه في يوليو ٢٠١٧، للتحذير من المخاطر الاقتصادية، وهو ما أثار جدلاً واسعاً.
فوحيد القرن البطيء والثقيل الذي يسهل إهماله، يمكن أن يتحرك بأقصى سرعة ليوقع هجوماً مميتاً، تماماً كالذي يمكن أن يخلفه الخطر الاقتصادي في أرجاء البلاد، كالفقاعة العقارية والديون المحلية وبنوك الظل.

(٣) وفق هذه النظرية، تملك بعض الأحداث وقعاً كبيراً على مجرى التاريخ على الرغم من أنها غير متوقعة ومستبعدة في أكثر نماذج الاحتمالات دقة وتفصيلاً.
يُعتبر الانهيار المالي لسوق العقارات في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٨ من أشهر أحداث البجعة السوداء بحسب تقييمات عام ٢٠١٦. كان للانهيار المالي الذي أعقب هذه الأزمة وقع كارثي وعالمي ولم يتوقع حدوثه سوى بعض الأشخاص البعيدين عن الساحة. تم وصف النظرية عن طريق نسيم نقولا في كتابه في ٢٠٠٧ «البجعة السوداء».

من نجاحات تحققت في حقب سابقة متجاهلة أهمية التكيف مع التطورات التقنية والعلمية الحديثة التي حذر منها آل جور، نائب الرئيس الأمريكي بيل كلينتون[1]؛ فعلى غير المتوقع تميل واشنطن إلى الانكفاء باتجاه الحمائية لا مواكبة العولمة والتكيف معها وتجديد بنيتها التحتية وتطوير بنيتها الاقتصادية؛ فأمريكا تبدي مقاومة كبيرة لهذه التغيرات ولا ترغب بأن تكون ضحية العولمة الاقتصادية التي عجزت عن وقف تفاعلاتها المهددة بتعزيز مكانة الصين القيادي والريادي فيها التي باتت تتمتع ببنية تحتية حديثة[2] وقدرة كبيرة على الوصول إلى الأسواق العالمية.

السياسة الأمريكية تجاه الصين تتضمن مخاوف حقيقية أمنية وسياسية؛ فحجم التطور والنمو الحاصل في نفوذ الصين الاقتصادي والمستند إلى نمو اقتصادي متسارع أخذ بمنافسة العملاق الاقتصادي الأمريكي وتهديده في مناطق نفوذه، معمقاً أزمة أمريكا الداخلية وانقساماتها بين اليمين المحافظ والمتطرف والليبراليين المعولمين واليساريين.

في المقابل، فإن تطوير الصين لاستراتيجياتها السياسية والاقتصادية والأمنية بهدف تعزيز مكانتها ودورها في النظام الدولي اقتصادياً وسياسياً شهد تطوراً ملحوظاً خلال العام ٢٠١٧؛ كان من أبرز معالمها تعزيز مكانة بنك التنمية الآسيوي كمنافس لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتحرير عملتها اليوان وتحويلها إلى عملة تداول عالمية، وإطلاق مشروعها الاستراتيجي بمعالم جيوسياسية مشروع «حزام واحد.. طريق واحد»[3].

لم تتوقف الصين عند حدود اتباع خطوات اقتصادية وسياسية ذات طابع جيوسياسي، بل عملت على تطوير منظومتها الأمنية وقدراتها العسكرية وتعزيز تحالفاتها مع روسيا وباكستان وإيران وفتح آفاق جديدة في القارة الأفريقية؛ مضيفة ثلاث حاملات طائرات إلى ترسانتها، إحداها صناعة صينية.

تطور المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين لتأخذ بعداً جيوسياسياً في بحر الصين

(١) حذر آل جور في كتابه «المستقبل ستة محركات للتغير « من انتقال القيادة العالمية للاقتصاد إلى الصين بتأثير من نجاحاتها في مجال الطاقة البديلة والنظيفة وتصدر التطورات التقنية مقابل تأخر الولايات المتحدة وترددها ناقلاً مركز الثقل في قيادة النظام الاقتصادي إلى آسيا والصين تحديداً.

(٢) أنفقت الصين عام ٢٠١٧ ٨٠٠ مليار يوان ما يعادل ١٢٤ مليار دولار مضيفة ٣٠٠٠ كم إلى شبكتها في حين أن أمريكا لم تنفق أكثر من ٨٠٠ مليون لتطوير شبكة السكك الحديدية فزيادة السرعة للقطارات لم تترافق مع تجديد الشبكة ما أدى إلى حوادث مدمرة كحادثة أولمبيا فضلاً عن تقادم الزمن على شبكة الأنفاق في نيويورك التي يبلغ عمرها الآن ١٠٠ عام؛ فما أنفقته أمريكا على قوتها العسكرية سيعيق قدرتها عل تطوير بنيتها التحتية المتقادمة وينبئ بمزيد من الكوارث التي قد تقود إلى انقسامات سياسية واجتماعية.

(٣) «الحزام والطريق» (الحزام الاقتصادي على طول طريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين).

الجنوبي وشبه الجزيرة الكورية وتايوان وآسيا الوسطى وغرب آسيا والبحر الأحمر؛ عبر عنها من خلال إطلاق مشروع «حزام واحد.. طريق واحد»؛ إذ تنامت الاستثمارات الصينية في باكستان وإيران، وأصبحت أكثر فاعلية في التعاطي مع أزمات آسيا الوسطى وخصوصاً أفغانستان، وامتد الأمر نحو المنطقة العربية بعقد المزيد من الشراكات مع السعودية والعراق وتعزيز حضورها العسكري في البحر الأحمر في جيبوتي؛ ولم تتأخر الصين عن محاولة ممارسة دور في الملف الفلسطيني من خلال طرح نفسها وسيطاً محتملاً في عملية السلام.

وفي زحمة السياسات والاستراتيجيات، برزت أزمة شبه الجزيرة الكورية لتتمحور حول امتلاك كوريا الشمالية للأسلحة النووية وعلى رأسها القنبلة الهيدروجينية وسعيها المتواصل لتطوير قدراتها الصاروخية، تمركزت الجهود الصينية على ممارسة دور إقليمي فعال مكنها من إدارة علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في جنوب شرق آسيا والباسفيك وعلى رأسها كوريا الجنوبية واليابان؛ فالحلول السياسية للأزمة الكورية لا يمكن أن تتم بمعزل عن إرادة بكين التي تتحكم بـ٩٠٪ من واردات كوريا الشمالية، وتعمل على تزويدها باحتياجاتها رغم صدور ثلاثة قرارات أممية في حقبة ترمب شددت العقوبات؛ إلا أن الصين ما زالت الفاعل الأساسي والعائق أمام تحقيق الاستراتيجية الأمريكية، فصادرات النفط الصينية ما زالت تصل إلى الأسواق الكورية الشمالية، ما دفع كلا من اليابان وكوريا الجنوبية للتعامل معها كناظم للأمن والاستقرار في شبة الجزيرة الكورية والأقدر على الضغط على بيونج يانج عاصمة كوريا الشمالية.

فكوريا الشمالية تعد ورقة رابحة تتيح للصين طرح نموذجها كقوة إقليمية قادرة على ممارسة دور عالمي في تعزيز السلام في منطقة الباسفيك وجنوب شرق آسيا، في حين تضع الولايات المتحدة في موقف دفاعي محرج أمام حلفائها العاجزين عن التعامل مع كوريا الشمالية؛ مهددة باختراقات كبيرة للصين في منطقة يبلغ ناتجها القومي ٨ تريليونات دولار لكل من اليابان وكوريا الجنوبية، فالصين أقدر على تقديم نموذج للتعايش والشراكة أكثر استقراراً للدولتين من أمريكا؛ حيث إن الصين حققت خروقات كبيرة في العلاقة مع تايوان بتعزيز التجارة معها وتطوير التعاون لدرجة استضافة الرئيس التايواني في الصين وعزل التوجهات المتطرفة المعادية للصين لتحقيق

مقولات «صين واحدة ونظامان» الذي تسير نحوه تايوان[1] كما سارت هونج كونج وإقليم مكاو[2].

السلام الصيني والمدعوم بموقف روسي يسعى لمضايقة الولايات المتحدة في مناطق نفوذها التقليدية وطرح نموذج صيني للسلام؛ يعد أحد أبرز معالم المرحلة الحالية في جنوب شرق آسيا، إذ لا مجال لتحقيق الاستقرار ونزع فتيل التوتر بدون الجهود الصينية في الإقليم سواء في شبه الجزيرة الكورية او مضيق تايوان أو بحر الصين الجنوبي المطل على مضيق ملقة أهم الممرات البحرية الرابطة بين جنوب شرق آسيا بالعالم، إذ تمر فيه ٥٠ ألف سفينة تجارية سنوياً؛ أي ٤٠٪ من حجم التجارة العالمية؛ إذ تسعى الصين لتعزيز نفوذها فيه من خلال تعزيز حضورها العسكري والاقتصادي في بحر الصين الجنوبي ودفع الولايات المتحدة خطوات إلى الخلف بإظهار عجزها عن تقرير مستقبل المنطقة إو إدارة علاقات الدول؛ نموذج قابل للتوسع والامتداد ليشمل وسط آسيا وغربها إلى جانب أفريقيا وإقليم البحر الأحمر.

الطموحات الصينية يقابلها مخاوف وهواجس ناشئة عن ردود الفعل الأمريكية الهادفة إلى إعاقة النمو المتسارع للقوة الاقتصادية الصينية وتخفيض نفقات هذه المواجهة من خلال دفع الحلفاء نحو تحمل تكاليف أي دور أمريكي لمواجهة التمدد الصيني؛ استراتيجية أمريكية جديدة تعكس نزعة اليمين الأمريكي الراغب في خفض الكلف وتحسين أداء الاقتصاد الأمريكي في ذات الوقت؛ إذ تعد استراتيجية غير ناضجة أو قادرة على منافسة النمو الصيني المتسارع.

السياسة الأمريكية تمثل الهاجس والتهديد الأكبر لطموحات الصين في التمدد والتوسع شرقاً وغرباً وجنوباً ودعم مركزها الاقتصادي والعالمي؛ ما دفع نحو تسخين بؤر التوتر في جنوب شرق آسيا ومحاولة الصين في ذات الوقت الاستفادة من الاختلالات الوظيفية وحالة التشتت الذي تعاني منه القوة الأمريكية في أوروبا بالقرب من الحزام الأوراسيو في غرب آسيا والمنطقة العربية وأفريقيا، وبذلك يمكن تحديد أبرز التحديات التي تواجه الصين:

أولاً: هاجس المواجهة مع الولايات المتحدة وسياساتها العدائية الساعية إلى محاصرة الصين وخنق فرصها بتوسيع نفوذها الاقتصادي.

---

(١) تسارعت وتيرة اللقاءات بين القيادة الصينية والتايوانية، كان أكثرها أهمية اللقاء عام ٢٠٠٨ ثم تتالت اللقاءات عام ٢٠١٥ في سنغافورة ثم زيارة الرئيس الصيني لتايوان، وترافقت مع انفتاح كبير للمعارضة التايوانية على البر الصيني في بكين.

(٢) لمزيد من المعلومات انظر إلى النص الكامل لتقرير الرئيس الصيني شي جين بينغ في المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي بتاريخ ١٧ أكتوبر ٢٠١٧ والمنشور على موقع الخارجية الصينية ووكالة شينخوا الصينية الفقرة الرابعة عشرة من التقرير

المرجع http://www.fmprc.gov.cn/ce/cejo/ara/dtxw/t1508046.htm

ثانياً: هاجس المحافظة على النمو الاقتصادي وتوسيع مناطق نفوذها بما يضمن الحفاظ على وتيرة النمو التي تحفظ الاستقرار في الصين[1].

ثالثاً: معالجة فجوات التنمية بين الساحل الصيني والداخل الصيني الذي يتولد عنه أزمات اجتماعية وسياسية.

رابعاً: ممارسة دور قيادي للحفاظ على العولمة وتدفق التجارة الدولية؛ التي تعد سبباً مهماً في نجاح معجزة الصين الاقتصادية[2].

وبذلك فإن الصين تواجه هاجس التنمية، إذ سيكون له انعكاسات على استقرار نظامها السياسي في حال تطبيق الإجراءات الحمائية الأمريكية والتعامل من خلال الصفقات الثنائية لا الاتفاقات الجماعية التي تحدث عنها الرئيس ترمب أثناء زيارته لفيتنام للمشاركة في قمة إيبك[3]؛ فتراجع وتيرة النمو والعجز عن مواجهة الأزمات الاقتصادية سيؤدي إلى فوضى سياسية

---

(١) مخاوف عبر عنها الرئيس الصيني في الفقرة التاسعة عشرة من تقريره للمؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني بالقول: «يجب علينا الإدراك الواعي لحقيقة أن أعمالنا ما زال يشوبها كثير من النواقص، وتواجهها أيضاً صعوبات وتحديات غير قليلة، تتجسّد رئيساً فيما يلي: أن بعض المشكلات البارزة للتنمية غير المتوازنة ولا الكافية لم تحلّ بعد، ولا تزال كل من جودة وفعالية التنمية غير عالية، ولم تكن القدرة الابتكارية قوية تماماً، ويحتاج مستوى الاقتصاد الحقيقي إلى الارتقاء به، وتعتبر حماية البيئة الإيكولوجية في بداية الطريق؛ كما توجد مجالات ضعف غير قليلة في ميدان تحسين معيشة الشعب، وتظل المهام شاقة بشأن التغلب على المشكلات المستعصية في أعمال التخلص من الفقر، وما زالت هناك فجوة كبيرة نسبياً في التنمية وتوزيع الدخل بين الحضر والريف وبين مختلف الأقاليم، وتواجه جماهير الشعب صعوبات عديدة في التوظيف والتعليم والخدمات الطبية والمساكن ورعاية المسنين وغيرها من المجالات؛ ويحتاج مستوى الحضارة الاجتماعية إلى الارتقاء به؛ وتتشابك وتتراكب التناقضات والمشكلات الاجتماعية، ولا تزال مهام حكم الدولة وفقاً للقانون على نحو شامل شاقةً، وظل نظام حكم الدولة والقدرة على حكمها في حاجة إلى مزيد من التعزيز؛ وما زال النضال في المجال الأيديولوجي معقداً، ويواجه أمن الدولة ظروفاً جديدة؛ ويحتاج بعض الترتيبات الإصلاحية والسياسات والتدابير المهمة إلى مواصلة تنفيذها؛ ولا يزال هناك عديد من الحلقات الضعيفة في مجال بناء الحزب. وكل هذه المشكلات لا بد لنا من بذل قصارى الجهود لتسويتها».

(٢) أوضح الرئيس الصيني شي جين بينغ خطته لقيادة الجهود العالمية لرسم مسار العولمة الاقتصادية في قمة دافوس/ سويسرا إذ حذر من أن أي خطوة يتم اتخاذها لإعادة الحمائية ستكون مضادة للاتجاه التاريخي وذلك تعقيباً على انتخاب دونالد ترمب رئيساً للولايات المتحدة، وأضاف شي: «سواء أحببت هذا أم لا، فإن العولمة الاقتصادية تعد محيطاً كبيراً لا نستطيع أن نهرب منه. وأي محاولة لتقليل تدفق رأس المال والتكنولوجيا والمنتجات والصناعات والأشخاص بين الاقتصادات العالمية وتحويل قنوات المياه في المحيط إلى بحيرات وروافد منعزلة غير ممكن ببساطة، عاكساً المخاطر المرتبطة بانكفاء العولمة الاقتصادية واستطرد قائلاً: «لن يظهر أحد كفائز في حرب تجارية».

وقال الرئيس: «أمام الفرص والتحديات التي تفرضها العولمة الاقتصادية، الشيء الصحيح الوحيد الذي يمكن أن نفعله هو استغلال كل فرصة ومواجهة التحديات معاً ورسم طريق صحيح للعولمة الاقتصادية،» وأشار إلى أن صعود الصين كثاني أكبر اقتصاد في العالم حدث نتيجة لاندماجها في المحيط الكبير للعولمة الاقتصادية.

(٣) في كلمة ألقاها في منظمة التعاون لدول آسيا الباسفيك شن ترمب هجوماً على منظمة التجارة العالمية، والتجاوزات التجارية المزمنة، قائلاً: إنه لا يلوم الدول الأخرى على ابتزاز الولايات المتحدة، معلناً عن اعتزامه اعتماد الصفقات الثنائية فقط بدلاً من الاتفاقيات متعددة الأطراف.

في المقابل، قال شي جين بينغ: «العولمة باتت اتجاهاً لا رجعة عنه، ويتعين على العالم العمل لجعله أكثر توازناً وشمولية».

وتابع قائلاً: «الصين ستخفف بشكل كبير القيود المفروضة على الوصول إلى أسواقها، وستتعامل مع جميع الشركات الأجنبية في البلاد، على قدم المساواة».

من الممكن أن تقود إلى انهيار النظام الذي يقوده الحزب الشيوعي وانهيار طموحاته الاقتصادية والسياسية، ما سيقود إلى تفكك البلاد على الأرجح، أمر دفع الصين نحو مزيد من النشاط السياسي وعلى رأسه الدبلوماسي في المناطق الحيوية لضمان أمنها ونموها المتسارع دافعاً بها لممارسة دور قيادي في النظام الدولي[١]،

وفي ظل هذه العوامل الضاغطة على صناع القرار في الصين يمكن تحديد ملامح السياسة الصينية وتأثيرها على المنطقة العربية من خلال تتبع آليات الدفاع الصينية واستراتيجياتها المتبعة لتحقيق النمو؛ التي يقف على رأسها سياستها الاقتصادية الممثلة بتعويم سعر اليوان، إضافة إلى سلة العملات العالمية[٢]؛ وشراء النفط بالعملة الصينية[٣] إلى جانب مشروعها الطموح «حزام واحد طريق واحد»، وبذلك فإن الصين صاغت استراتيجية تسعى من خلالها لتحقيق هدفين:

الأول: قيادة العولمة الاقتصادية من خلال ممارسة دور قيادي على الصعيد الاقتصادي يتناغم مع التحولات البنيوية في الاقتصاد الدولي بطرح نفسها كدولة قائد للعولمة، وذلك من خلال تحقيق العناصر التالية:

١- تنامي قوة الشركات الصينية التقنية في مجال الطاقة النظيفة وتطوير شركات المعلوماتية

(١) للتعمق في تخطيط الدبلوماسية الشاملة الاتجاهات، نجحنا في دفع دبلوماسية الدولة الكبيرة ذات الخصائص الصينية على نحو شامل، وتشكيل تخطيط الدبلوماسية الشاملة الاتجاهات والمتعددة المستويات والثلاثية الأبعاد، مما خلق ظروفاً خارجية صالحة لتنمية بلادنا، ونفذنا مبادرة التشارك في بناء «الحزام والطريق»، وأطلقنا مبادرة إنشاء بنك الاستثمار الآسيوي للبنى التحتية، وأسسنا صندوق طريق الحرير، واستضفنا الدورة الأولى لمنتدى قمة «الحزام والطريق» للتعاون الدولي، والاجتماع غير الرسمي لقادة منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والباسيفيك (الأبيك)، وقمة هانغتشو لقادة مجموعة العشرين، ولقاء شيامن بين قادة دول البريكس، وقمة مؤتمر التفاعل وإجراءات بناء الثقة في آسيا. وأطلقنا الدعوة إلى بناء مجتمع مصير مشترك للبشرية ودفع تغيير نظام الحوكمة العالمية. وعليه، ارتفعت تأثيرات بلادنا وقدرتها المُلهمة وقوة خلق صورتها في العالم إلى مستوى أعلى، وقدمت إسهامات مهمة جديدة في سبيل سلام العالم وتنميته. تقرير الرئيس في الدورة التاسعة عشرة.

(٢) صندوق النقد الدولي يضيف اليوان الصيني إلى سلة العملات التي تتألف منها حقوق السحب الخاصة (SDR) اعتباراً من ١ أكتوبر ٢٠١٦. https://www.imf.org/ar/News/Articles/2016/09/29/AM16-NA093016IMF-Adds-Chinese-Renminbi-to-Special-Drawing-Rights-Basket

(٣) إطلاق عقود آجلة للنفط مقومة بالعملة المحلية «اليوان»، وقابلة للتحويل إلى الذهب، وذلك في مسعى للحد من سيطرة الدولار الأمريكي على تسعير النفط الخام؛ العقود المستقبلية للنفط ستكون أول عقود للسلع في الصين مفتوحة لصناديق الاستثمار ومؤسسات النفط الأجنبية، كما تخطط لجعلها قابلة بشكل كامل للتحويل إلى الذهب في بورصتي شنغهاي وهونغ كونغ؛ وتعتبر الصين أكبر مستورد للنفط في العالم بعد تجاوزها الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أظهرت بيانات الجمارك الصينية أنها استوردت ٣٦,١١ مليون طن من النفط الخام بما يعادل ٨,٧٩ مليون برميل يومياً في يونيو، ما يجعلها مجدداً أكبر مشترٍ عالمي في ذلك الشهر.

وعلى رأسها شركة علي بابا التي تجاوزت شركة أمازون الأمريكية مؤخراً[1].

٢- التمسك باتفاقية المناخ لما لها من دلالات بيئية وتقنية مرتبطة بالتحولات البنيوية في النظام الاقتصادي وزيادة الاعتماد على الطاقة النظيفة ومحاولة ممارسة دور قيادي في هذا المجال، واحد من بنود استراتيجية الرئيس الصيني الواضحة في تقريره القدم في المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني[2].

٣- توسيع النفوذ الاقتصادي وطرح مشاريع إقليمية تتجاوز القارة الآسيوية نحو أفريقيا وأوروبا.

٤- إنشاء مشاريع تعزز أمنها الاجتماعي وتعالج الفجوات بين الساحل والداخل بإنشاء مشاريع كبرى كمشروع «حزام واحد.. طريق واحد»، منعشة بذلك الموانئ البرية ومعززة أمنها الاجتماعي والسياسي والعسكري في وسط آسيا.

٥- إجراء تحولات مهمة في بنية الاقتصاد العالمي وهيكلته بإنهاء هيمنة الدولار الأمريكي على الأسواق العالمية.

ثانياً: السلام الصيني: سعيها لطرح نموذجها في تحقيق السلام سواء من خلال التعاطي مع أزمة شبه الجزيرة الكورية أو من خلال القضية الفلسطينية إلى جانب مشاريعها الطموحة وعلى رأسها «حزام واحد.. طريق واحد» مشروع يفترض توسعاً جيوسياسياً في آسيا وأفريقيا انتهاء بالقارة الأوروبية.

---

(١) جاوزت شركة «علي بابا» الصينية العملاقة للتجارة الإلكترونية، نظيرتها الأمريكية «أمازون» لتصبح أكبر شركة للتجارة الإلكترونية في العالم بعد أن بلغت القيمة السوقية للشركة التي يوجد مقرها في مدينة هانغتشو بشرق الصين حدود ٤٧٠ مليار دولار، بحسب وكالة أنباء الشرق الأوسط. وبحسب وكالة الأنباء الصينية الرسمية فإن أسهم شركة «علي بابا» ارتفعت بنسبة تتجاوز ١,٢٪ خلال منتصف جلسة بورصة نيويورك لتصل إلى ١٨٤,٣٢ دولار وتبلغ قيمتها السوقية ٤٧٢,١ مليار دولار. كما قفزت أرباح «علي بابا» الصافية بواقع ٩٦٪، لتصل إلى أكثر من ٢,١ مليار دولار على أساس سنوي في الربع المالي الأول المنتهي في يونيو، متجاوزة توقعات السوق.

وارتفع عدد المشترين النشطين على منصة البيع بالتجزئة التابعة لعلي بابا إلى ٤٦٦ مليون شخص، وهو ما يمثل حوالي ثلث عدد الصينيين، بحسب الوكالة.

(٢) ورد في التقرير قول الرئيس الصيني: « تحقيق منجزات ملحوظة في بناء الحضارة الإيكولوجية، دفعنا عملية بناء الحضارة الإيكولوجية بقوة كبيرة، حيث ازداد الحزب والبلاد بأسرهما وعيا وحماسةً بتنفيذ فكرة التنمية الخضراء بشكل ملحوظ، وتم التغيير الجلي لحالة تجاهل حماية البيئة الأحيائية. وأسرعنا في تشكيل منظومة نظم الحضارة الإيكولوجية، وأكملنا نظام تقسيم المناطق الوظيفية الرئيسية تدريجيا، ودفعنا بنشاط تنفيذ المشاريع التجريبية لنظام الحدائق الوطنية. ودفعنا حملة الترشيد الشامل لاستخدام الموارد بصورة فعالة، مما خفض كثافة استهلاك الطاقة والموارد إلى حد كبير. وجعلنا المشروعات العملاقة لحماية ومعافاة البيئة الأحيائية تتقدم بسلاسة، ونسبة الغطاء الغابي ترتفع باطراد. وعززنا الحوكمة البيئية على نحو واضح، مما أدى إلى تحسين الأوضاع البيئية. وأرشدنا التعاون الدولي في مجال مواجهة تغير المناخ، حيث صارت بلادنا مُشارِكوة ومُسهِمَة ورائدة مهمة في بناء الحضارة الإيكولوجية العالمية».

في ضوء هذ العرض الموجز لأبرز المتغيرات الحاصلة على النشاط السياسي والاقتصادي للصين خلال العام الماضي، لا بد من معالجة أهداف السياسة الصينية تجاه العالم والمنطقة العربية.

أهداف السياسة الصينية:

تسعى الصين إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن ملاحظتها بتحليل خطاب الرئيس الصيني المقدم تقريره أمام المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي في أكتوبر ٢٠١٧، أبرزها:

أولاً: الحفاظ على استقرار النظام السياسي القائم على الحزب الواحد.

ثانياً: الحفاظ على نسب نمو مرتفعة تسمح بتحقيق التنمية والاستقرار الداخلي، والتوسع في نشاطها الاقتصادي ليشمل القارة الأوروبية خصوصاً القسم الشرقي منها.

ثالثاً: مواجهة التهديدات الأمريكية المباشرة في الباسفيك وجنوب شرق آسيا.

رابعاً: ممارسة دور قيادي في نظام العولمة الاقتصادية ومحاربة الحمائية.

خامساً: توسيع نطاق النفوذ الصيني الجيوسياسي لحماية مصالحها الاقتصادية التي تمتد إلى المنطقة العربية مروراً بوسط آسيا وغربها.

ومن خلال التعداد السريع لأهداف الاستراتيجية الصينية ظهر العالم العربي وغرب آسيا على رادار الاستراتيجية الصينية؛ فدبلوماسية الصين ومشاريعها الاقتصادية الطموحة خصوصاً «حزام واحد.. طريق واحد» جعلت المصالح السياسية الصينية تتمدد لتشمل لمنطقة العربية، منبئة بانخراط صيني أكبر في أزمات الإقليم وتفاصيل المشهد في العالم العربي.

غرب آسيا والعالم العربي واستراتيجية التنمية الصينية

تحديد مكانة المنطقة العربية في الاستراتيجية الصينية ترتكز على عدد من العوامل، يقف على رأسها النفط والأسواق، تليها في الأهمية الموقع الجيواستراتيجي الذي يجعل منها بوابة لأوروبا وأفريقيا.

أولاً: قيادة العولمة الاقتصادية:

العرب في الاستراتيجية الصينية تبرز مكانتهم بوضوح في جهود الصين لقيادة العولمة الاقتصادية، وفي جهودها لتوسيع نفوذها الجيوسياسي وفرض مفهومها للسلام العالمي والإقليمي؛ ففي الجانب الاقتصادي يمكن التعرف على هذه المكانة من خلال المتغيرات التالية:

١- تعويم اليوان الصيني وتحويله لعملة تداول عالمية برز من خلال الاتفاقات التي عقدتها الصين مع عدد من دول المنطقة العربية وغرب آسيا؛ بجعل اليوان عملة التبادل التجاري سواء مع إيران وتركيا وتونس والسودان والسعودية.

٢- إعلان الصين عن تقويم النفط بعملة اليوان من خلال شراء احتياجاتها النفطية من روسيا وإيران والسعودية وغيرها من الدول النفطية، علماً بأن واردات النفط من السعودية بلغت ١٦٪، وبلغت قيمة وارداتها من إيران ٨ مليارات دولار بزيادة نسبتها ٥٨٪ بعد أن كانت ٥ مليارات دولار عام ٢٠١٦.

٣- إنشاء بنك التنمية الآسيوي الذي بات يؤدي دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية لدول غرب آسيا بتمويل المشاريع الآسيوية، فالصين تمتلك ملاءة مالية ضخمة تتيح لها ممارسة دور قيادي في هذا المجال، وهي مسؤولة عن ٣٠٪ من حجم النمو في الاقتصاد.

تحقيق السلام الصيني والتوسع الجيوسياسي محاولة الاستفادة من الارتباك والتفكك الظاهري في تحالفاتها في المنطقة والعالم نتيجة سياسات ترمب اليمينية؛ وللوفاء بمتطلبات تعديل الفجوة الاقتصادية بين الساحل والداخل الصيني إلى جانب تدعيم نظم الأمن وسط آسيا بتهديد من الجماعات المسلحة والفوضى في أفغانستان.

ثانياً: تحقيق مفهوم السلام الصيني

تحقيق الصين لرؤيتها بمد نفوذها وتوسيع مصالحها تطلب انخراطها في نشاط سياسي يهدف لفرض مفهوم السلام الصيني كبديل للسلام الأمريكي في العالم وظهر جلياً من خلال متغيرين:

١- جهودها بإطلاق مشروع «حزام واحد.. طريق واحد» الذي يتضمن طريقاً برياً يحاكي طريق الحرير، وآخر بحرياً يحاكي طريق البهارات والبخور عبر البحر الأحمر والمحيط الهندي.

٢- نزعتها لتطوير قدراتها العسكرية وممارسة نشاط خارج أراضيها بإقامة قواعد عسكرية أو تعزيز قدراتها البحرية ما وراء البحار بموازنة عسكرية هي الثانية عالمياً تقدر بـ٢٨٠ مليار دولار[١]؛ إلى جانب مشاركتها بقوات حفظ السلام الأممية خصوصاً في القارة الأفريقية.

٣- تأسيس منظمات إقليمية لتعزيز التعاون الأمني والاقتصادي على رأسها «منظمة شنغهاي للأمن والتعاون Shanghai Cooperation Organization (SCO)» وهي منظمة حكومية دولية تأسست من ست دول، هي: جمهورية الصين الشعبية، كازاخستان، قرغيزستان، روسيا، طاجيكستان، أوزبكستان، في مدينة شنغهاي الصينية في الخامس عشر من يونيو ٢٠٠١، وانضمت إليها إيران عام ٢٠١٧، كما أبدت تركيا اهتماماً بالانضمام لهذه المنظمة؛ فالصين تعمل على هيكلة نفوذها وتوسيعه باطراد.

(١) تقدر الموازنة العامة الصينية بتريليونين و٣٠٠ مليار دولار في حين يبلغ تعداد السكان ملياراً و٣٠٠ مليون وعدد مقاطعاتها ٢٢.

ويمكن ملاحظة تأثير المتغيرين في المناطق التالية:

أ- الدور الصيني في آسيا الوسطى:

تمكنت الصين من عقد عدة اتفاقات بلغت ٤٠ ملياراً مع باكستان لإنشاء مشاريع تنموية تحقيقاً للرؤية الصينية في «حزام واحد.. طريق واحد» بتطوير موانئ على بحر العرب وتجاوز عقدة بحر الصين الجنوبي والممر البحري الضيق الممثل بمضيق ملقة قبال جزيرة سوقطرة الماليزية والجزر الإندونيسية التي تنازعها في التحكم بممراتها الهند؛ تم توسيعها مؤخراً بضم أفغانستان بتوسيع المشروع لتبلغ قيمته الحالية ٥٤ مليار دولار، بحسب وزير الخارجية الصيني الذي اجتمع بوزراء خارجية باكستان وأفغانستان، وسعي الصين لنزع التوتر بين حكومة كابول وحكومة إسلام آباد ودفعهما للحوار والتقارب بل ومحاولة رعاية حوار ومفاوضات مع حركة طالبان الأفغانية لإشراكها بجهود الصين، وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

١- توسعة مشروع «حزام واحد.. طريق واحد» من خلال ضم أفغانستان وتعزيز حضورها الاقتصادي والأمني في آسيا الوسطى وتضيق الفجوة الاقتصادية بين الساحل والداخل؛ ومحاصرة النفوذ الأمريكي واحتواء النفوذ الهندي في أفغانستان.

٢- تحقيق مفهوم أمني يمنع تمدد التطرف ونشاط الجماعات الإسلامية في أفغانستان إلى مناطق نفوذها وإلى أراضيها في تركمنستان الشرقية،

٣- تحقيق السلام الصيني في المنطقة باعتبارها راعياً سياسياً واقتصادياً للسلام والاستقرار بالمنطقة في ظل توتر العلاقات الأمريكية الباكستانية.

أسهمت الاستراتيجية الصينية في وسط آسيا إلى الانفتاح بشكل كبير على غرب آسيا؛ ذلك أن استراتيجيتها في آسيا الوسطى لن تحقق أغراضها دون الانفتاح على غرب آسيا للوصول إلى المعابر البرية والبحرية؛ مخلفة ترابطاً كبيراً في استراتيجيتها في المنطقة.

ب- الدور الصيني في غرب آسيا:

عملت الصين على توسيع نشاطها الجيوسياسي استناداً إلى مشروعها «حزام واحد.. طريق

واحد» من خلال التعاون مع طهران وسعيها لإنشاء طريق بري يمتد إلى الأراضي الأذرية والتركية؛ وذلك للوصول إلى مزيد من الأسواق وعلى رأسها الأسواق الأوروبية وتدعيم نفوذها غرب آسيا، وبرز ذلك بشكل واضح من خلال العوامل التالية:

١- تعزيز مكانة طهران وتركيا في استراتيجيتها المستقبلية سواء في وسط آسيا وغربها؛ وتوسيع الشراكات السياسية والأمنية والاقتصادية؛ إذ دعمت الصين الاتفاق النووي مع طهران ورفضت سياسة ترمب العدائية تجاهها؛ في حين توسعت العلاقات التجارية التركية الصينية وبرز إلى السطح التعاون والشراكة في وسط آسيا وغربها فأصبحت تركيا مرشحة للانضمام إلى مجموعة شنغهاي.

٢- امتد تأثيرها إلى شرق القارة الأوروبية حيث برزت إلى السطح مجموعة ١٦+١ التي عقدت مؤتمرها الأخير في بودابست بعد أن شهد انطلاقته الأولى في وارسو عاصمة بولندا مفعّلة من نشاط الحكومة التركية للمنافسة من خلال تشييد الطرق والبنى التحتية منها معبر تحت الماء يصل إلى الأراضي اليونانية باتجاه القارة الأوروبية؛ وموسعة من خيارات الدول في غرب آسيا وعلى رأسها أذربيجان وتركيا.

جـ- الدور الصيني في إقليم البحر الأحمر وشرق أفريقيا.

يتضمن النشاط الصيني مد طريقها البحري انطلاقاً من بحر الصين الجنوبي وموانئ بنجلاديش باكستان باتجاه البحر الأحمر وصولاً إلى القارة الأفريقية وأوروبا؛ إذ يتوقع أن تبلغ قيمة المشروع ٧٠٠ مليار دولار على شكل استثمارات صينية، وبذلك فإن هذ المتغير تفاعل بشكل إيجابي من خلال العوامل التالية:

١- تعاون الصين مع كل من المملكة العربية السعودية وباكستان وإيران والسودان بتدعيم نفوذها الاقتصادي وعقد المزيد من الشراكات الاقتصادية فاقت الـ٢٠ ملياراً مع السعودية.

٢- عززت حضورها العسكري بإنشاء قاعدة بحرية عسكرية في جيبوتي لحماية مصالحها المتضخمة في المنطقة التي أشعلت تنافساً كبيراً بين دول البحر الأحمر.

٣- حركت هواجس الولايات المتحدة الأمريكية؛ فالطريق البحري يعادل قناة السويس عام ١٨٦٩ الذي أنشأته القوى الاستعمارية وعلى رأسها بريطانيا للوصول إلى الهند، في حين أن المشروع

الصيني يهدف للوصول إلى القارة الأوروبية والأفريقية بمواردها وأسواقها الضخمة عاكساً انتقال مركز الثقل نحو آسيا وخصوصاً الصين التي باتت أكثر طموحاً وتمتلك مشاريع على الأرض لتعزيز هذا الحضور على عكس منافستها الهند وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية.

د- الدور الصيني في العالم العربي:

بإطلاقها مشروع «حزام واحد.. طريق واحد» وضعت الصين المنطقة العربية في دائرة الاهتمام، فالمشروع الصيني يمر في بحر العرب والبحر الأحمر متجهاً إلى القارة الأفريقية وأوروبا؛ فالنشاط الجيوسياسي الصيني لم يعد مقتصراً على جنوب شرق آسيا والباسفيك ووسط آسيا فقط، بل امتد نحو غرب آسيا والبحر الأحمر.

نشاط الصين الجيوسياسي مدفوع بحاجة ضرورية ورغبة حقيقية للحفاظ على نموها الاقتصادي الذي بات عنصراً أساسياً في استقرار نظامها السياسي واستيعاب الاختلالات الناجمة عن الفجوات بين الساحل الصيني والداخل؛ داخل صيني افتقد إلى الاهتمام بفعل النمو المتسارع لمنطقة الساحل ليتم ربطه مؤخراً بمشاريع تنموية بنقل الثقل نحو الموانئ البرية على حدود آسيا الوسطى.

تمدد المجال الحيوي الصيني نحو المنطقة العربية لا يعد ترفاً بل نتاجاً لتطور طبيعي ومتطلب أمني اقتصادي وسياسي لا غنى عنه لتعزيز مكانتها في النظام الاقتصادي العالمي، والدفاع عن استقرارها وأمنها السياسي والاجتماعي.

فشبكات الطرق البرية العابرة للأراضي الروسية والتركية باتت ملاذاً مهماً لتعزيز مكانتها وبلوغها الأسواق العالمية وتنمية مناطقها الداخلية؛ بشبكات معززة بخطوط بحرية وموانئ باكستانية وبنجالية وإيرانية للوصول إلى القارة الأفريقية وغرب أوروبا.

التحولات التي تحدثها الصين تمثل استثماراً ضخماً لتعزيز النمو الاقتصادي المستهدف من إدارة أمريكية باتت تخشى من دور صيني متعاظم في النظام الاقتصادي الدولي، خصوصاً أن الفجوة تضيق يوماً بعد يوم بين بكين وواشنطن؛ فالصين تمتلك ناتجاً قومياً يقارب الـ١١ تريليون دولار وبنسبة نمو ٦,٨٪، في حين أن الولايات المتحدة تمتلك ناتجاً قومياً يبلغ ١٨ تريليون دولار،

ولكن بنسبة نمو متواضعة ٢,٥٪.

الصعود الصيني معزز بسياسات مالية جديدة على رأسها تعويم عملتها «اليوان» ليصبح جزءاً من سلة العملات العالمية ولاعباً أساسياً في تعزيز الانفتاح على المنطقة العربية، أتبعته بقرار شراء النفط بالعملة الصينية وبضمانة احتياطات الذهب الموجودة لديها، فاليوان قطع أكثر من نصف المسافة لمنافسة الدولار، معززاً باتفاقات للتبادل التجاري بالعملة الصينية مع شركائها في العالم العربي وآسيا وأفريقيا.

المنجزات الاقتصادية الصينية للعام ٢٠١٧ سيتولد عنها وبشكل حتمي نشاط سياسي ودبلوماسي متسارع لحماية هذا النفوذ وتلك الطموحات، فالصين في العام ٢٠١٨ ستتحول إلى لاعب سياسي بمنطقتنا العربية بتأثير من النفط والموقع الجغرافي إلى جانب الأسواق التي تزخر بها المنطقة والمهمة للحفاظ على وتيرة نمو مرتفعة.

الصين في العام ٢٠١٨ ستدشن على الأرجح سياسة جديدة تجاه المنطقة العربية وغرب آسيا، شهدنا ارهاصاتها في المنطقة بتأسيس قواعد عسكرية في جيبوتي وإرسال كتيبة من جيشها إلى سورية، فالمنطقة تقع في لب السياسة الصينية وقلبها، والمؤشرات على ذلك ستزداد قوة بمرور الوقت.

فالصين حققت قفزات مهمة في سياستها في آسيا الوسطى مختتمة العام ٢٠١٧ بجهد دبلوماسي لتقريب وجهات النظر بين كابول وإسلام آباد لتقدم نفسها كراع للسلام الإقليمي والاستقرار في آسيا الوسطى؛ مدفوعة بطموحاتها لتوسيع مشروعها «حزام واحد.. طريق واحد» ليضم أفغانستان، مضيفة ١٤ مليار دولار على الكلفة الإجمالية للشراكة مع إسلام آباد التي بلغت ٤٠ ملياراً، الأهم من ذلك تعزيز الأمن والاستقرار في آسيا الوسطى بما يحد من انتشار التطرف والجماعات المسلحة لتهدد أراضيها ومشاريعها الكبرى في المنطقة.

النمط ذاته ستشهده المنطقة العربية خلال العام القادم، فكلما تعمقت الصين خطوة في طريقها لتحقيق النمو؛ ازداد اهتمامها ونشاطها السياسي والدبلوماسي والعسكري في المنطقة لتطرح نفسها كراع للسلام والاستقرار، فالمنطقة العربية على موعد مع نشاط صيني استثنائي في الأعوام المقبلة، والبنية التحتية لهذا النشاط باتت قاب قوسين أو أدنى من عالمنا العربي مدعومة باستراتيجية واضحة ورؤية ثاقبة، في حين أن البنية التحتية للنفوذ الأمريكي يتم تقويضها يوماً بعد يوم وبدون استراتيجية واضحة أو متجانسة، وبرؤية يمينية انعزالية لا تملك

فرصة للنجاح في ظل انعدام الاستراتيجية والتركيز على القوة العسكرية وإضعاف الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية، فالاستراتيجية الأمريكية منقادة لهواجسها في شبه الجزيرة الكورية والمخاطر الأمنية «الإرهاب» أكثر من انقيادها لأهداف اقتصادية وسياسية ذات أبعاد تنموية تساعدها على التكيف مع المتغيرات الدولية والبنيوية في الاقتصاد الدولي.

الخلاصة

بالإمكان الوصول إلى مجموعة من الخلاصات السياسية المباشرة للتطور السياسي والعسكري والاقتصادي في الصين والمرتبط بشكل أساسي بنموها المتسارع، الذي فرض تحولات اجتماعية داخلية تنذر باضطراب سياسي في حال تراجع نموها الاقتصادي والمهدد بعوامل طبيعية أبرزها لحظة منسكي أو البجعة السوداء، أمر يدفع الصين إلى العمل بوتيرة متسارعة تأخذ طابعاً استراتيجياً للحفاظ على نموها وصعودها مدفوعة بهواجس تتعلق باستهدافها من قبل الولايات المتحدة ووجود منافسين متربصين بها في اليابان وكوريا الجنوبية والهند.

فالصين باتت حبيسة خيار نموها الاقتصادي الذي يمثل تهديداً مباشراً للولايات المتحدة ومصدراً للتوتر معها، وفي الوقت ذاته مسألة وجودية بالنسبة للنظام السياسي الذي يقوده الحزب الشيوعي الصيني، مفارقة قوية في النمو الصيني دفعت نحو مزيد من التوتر في العلاقات الأمريكية الصينية؛ ففي الوقت الذي تتجه فيه الولايات المتحدة نحو الحمائية لتعطيل قدرة الصين على الاندماج والهيمنة على النظام الاقتصادي العالمي ومحاصرة نفوذها وتعطيل نموها مستفيدة من قدرتها على إعاقة العولمة والتحولات البنيوية؛ فإنها تتجه أكثر من ذي قبل لعزلة تسعى الصين لملئها خصوصاً في ظل التحولات البنيوية الآخذة بالتشكل للنظام الاقتصادي العالمي، القائم على العولمة والطاقة النظيفة والأتمتة المتسارعة لكل مناحي الحياة بما فيها «الروبوتات»، والأهم من ذلك توسع سيطرتها على قطاع التجارة الإلكترونية المتنامي في العالم.

ولملء الفراغ، فإن الصين تسعى لممارسة دور قيادي في المنظومة الاقتصادية العالمية يفتح الباب أمامها لممارسة أدوار سياسية لتحقيق سلام صيني يحقق الاستقرار في المناطق التي تزداد أهميتها وحيويتها للصين؛ إذ بات ضرورة ملحة للحفاظ على وتيرة نمو مرتفعة في بلد تعداد سكانه يتجاوز المليار نسمة، ويعاني من اختلالات واضحة بين واجهتيه البرية والبحرية وفجوات اقتصادية كبيرة بين سكانه في الريف والمدن.

لذلك، فإن الصين تتجه أكثر من ذي قبل نحو ممارسة دور قيادي بطرحها استراتيجيات جديدة على رأسها مشروع «حزام واحد.. طريق واحد» الذي يجمع بين النشاط البري والبحري، محققة بذلك التوازن المطلوب بين واجهتها البحرية الصلبة وواجهتها البرية المفتوحة على أزمات لا تقل خطورة عن الواجهة البحرية في بحر الصين الجنوبي، فالسلام الصيني ضرورة في الاستراتيجية الصينية، كما باتت العولمة الاقتصادية خياراً صينياً تدفعها لممارسة دور قيادي في العالم يملأ فراغاً ناجماً عن النزعة اليمينية الحمائية الانعزالية الأمريكية العاجزة عن صياغة استراتيجية واضحة نتيجة الانقسام والصراع الأيديولوجي والسياسي الذي امتد تأثيره إلى المؤسسات السيادية الأمريكية بعيد الانتخابات الرئاسية ٢٠١٦.

السياسة والاستراتيجية المتولدة عن تفاعل الأهداف والمخاطر والمحددات الجيوسياسية والاقتصادية، تولد عنها تحولات تبدو هيكلية وبنيوية في بنية النظام الإقليمي في غرب آسيا والمنطقة العربية تمتد شرق القارة الأفريقية وشمالها؛ وتفتح الباب لمزيد من التنافس مع القوى الدولية، وتضع الصين أمام مخاطر جديدة أبرزها الأقلية المسلمة في الصين الأويجور، وطموحاتها واتصالها بآسيا الوسطى والعالم العربي، مسألة وضعت العالم العربي من جديد على خارطة التنافس الدولي، وفتحت الباب لمزيد من التنافس السياسي على موارد المنطقة النفطية وأسواقها وموقعها الجغرافي، إذ إنه من متطلبات الصعود الصيني وبقائه وحاجة أساسية لا يمكن تجاهلها رغم النزعة الصينية العميقة للابتعاد عن بؤر التوتر، إلا أنه بات أشبه بالحتمية التي تفرضها الضرورات الاقتصادية، أمر بات يفسر التعاون الروسي الصيني في العديد من الملفات وعلى رأسها الملف الأفغاني والملف السوري والملف الفلسطيني، فالصين بحاجة إلى حليف أممي يمكنها من تخفيض كلف نموها المتسارع اقتصادياً وجيوسياسياً الذي جعلها أقرب من أي وقت مضى من بؤر الصراع الإقليمية في غرب آسيا وشرق القارة الأفريقية.

التوقعات

١- يتوقع تنامي الأهمية الجيوسياسية لمنطقة غرب آسيا ووسطها والعالم العربي وشرق أفريقيا في الاستراتيجية الصينية سيدفعها نحو المزيد من الانخراط في الأزمات السياسية كالأزمة السورية واليمنية والفلسطينية والملف الإيراني والملف الباكستاني الأفغاني.

٢- يتوقع تنامي الحضور العسكري الصيني في غرب آسيا والبحر الأحمر؛ إذ أنشأت قاعدة

عسكرية في جيبوتي ولديها حضور عسكري في سورية بحجة مكافحة الجماعات الصينية المقاتلة على الأراضي السورية.

٣- تنامي دورها الاقتصادي وحضورها السياسي في كل من السعودية والعراق وإيران وتركيا يجعلها قادرة على ممارسة دور أساسي في تحقيق الاستقرار والتأثير في النزاعات القائمة في الإقليم.

٤- تنامي التعاون الروسي الصيني في المنطقة بسبب عجزها عن ملء الفراغ السياسي الناجم عن التحولات الحاصلة في الاستراتيجية الأمريكية المرتبكة بوصول ترمب إلى السلطة؛ ما يعني ازدياد الحاجة للتعاون مع روسيا والقوى الإقليمية في المنطقة وعلى رأسها تركيا وإيران وباكستان والسودان ومصر؛ ما يتطلب تعزيز نفوذها في هذه المناطق ومنافسة أمريكا بقوة بطرح مشاريع سياسية واقتصادية في الإقليم.

٥- يتوقع أن تبدأ الصين بالانفتاح على القوى الإسلامية المحلية في العالم العربي والإسلامي بتأثير من مشاريعها الطموحة التي تدفعها لانخراط أوسع بتفاصيل المشهد الإقليمي وبتأثير من دول كإيران وتركيا والسودان، وحاجتها لتطوير قوة ناعمة في الإقليم وتعزيز أمنها وسلمها الاجتماعي.

٦- يتوقع أن يتسع هامش المناورة الاقتصادية والسياسية لكل من إيران وتركيا والسودان وباكستان باعتبارها نقطة ارتكاز إقليمي؛ لتعزيز النفوذ الصيني في الإقليم، وأن تتعدد خيارات هذه القوة الإقليمية وتصبح أقدر على التعامل مع الضغوط الأمريكية التي تنزع نحو الأيديولوجيا في تحديد الحلول لأزمة نفوذها في المنطقة بدل طرح استراتيجيات متماسكة قادرة على الوصول إلى نهاياتها الاستراتيجية، فأمريكا تفتقد إلى استراتيجية مستقرة بسبب اضطراب نظامها السياسي والصراع بين قوى العولمة والسوق وقوى اليمين المحافظ التي تنزع نحو الحمائية والعسكرة.

٧- يتوقع انحياز صهيوني للرؤية الأمريكية المعادية للصين في ظل ارتفاع منسوب التوتر بين العملاقين الاقتصاديين.

٨- يتوقع أن يعزز الحضور الصيني الشراكات بين تركيا وإيران وباكستان، وأن يفتح الباب لمزيد من التعاون مع السعودية ومصر مستقبلاً.

التوصيات

١- ضرورة الانفتاح على الصين من خلال التفاعل مع مشاريعها الاقتصادية خصوصاً، فهي المدخل لبناء شراكات سياسية مع دول المنطقة.

٢- تشجيع الصين على ملء الفراغ السياسي في العديد من ملفات المنطقة كالملف اليمني والسوري والعراقي والفلسطيني، في ظل الممانعة الأمريكية، ما يجعل الصين شريكاً لتحقيق التوازن في الطروحات الأمريكية في المنطقة التي يقف على رأسها حماية «إسرائيل».

٣- ضرورة الاستفادة من هواجس الصين في وسط آسيا والمتعلقة بتمدد الإرهاب إلى أراضيها وإمكانية محاصرتها براً، بطرح شراكات سياسية مع صناع القرار فيها.

٤- استثمار العلاقة مع الصين وطموحاتها في إعاقة المشاريع الصهيونية في المنطقة والمشاريع الأمريكية، بإعطائها صبغة مستقلة عن القراءة الصهيونية، خصوصاً وأن الانحياز الإسرائيلي للرؤية الأمريكية والعداء للصين سيكون عاملاً حاسماً في موقف الصين من «إسرائيل» مستقبلاً، إذ لا تمتلك رابطاً أيديولوجياً عميقاً أو تاريخاً استعمارياً مشتركاً مع الكيان كمشروع هيمنة غربي.

٥- ضرورة إدراك القوى المحلية السياسية وعلى رأسها الإسلامية لتنامي دور الصين خلال السنوات العشر المقبلة والمترافق مع خطوات سياسية لتخليق نفوذ متصاعد، والحرص على تجنب الصدام معها، فهو أمر بات يحتاج إلى تفاعل مباشر خلال سنوات التأسيس للنفوذ الصيني، وعدم التخلف طويلاً عن ركب الانفتاح على الصين وطموحاتها العالمية لتخفيف حدة العداء، وبناء شراكات وتعاون في هذا المجال.

المواقف الأوروبية من التطورات الإقليمية في العالم العربي وجواره خلال سنة 2017

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

حسام شاكر

مقدمة:

بلغ عدد من القضايا والصراعات في العالم العربي ومحيطه ذروة من السخونة خلال عام ٢٠١٨، ونشبت أزمات جديدة غير مسبوقة، شملت منطقة الخليج، كما شهد العام ذاته تحولاً مهماً في المشهد الدولي بصعود دونالد ترمب إلى رئاسة الولايات المتحدة؛ بما انعكس على إدارة واشنطن لعدد من الملفات ودفع بموجة من التطورات المتلاحقة، وقد انعكس هذا كلّه -عموماً- على المواقف والتفاعلات الأوروبية إزاء العلاقات مع العالم العربي ومحيطه.

وقد احتفظت المواقف الأوروبية نحو هذه الملفات الملتهبة والمأزومة في العالم العربي بالاستجابات الحذرة، وتغليب لغة الحل السياسي، ومحاولة التعبير عن نبرة توازن بين الأطراف، ودعم مرجعية الأمم المتحدة في حلّ بعض الصراع واحتواء عواقبها، علاوة على تصدّر المعالجات الإنسانية على الاستجابات السياسية واستمرار تصرّف أوروبا كطرف مموِّل لاحتواء التبعات الإنسانية للأزمات والمبادرة بإعلان الإسهام في إعادة الإعمار واسترجاع النسيج السكاني إن توافرت مقدماته.

وقياساً بالخطاب الأوروبي خلال الأعوام ٢٠١١ – ٢٠١٣، فقد تراجعت نبرة تمكين الديمقراطية في العالم العربي لصالح دعم الاستقرار والأمن، مع تعاون متقدم مع أنظمة استبداد عسكري (القاهرة مثلاً) أو تراجع التحفظات على أنظمة أخرى (دمشق مثلاً).

وقد تواصل بروز أولوية التعامل مع منابع الهجرة واللجوء إلى أوروبا[1]، عبر توجهات لتحسين شروط استيعاب اللاجئين السوريين في دول الجوار السوري، وإبرام ترتيبات مع دول المنبع والعبور في أفريقيا وشمالها، لا سيما مع السلطات في ليبيا.

وقد استمرّت أوروبا في منح عناية خاصة لاجتثاث حالة ما يسمى بـ «تنظيم الدولة الإسلامية» (داعش)، بالتزامن مع الحملة العسكرية عليها في كل من العراق وسورية، مع الإشارة إلى تبني «داعش» هجمات في العمق الأوروبي.

وشهدت المواقف بين أوروبا والولايات المتحدة صدوعاً وتباينات فيما يتعلق بالقضية

(١) European Commission: Fifth Progress Report on the Partnership Framework with third countries under the European Agenda on Migration, Report from the Commision to the European Parliament, the European Council and the Council, 6/9/2017.

الفلسطينية قياساً بعهود الرؤساء السابقين، علاوة على تباينات نسبية في ملفات دولية أخرى.

وقد ألقت بعض التطورات في الداخل الأوروبي بانعكاسات نسبية على بعض الملفات الخارجية، كما تجلى في الفتور الأوروبي إزاء الاستفتاء على استقلال إقليم كردستان العراق الذي تزامن مع توجّه أوروبا الموحدة لاحتواء الاستفتاء المثير للجدل على استقلال إقليم كتالونيا عن إسبانيا، كما اتضح تأثير المواسم الانتخابية في بعض الدول الأوروبية على العلاقات مع تركيا التي شهدت تجاذبات حادة للغاية خلال عام ٢٠١٧.

وإذ تخضع العلاقات الأوروبية مع العالم العربي ومحيطه لإدراك طبيعة المرحلة المحفوفة بأزمات وصراعات متحركة، وبما تبدو مرحلة إعادة تشكّل نسبية في العلاقات الدولية؛ فإنّ السياسة الخارجية في أوروبا ليست حالة واحدة متجانسة؛ بل هي سياسات يشترك بعضها في خطوط عريضة وتوجّهات مشتركة، بما يحدّ من قدراتها على المبادرة غالباً، كما تبدو التباينات واضحة في المواقف السياسية الخارجية ضمن بنية الاتحاد الأوروبي ذاته، بين المستوى التنفيذي (المفوضية)، ومعه ممثلية الشؤون الخارجية في الاتحاد، وكذلك مجلس قادة الدول والحكومات ومجلس وزراء الخارجية من جانب والبرلمان الأوروبي من جانب آخر، الذي يعبر عادة عن مواقف تتحرّك بهامش أوسع من النقد، وهو ما يتضح في بعض القرارات التي يصدرها، فيما يتعلق بالتحالف العربي في القضية اليمنية وبحالة الاحتلال الإسرائيلي، على سبيل المثال لا الحصر.

فلسطين:

شهد عام ٢٠١٧ تطورات مهمة متعلقة بالقضية الفلسطينية، جاء من أبرزها مواقف الإدارة الأمريكية الجديدة، وتزايد التوترات الميدانية المتعلقة بالقدس، والمحاولات التي سعت لإبرام مصالحة فلسطينية برعاية مصرية، واشتداد الحصار المفروض على قطاع غزة، علاوة على استمرار الانتهاكات الإسرائيلية بما فيها التوسّع الاستيطاني.

فمع صعود دونالد ترمب إلى رئاسة الولايات المتحدة مطلع عام ٢٠١٧، نشأ صدع في المواقف بين أوروبا والولايات المتحدة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية قياساً بعهود الرؤساء

السابقين، علاوة على تباينات نسبية في ملفات دولية أخرى[1]، فالإدارة الأمريكية الجديدة تُظهِر تنصّلاً واضحاً من محددات اللجنة الرباعية الدولية، التي كانت تضمّ الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة، خصوصاً فيما يتعلق بمدى التزامها بمشروع «حل الدولتين» عبر المفاوضات.

وقد اتخذت الإدارة الأمريكية مع خواتيم ٢٠١٧ قرارها التاريخي بإعلان القدس عاصمة للاحتلال الإسرائيلي، وأطلق ترمب في خطاب الإعلان ذاته ما يُعَد تنصّلاً من مشروع «الدولتين» بمواصفاته السابقة، مع ربطه بتوافق الإرادات الإسرائيلية – الفلسطينية أولاً، بما يعني ضمناً أنّ واشنطن لم تعد معنية بدفع «الطرفين» لهذا المشروع، وانسجمت هذه المواقف –عموماً– مع نُذُر إبرام «صفقة القرن» التي تحدّثت عنها تقارير وتسريبات متعددة من قبل.

وبالنسبة للموقف الأوروبي الذي يرتكز إلى الحل التفاوضي المفضي إلى مشروع «الدولتين»؛ تأتي هذه التراجعات الأمريكية بمثابة تحدٍّ جسيم[2]، وقد تجلى الاستياء الأوروبي من هذا التوجّه الأمريكي الانفرادي، المنقلب أساساً على ما اختطته الإدارات السابقة التي تعاقبت على البيت الأبيض؛ في امتناع الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء عن تأييده، كما تجلى في اجتماع وزراء خارجية الاتحاد في بروكسيل بعد أيام من إعلان ترمب بشأن القدس، وكما اتضح لاحقاً أيضاً في السلوك التصويتي الأوروبي في الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرار ذاته.

وتسعى أوروبا من جانبها إلى تعويض هذا المتغيِّر بالدفع بصيغة دولية جديدة متعددة الأطراف في مسعى لإعادة التوازن المفقود في رعاية المفاوضات بين السلطة الفلسطينية والجانب الإسرائيلي، وهي صيغة تدفع نحوها أيضاً السلطة الفلسطينية وأطراف عربية[3].

من جانب آخر؛ لم يَبرُز دور أوروبي لافت للانتباه في سياق التوجّه الذي انطلق في خريف ٢٠١٧ إلى مصالحة في البيت السياسي الفلسطيني برعاية القاهرة، على الرغم من النبرة

(1) Remarks by High Representative/Vice-President Federica Mogherini at the joint press statement with Rex Tillerson, Secretary of State of the United States, 5/12/2017, https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/36757/remarks-high-representativevice-president-federica-mogherini-joint-press-statement-rex_en

(٢) حسام شاكر، «مأزق أوروبي بعد قرار ترمب بشأن القدس،» موقع الجزيرة.نت، ٢٠١٧/١٢/١٢.

(3) Remarks by High Representative/Vice-President Federica Mogherini at the press conference following the Foreign Affairs Council, 22/1/2018, https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/38571/remarks-high-representativevice-president-federica-mogherini-press-conference-following_en

الإيجابية عموماً التي يتبنّاها الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن والمتلازمة مع استدعاء بعض الاشتراطات المستقاة من الخطوط التي وضعتها الرباعية الدولية في العقد الماضي.

وبشأن التوقعات المستقبلية؛ من المتوقع أن تشهد القضية الفلسطينية منعطفاً دقيقاً وشائكاً للغاية في عام ٢٠١٨ وما يليها، حافلاً بالمفاجآت المحتملة، خصوصاً مع توجّه الإدارة الأمريكية لفرض مشروعها الذي يُسمّى «صفقة القرن»، والمتلازم مع تشديد الضغوط على الأطراف الرافضة، كما سيتواصل إلحاح ملف القدس في ظلّ التوجهات الأمريكية المعلنة لحسم مصيرها لصالح الاحتلال. أما قطاع غزة، فإنّ مرحلة التأزيم تدفع باتجاه تطورات قد لا تكون محسوبة، بما فيها احتمالات انفجار الوضع أو اندلاع حرب جديدة، علاوة على ما يترافق مع ذلك من ترتيبات محتملة في سيناء. وستتزايد في غضون ذلك صعوبات الموقف بالنسبة للسلطة الفلسطينية وقيادتها، خصوصاً مع إخفاق المشروع السياسي المعلن سابقاً، والتوجه الأمريكي – الإسرائيلي لفرض واقع جديد. ولا تتوافر مؤشرات كافية على طبيعة الوجهة الأوروبية إزاء هذه التطورات التي تبقى موضع ترقّب، لكنّ أوروبا ستحرص من جانبها على عدم انفلات الأوضاع، وقد تجد أنّ عليها تثبيت دعائم السلطة الفلسطينية خصوصاً من الجانب المالي في حال نشوب أزمة بهذا الشأن، وربما ستسهم في توفير شبكة أمان إنسانية في قطاع غزة إن تدهورت أوضاعه، وستكون سياسة ملء الفراغ الأمريكي هذه حاضرة بوضوح في منع انهيار وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بما تقدمه من خدمات أساسية للمخيمات الفلسطينية في الداخل والخارج.

سورية:

شهد عام ٢٠١٧ استمراراً للصراع الدامي في سورية وتفاقماً للأوضاع الإنسانية المترتبة على الحرب والنزوح والتهجير، وجاء من أهم تطوراته سقوط حلب في أيدي النظام والقوات الداعمة له، واشتداد الحصار على الغوطة الشرقية في ريف دمشق، علاوة على انكفاء «داعش» عن معاقله في سورية، وتبدو إدلب نقطة حرجة في تطوّر الأحداث الميدانية.

ومن التطورات التي طرأت قيام تركيا بالدفع بقواتها في مناطق في شمال سورية، ابتداء بمحاذاة الحدود في جرابلس وما حولها، قبل إطلاقها لاحقاً عملية «غصن الزيتون» في الشمال

السوري التي استهدفت عفرين في المقام الأول حيث تتمركز قوات كردية مرتبطة بحزب العمال الكردستاني.

وفي غضون ذلك؛ تزايد موقف المعارضة والثورة السورية ضعفاً، خصوصاً مع فقدانها مزيداً من الأرض وتشرذم بنيتها العسكرية والسياسية، وبروز الهيمنة المتزايدة لقوى إقليمية على بعض الأطر مثل «ائتلاف قوى الثورة والمعارضة» بالتلازم مع تزايد الفجوة بين الأطر السياسية في الخارج والقوى الميدانية المسلحة على الأرض، بينما تخلل عام ٢٠١٧ جولات تفاوضية أظهرت دفعاً بمنصات «معارضة» مقربة لعواصم عربية ودولية.

وقد اتسع نطاق الأزمة الإنسانية في سورية مع حالات النزوح والإجلاء من بعض المناطق، مثل حلب، وتزايدت التقديرات باقتراب فرض حلّ نهائي للأوضاع في سورية، بما أدى إلى تسارع ملحوظ في وتيرة الأحداث الميدانية على الأرض وعمليات القصف؛ التي خلّفت مزيداً من الضحايا والمشردين ودماراً واسع النطاق في البنى التحتية والمنشآت.

وتواصلاً مع السنوات التي سبقتها؛ اتّسم الموقف الأوروبي إزاء الملف السوري وتطوراته خلال عام ٢٠١٧ بالتخلّي عن اشتراط زوال النظام أو أولوية إنهاء حكم بشار الأسد، لصالح المطالبة بحل سياسي بين الأطراف للأزمة السورية، كما تأكد في المواقف الأوروبية اعتبار بعض المنظمات والفصائل المسلحة جزءاً من المشكلة، دون اقتصار ذلك على «داعش».

كما واصل ملف اللاجئين السوريين تقدّمه في ترتيب الأولويات لدى الدول الأوروبية، بعد أن برز في السنوات الأخيرة ملفاً ضاغطاً على الداخل الأوروبي، وقد تعزّز التوجّه الرسمي الأوروبي الجماعي إلى إبرام تفاهمات مع دول الجوار السوري لتحسين شروط استيعاب اللاجئين السوريين على أراضيها لقاء مساعدات أوروبية متزايدة، مع تشديد فرص تدفقهم إلى أوروبا، كما يقضي بذلك الاتفاق مع تركيا، والترتيبات مع السلطات في ليبيا، علاوة على الترتيبات مع دول المنبع الأفريقي.

ويحرص الخطاب الرسمي الأوروبي على تأكيد أولوية الجانب الإنساني في تناوله القضية السورية، مع الإشارة إلى أهمية التوصل إلى حلّ سياسي للقضية تحت مظلة الأمم المتحدة واستناداً إلى بيان جنيف، وضمان التحوّل السياسي في البلاد، ويؤكد الاتحاد الأوروبي أنّ المسؤولية الأساسية في حماية الشعب السوري تقع على عاتق النظام، ويدعو الاتحاد حلفاء النظام إلى ضمان حماية المدنيين ووقف كل أشكال حصار مناطقهم، وضمان تدفق المساعدات

الإنسانية، وقد حدّد الموقف الأوروبي خطوطه العريضة المعلنة من الشأن السوري في استراتيجية مجلس الاتحاد[1] التي أصدرها في نيسان/ أبريل ٢٠١٧، التي تضمنت السعي إلى إنهاء الحرب عبر إنجاز تحوّل سياسي وفق قرار مجلس الأمن رقم (٢٢٥٤)، يجري التفاوض عليه بين الأطراف تحت مظلة الأمم المتحدة واستناداً إلى بيان جنيف، وتشجيع التحوّل السياسي عبر دعم المعارضة السورية السياسية، وتقديم المساعدات للمتضررين في عموم سورية، ودعم الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية التعبير عبر تقوية منظمات المجتمع المدني السورية، ودعم المحاسبة على جرائم الحرب مع التهيئة لعملية المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، بالإضافة إلى دعم مقومات السكان والمجتمع ومنع انهيار إدارة الدولة، وفق التعبير الرسمي الأوروبي.

وبشأن التوقعات المستقبلية؛ تقترب القضية السورية من الحسم أكثر فأكثر، ويتضاءل التأثير الأوروبي نسبياً فيها باستثناء الجانب الإنساني، واحتضان بعض التحركات السياسية، فمع اتجاه التدويل المتزايد الذي تشهده هذه القضية معززاً بالحضور العسكري متعدد الأطراف على الأرض؛ تبدو فرص التحرّك والتأثير الأوروبية محدودة نسبياً، وقد تتركّز على الجوانب الإنسانية في الأساس، وفي حال الحسم ستشتد الحاجة إلى استدعاء أدوار أوروبية في إعادة الإعمار وتمويل المرحلة الجديدة، وهو ما يفرض على الجانب الروسي في حينه استصحاب الدور الأوروبي بعين الاعتبار ضمن المناطق الواقعة تحت نفوذه، كي لا يتفرّد باحتمال استحقاقات باهظة الكلفة، أما ملف اللاجئين فإنّ أوروبا الموحدة ستواصل توجهها الاستراتيجي القائم على تحسين شروط استيعاب اللاجئين في دول الجوار السوري، مع مواصلة الحدّ من تدفقهم إلى أوروبا.

اليـمــن:

شهد اليمن تطورات مهمة خلال عام ٢٠١٧، تمثلت في استمرار الحرب الدائرة في البلاد، واضطراب تحالف الحوثي – صالح بشكل مفاجئ؛ بما أدى إلى تطورات متسارعة انتهت بمقتل الرئيس المخلوع علي عبدالله صالح، وبينما واصلت قوات «التحالف العربي» عملياتها العسكرية، بما في ذلك القصف الجوي؛ فقد ضعفت وتيرة هذا التحالف بخروج قطر منه وبالتباينات

(1) Council adopts EU strategy on Syria, Council of the EU, Press Release, 3/4/2017.

الميدانية المتزايدة بين كل من السعودية والإمـارات. وعلى المستوى الإنساني، بلغت الأوضاع المأساوية في اليمن منسوباً فائق الخطورة، وجاء تفشي الأوبئة، مثل الكوليرا، تعبيراً عن الحال المزرية التي تسببت بها الحرب والحصار وإغلاق منافذ بعض المناطق.

وقد جدّد الاتحاد الأوروبي خلال عام ٢٠١٧ الإعراب عن «القلق الجاد» من التطورات الجارية في اليمن ومضاعفاتها الجسيمة على السكان، كما فعل في مواقفه المتكررة منذ عام ٢٠١٥، وهو ما جاء مثلاً في خلاصات صدرت بهذا الشأن عن مجلس الاتحاد الأوروبي في نيسان/ أبريل ٢٠١٧.

ويتركز خطاب الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالقضية اليمنية على أولوية الجانب الإنساني منها[1]، علاوة على الإشارة إلى عواقب حالة عدم الاستقرار وما يتخللها من نشاط «الجماعات الإرهابية» وهجماتها؛ مع إشارة مخصوصة في هذا الشأن إلى «القاعدة» و«داعش»، ويدين الاتحاد الأوروبي الهجمات وأعمال القصف على المدنيين والمنشآت والمرافق المدنية، بما فيها المشافي، كما ينادي الاتحاد بالالتزام الكامل بقرار حظر توريد السلاح إلى اليمن الذي اتخذه مجلس الأمن الدولي، علاوة على تمسّك الاتحاد بالمقررات الدولية ذات الصلة بالمسألة اليمنية[2].

وقد احتفظت مواقف المجلس الأوروبي وكذلك الممثلة العليا للشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني بنبرة عمومية في إشارتها إلى عمليات القصف دون تسمية أطراف بعينها على وجه التعيين، بخلاف مواقف صريحة في البرلمان الأوروبي دعت إلى فرض عقوبات على السعودية بصفتها قائدة «التحالف العربي» الذي يقوم بعمليات قصف، ومن المواقف التي صدرت في هذا الشأن؛ مذكرة وجهتها أربع مجموعات في برلمان الاتحاد إلى موغيريني في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧، تدعوها فيها إلى فرض حظر أوروبي شامل على بيع السلاح إلى السعودية على خلفية عملياتها في اليمن.

وقد تزايد النقاش الداخلي في بعض الدول الأوروبية بشأن توريد السلاح إلى كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات، على خلفية عمليات «التحالف العربي»، وتزايدت هذه النبرة وضوحاً في الدول الإسكندنافية مثل السويد وفنلندا، علاوة على الامتناع العملي من جانب

(1) Yemen crisis: EU announces additional €25 million in humanitarian aid as situation deteriorates. European Commission. Press release, 7/12/2017.

(2) The conflict in Yemen: latest developments. In-depth Analysis. Report. European Parliament, 24/10/2016.

النرويج، غير العضو في الاتحاد، عن تصدير السلاح إلى السعودية، وكذلك في هولندا وبلجيكا وألمانيا، خصوصاً مع اتجاه بعضها إلى ربطها بقيود متعلقة بكل صفقة على حدة لفحص إمكانية الموافقة عليها، بينما تُعَدّ بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ورومانيا وبلغاريا إلى جانب الولايات المتحدة من أبرز الدول المورِّدة للأسلحة والذخائر إلى السعودية. وتتزايد المؤشرات، بالتالي، على أنّ مسألة حظر تصدير السلاح أو عرقلة صفقاتها ستتزايد حضوراً مع الوقت إن امتدّ أمد عمليات «التحالف العربي» في اليمن، أو إن دخلت في أطوار ميدانية أكثر سخونة.

وبشأن التوقعات المستقبلية؛ سيواجه «التحالف العربي» مزيداً من الانتقادات الأوروبية، وربما الإجراءات العقابية التي تشمل تقييد توريد الأسلحة والذخائر إن استمرّت عمليات القصف في اليمن، خصوصاً إن تواصلت التقارير عن وقوع ضحايا مدنيين جراءها، وإن لم يتم حسم الموقف الميداني في اليمن في الأمد القريب، فإنّ حالة الاستنزاف العسكري للأطراف ستتضافر معها ضغوط متصاعدة على الدول الحاضرة في الميدان، خصوصاً الدول الخليجية، وسيواصل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء التمسك بالخطوط العريضة للسياسة المعلنة نحو اليمن، التي تتركز على الحل السياسي تحت مظلة الأمم المتحدة، وضمان الحماية للمدنيين، وضرورة قطع الطريق على «المنظمات الإرهابية» لا سيّما «القاعدة» و«داعش»، علاوة على تقديم الأولوية الإنسانية في الاستجابة الأوروبية على المبادرة السياسية إن لم يتضح أفق للأزمة.

العـــراق:

من أبـرز التطورات التي شهدها العراق خلال عام ٢٠١٧ جاءت الحملة العسكرية على «داعش» في الموصل التي انتهت بتمكّن القوات الحكومية من السيطرة على المدينة المدمرة، وكذلك الاستفتاء على استقلال إقليم كردستان العراق بما استنفره من مواقف إقليمية سعت لإحباطه.

وقد عدّ الجانب الأوروبي اندحار «داعش» من العراق تطوراً مهماً في «الحرب على الإرهاب»[1]،

(1) European External Action Service EEAS: Coming Home After The Liberation Of Mosul - EU Demining In Iraq. Report, 7/7/2017, https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage_en/28313/Coming%20Home%20After%20The%20Liberation%20Of%20Mosul%20-%20EU%20Demining%20In%20Iraq

وحفلت وسائل الإعلام الأوروبية في غضون هذه الحملة العسكرية بتقارير عن فظائع وانتهاكات جسيمة منسوبة إلى التنظيم، لا سيّما بحق مكوِّنات عراقية مثل اليزيديين والمسيحيين.

أما بشأن الاستفتاء على استقلال إقليم كردستان العراق؛ فقد كان واضحاً أنّ أوروبا لم تُظهر تحمّساً له، وكان لموقفها الفاتر هذا، علاوة على جملة مواقف وإجراءات إقليمية ودولية، تأثير واضح في إحباط مسعى استقلال الإقليم، ومما عزّز الموقف الأوروبي الممتنع عن تأييد استقلال الإقليم، تزامنه مع أزمة إقليم كتالونيا والاستفتاء الذي أجري فيه للاستقلال عن إسبانيا مدفوعاً بحراك جماهيري عارم وأزمة سياسية غير مسبوقة في إسبانيا، فقد تحفّظ الاتحاد الأوروبي بشكل ضمني على هذا الاستفتاء واصطفّ عملياً مع مدريد في مواجهته؛ بما أحبط التحرّك الكتالوني[1].

وقد اتجه الاتحاد الأوروبي مع نهاية عام ٢٠١٧ وبداية عام ٢٠١٨ إلى بلورة «استراتيجية جديدة» بشأن العراق، يغلب عليها الجانب الإنساني وإعادة الإعمار والتعامل مع ملف النازحين، وهو ما جعلها بصفة «استراتيجية ما بعد داعش»، خصوصاً لجهة «تحقيق الاستقرار» في المناطق التي كانت تحت سيطرة التنظيم، مع مراعاة «جهود الإصلاح والتعمير والمصالحة طويلة الأجل التي يحتاج العراق إلى متابعتها، من أجل توطيد السلام وبناء بلد ديمقراطي موحد يمكن لجميع المواطنين فيه التمتع الكامل بحقوقهم»، حسب تعبير المصادر الأوروبية[2]، وتتجاوب هذه الاستراتيجية مع تحركات دولية أطلقتها بغداد لحشد التمويل لإعادة إعمار المناطق المدمرة.

وبشأن التوقعات المستقبلية؛ من المنتظر أن تباشر أوروبا في عام ٢٠١٨ مساعداتها للعراق «بعد مرحلة داعش»، وإعادة إعمار المدن المدمرة وتأهيل البنى التحتية، وسيكون هذا غالباً هو العنوان الأبرز إن لم تنشب تطورات ميدانية استثنائية، لكنّ الاستجابة المالية الأوروبية ستبقى مرتهنة لكيفية تصرّف الحكومة العراقية ومدى الكفاءة في إدارة المرحلة والحدّ من التوترات الداخلية.

(١) حسام شاكر، «ملفات الانفصال – هل يرسم استقلال كتالونيا مأزقاً لأوروبا؟،» الجزيرة.نت، ٢٠١٧/١٠/٣

(2) Joint Communication to the European Parliament and the Council, Elements for an EU strategy for Iraq, 8/1/2018.

ليبيـــا:

يتمسّك الاتحاد الأوروبي بإعلان دعمه عملية الحوار السياسي بقيادة غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، مشيراً إلى مشاركته (الاتحاد) في أعمال التنسيق الدولية التي تشرف عليها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، عبر مندوبية الاتحاد الأوروبي التي تمّ نقل مقرّها إلى تونس العاصمة.

لكنّ ما برز لدى الجانب الأوروبي في تعامله مع الشأن الليبي؛ هو أولوية متقدمة لملف الهجرة واللجوء، بالنظر إلى أنّ السواحل الليبية الممتدة في مواجهة أوروبا هي بمثابة بوابة كبرى للقارة الأوروبية صوب الشمال، ويدفع الموقف الأوروبي بقيام السلطات الليبية بالحيلولة دون تدفق لاجئين ومهاجرين من سواحلها صوب أوروبا، لكنّ ذلك يثير في المقابل إشكالات بالنظر إلى الإخلالات الماثلة في كيفية التعامل مع أولئك الساعين للهجرة على الأراضي الليبية ذاتها، وقد صدرت انتقادات متعددة عن جهات أوروبية لتقارير تتحدث عن سوء معاملة لاجئين أفارقة في ليبيا، تحدّث بعضها عن حالات استعباد وبيع بشر.

وفي ظلال ذلك، يظلّ التنافس على المصالح الاقتصادية، التي تتقدّمها موارد النفط والتعاقدات المستقبلية بشأن البنى التحتية وإعادة الإعمار، ضمن أولويات العلاقات الأوروبية مع ليبيا، وهو ما من شأنه إيجاد بعض التباينات بين المواقف الأوروبية ذاتها من حين إلى آخر، مثلاً بين ليبيا وفرنسا، وقد تتزايد هذه التباينات اتضاحاً مع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بما يمنحها هامشاً أوسع للتصرّف خارج المظلة الأوروبية.

وبشأن التوقعات المستقبلية، تبقى تطورات الميدان الليبي ذات تأثير جوهري بالنسبة لاتجاهات تعامل أوروبا، أو الأطراف الأوروبية بالأحرى، مع الوضع الليبي عموماً. ومن الناحية السياسية ستواصل أوروبا الموحدة التمسك بالعملية السياسية بين الأطراف تحت إشراف الأمم المتحدة، لكنّ الأدوار الإقليمية المتزايدة في ليبيا وتوازنات الأطراف الليبية في الميدان ستكون عاملاً مؤثراً في المواقف الأوروبية، مع خصوصية لثلاثة ملفات، هي: ملف المهاجرين واللاجئين من ليبيا إلى أوروبا بما يترتب عليه من اتفاقات وترتيبات من الجانب الأوروبي مع السلطات القائمة على الأرض وفي المياه الإقليمية، وملف الإرهاب والجماعات المسلّحة المرشّح للبروز أو الضمور، والمصالح النفطية والاقتصادية في ليبيا التي تبقى حاضرة بالنسبة لحسابات المواقف الأوروبية.

تونـــس:

احتفظت العلاقات الأوروبية – التونسية بنمطها المعهود، ولم تشهد خلال عام ٢٠١٧ تطورات لافتة للانتباه، وتتطلّع تونس من جانبها إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع الجانب الأوروبي الذي يشمل أهم شركائها، علاوة على التطلّع إلى إنعاش قطاعات محددة، مثل السياحة، بزيادة إقبال السياح الأوروبيين.

وعلى الرغم من إعراب الجانب الأوروبي بشكل متكرر عن أهمية شراكته مع تونس، فإنّ ذلك لم يَحُل دون صعوبات واقعية وشكاوى، تتعلق بعراقيل يواجهها زيت الزيتون التونسي في التصدير إلى أوروبا، وهو الذي يُعدّ سلعة مركزية في الاقتصاد التونسي، علاوة على أزمة نشبت لدى إدراج تونس في نهاية عام ٢٠١٧ لبضعة أسابيع في قائمة سوداء مخصصة للملاذات الضريبية، قبل رفعه منها لاحقاً في نهاية كانون الثاني/ يناير ٢٠١٨، ويؤكد المسؤولون في تونس لنظرائهم الأوروبيين أهمية إنعاش الشراكة الاقتصادية والتجارية وإزالة العراقيل والصعوبات القائمة لأجل تشجيع «الانتقال الديمقراطي» في تونس.

وبشأن التوقعات المستقبلية؛ على صعيد العلاقات التونسية – الأوروبية، فإنه ستحافظ على اتجاهها المستقر على الأرجح، مع تأثرها بحالة الاستقرار السياسي في تونس، بما في ذلك تأثير الانتخابات المحلية المرتقبة، وكذلك الأوضاع الاقتصادية فيها، واتجاهات النمو والانكماش التي قد تعتريها، ومن المرجّح أن تشهد العلاقات بين تونس وباريس حيوية متزايدة مع نهج الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون النشط في توجّهه نحو أفريقيا عموماً، ومحاولته إنعاش الحضور الخارجي لبلاده.

مصـــر:

احتفظت العلاقات الأوروبية – المصرية خلال عام ٢٠١٧ بطابعها المستقر الذي اتخذته منذ اعتلاء عبدالفتاح السيسي إلى سدة الرئاسة بعد انقلابه العسكري، وعلى الرغم من انتقادات متفرقة لبعض انتهاكات حقوق الإنسان التي تقترفها السلطات المصرية؛ فقد ظلّت المواقف

الأوروبية على مستواها المعهود، مع التركيز المتواصل على الأولويات الاقتصادية والإنمائية[1].

ومما أظهر مدى استقرار العلاقات المصرية الأوروبية؛ المنحى الذي اتخذته تطورات قضية الباحث الإيطالي الشاب جوليو ريجيني، الذي وُجد في ٣ شباط/ فبراير ٢٠١٦ قتيلاً في مصر في ظروف مريبة بعد أيام من اختفائه الذي يُعتقد أنه تمّ لدى السلطات؛ فتفاعلات القضية من الجانبين الإيطالي والأوروبي لم تمتدّ إلى المجال السياسي على الرغم من السخط الجماهيري في إيطاليا والمداولات البرلمانية ذات الصلة.

لكنّ تطورات انتخابات الرئاسة المقررة في مصر تمثل اختباراً لالتزام الجانب الأوروبي بدعم الديمقراطية، علاوة على أنّ ما سبقها من تجاوزات ومحاولات ترهيب المترشحين تطغى على هذه الجولة، لكنّ ذلك لن يرقى على الأرجح إلى الإضرار بالتوجّه الأوروبي إلى «تقوية الشراكة» مع القاهرة[2].

وبشأن التوقعات المستقبلية؛ من المتوقع أن تتضافر بعض الانتقادات الموجّهة من الجانب الأوروبي إلى القاهرة، خصوصاً بالتزامن مع الانتهاكات المتزايدة التي تشي بها الانتخابات الرئاسية وما قد يتبعها من تطورات في المشهد المصري الداخلي، ومع ذلك، فإنّ هذه الانتقادات، إن جاءت، ستبقى على الأرجح في إطارها الموضعي دون إسقاطها على الموقف العام نحو نظام الحكم في مصر، وستبقى حدود العلاقة بين أوروبا والقاهرة مرتبطة بأولوية الاستقرار السياسي والاقتصادي لنظام الحكم الحالي، ومن غير المتوقع أن يطرأ تحوّل فعلي على هذه العلاقة دون تطورات جوهرية في المشهد المصري الداخلي.

الخليـــج:

شهد عام ٢٠١٧ أزمة غير مسبوقة في منطقة الخليج، تصدّعت معها أسرة «مجلس التعاون الخليجي»، وتزامنت مع صعود الأمير محمد بن سلمان إلى ولاية العهد في المملكة العربية

(1) EU-Egypt Partnership Priorities. A note from General Secretariat of the Council to the delegations, 16/6/2017,
https://www.consilium.europa.eu/media/23942/eu-egypt.pdf
(2) European Commission: EU and Egypt cooperation: towards a stronger partnership, Press Release, 30/10/2017.

السعودية، وجولة ترمب الخليجية في أيار/ مايو، وقد فرضت هذه الأزمة تحدياً على أوروبا في كيفية التعامل معها وأي اصطفاف بوسعها أن تتخذه إزاء الأطراف ذات الصلة.

ومنذ اندلاع الأزمة؛ طرقت الوفود الخليجية أبواب الحكم في عواصم القرار الأوروبي في جولات مكوكية سعت للتعبئة والتعبئة المضادة، وكان واضحاً أنّ العواصم الأوروبية لم تنزلق إلى مواقف دفعت نحوها دول الحصار، فاختارت في المقابل تغليب التوازن الحِذر في علاقاتها الخليجية؛ بما في ذلك إبقاء التواصل مع قطر والدعوة إلى الحوار بين الأطراف، وقد كان الموقف الألماني تحديداً، بما له من مكانة مركزية في القارة الموحدة، رافعةً للمواقف الأوروبية الأخرى في هذا الصدد، مع ملاحظة العلاقات الاقتصادية بين برلين والدوحة والاستثمارات الألمانية الواسعة في قطر علاوة على ما يماثلها تقريباً مع دول الخليج الأخرى.

وقد تزامن نشوب أزمة الخليج التي جاءت في ظلال زيارة الرئيس الأمريكي للمنطقة؛ مع ذروة قلق أوروبي من توجّهات أعلن عنها ترمب ذاته وتضمّنت تراجعاً في تقدير واشنطن للآصرة التحالفية التي يجسِّدها حلف شمال الأطلسي (ناتو)، وهو ما يُفترَض أنه عزّز قلق الأوروبيين من توجّهات الإدارة الأمريكية الجديدة واندفاعاتها.

وسبق للدول الأوروبية أن تعاملت في السنوات الأخيرة بفتور مع المنحى التحريضي الذي باشرته دول خليجية؛ عندما أدرجت مؤسسات وجمعيات مجتمع مدني أوروبية وأمريكية إسلامية على قوائم «الإرهاب»، دون أن تتجاوب السلطات الأوروبية، أو حتى الأمريكية في زمن الرئيس ترمب، مع هذا المنحى، ولم يكن مفاجئاً، بالتالي، ألا تحظى اتهامات دول الحصار لقطر بأنها «داعمة للإرهاب» وممولّة له بآذان صاغية في أوروبا.

كما دفعت هذه الأزمة بنشاطات ذات طابع تشويهي وتحريضي في المجتمع المدني ووسائل الإعلام، مدفوعة بصفة موجّهة من أطراف خليجية، ورسمت الأزمة الخليجية صورة سلبية في الوعي الأوروبي، أكثر من أي وقت مضى، عن الإقليم الخليجي وحكام المنطقة الصاعدين، وألقت بظلال سلبية على مدى رُشد صانعي السياسة فيه، خاصة مع ملمح التهوّر الذي اتسمت به مواقف دول الحصار.

وجسّدت هذه الأزمة تحوّلاً في العلاقات العامة العربية على المستوى الدولي؛ والأوروبي ضمناً، فحتى نهاية الثمانينيات كان العالم العربي يدير علاقات جماعية مشتركة مع الجانب الأوروبي والمجتمع الدولي، علاوة على سبل التواصل المباشر، وقد عبّر عن ذلك ما عُرِف بـ

«الحوار العربي الأوروبي» (بدءاً من عام ١٩٧٧)، لكن مع نشوب حرب الخليج (١٩٩٠-١٩٩١) تصدّع «العمل العربي المشترك»، واختطّت دول الخليج لنفسها مساراً مستقلاً بالتواصل والحوار مع المجموعة الأوروبية، بالتزامن مع صعود «الشراكة الأوروبية – المتوسطية» على الجانب العربي الآخر ومعه دول إقليمية أخرى، ثم طرأ الشقاق التدريجي في البيت الخليجي ذاته؛ وصولاً إلى أزمة عام ٢٠١٧ التي انعكست بوضوح على الاتصالات الخليجية مع الأوروبيين التي اتخذت طابع التحريض المتبادل.

وبشأن التوقعات المستقبلية؛ ستواصل أوروبا، سواء في إطارها الموحد أم على مستوى دولها، مراقبة الأوضاع الخليجية، وإبداء مواقف متوازنة، والحفاظ على مصالحها الاقتصادية مع الإقليم الخليجي، وسيكون لما سيستجد على صعيد الأزمة الخليجية تأثير على تقييم الموقف من جانب الأطراف الأوروبية أولاً بأول واتخاذ المواقف المترتبة على ذلك. وفي حال استمرار الأزمة الخليجية، أو حتى تفاقمها، فإنّ تراشق أطراف الإقليم بالاتهامات الدعائية سيضغط أكثر فأكثر على صورة بعض العواصم الخليجية في وسائل الإعلام الأوروبية، وستواصل الرياض سعيها إلى تسويق الخطوات الداخلية التي تتخذها على الصعيد الاجتماعي والثقافي والديني في هيئة «إصلاحات»، ستحظى بأقدار من الاهتمام والتقدير في أوروبا، لكنها لن تضمن وحدها حجب الانتقادات التي قد تأتي على خلفية السلوك السعودي الإقليمي خصوصاً إن استمرّت عمليات القصف ضمن حضور «التحالف العربي» في اليمن.

تـركيـــا:

شهدت العلاقات الأوروبية – التركية توتراً ملحوظاً خلال عام ٢٠١٧، وبلغ التصعيد اللفظي والتوترات الدبلوماسية بين الجانبين مستويات قياسية غير مسبوقة[١]، بما أبرز أزمة ثقة متبادلة منذ المحاولة الانقلابية في صيف عام ٢٠١٦.

وتركزت المآخذ والانتقادات الأوروبية نحو تركيا فيما تصفه بالنزعة السلطوية المتصاعدة لدى القيادة التركية، والتراجع في مواصفات دولة القانون، والاعتقالات والإقالات الجارية منذ

(١) حسام شاكر، «حدود التسخين والتهدئة في الأزمة بين تركيا وأوروبا،» الجزيرة.نت، ٢٠١٧/٣/٧.

المحاولة الانقلابية التي طال بعضها صحفيين يحمل بعضهم جنسيات أوروبية.

وفي المقابل، تشير أنقرة إلى سوء تصرّف دول أوروبية معها، وانتهاكها ما تقضي به العلاقات المتبادلة والأعراف الدبلوماسية من السماح لوزراء الحكومة التركية من دخول أراضيها، وتسبّب منع دخول وزراء أتراك وعرقلة فعاليات جماهيرية كانت مقرّرة بحضورهم في دول أوروبية، من بينها هولندا وألمانيا والنمسا، في توتر دبلوماسي وتصعيد لفظي.

وقد قرّر البرلمان الأوروبي في عام ٢٠١٧ اتخاذ إجراءات ذات طابع عقابي، تشمل تقليص أموال مقررة لتركيا، وتجميد مفاوضات عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي التي انطلقت رسمياً عام ١٩٩٩؛ التي ظلّت عالقة بلا تقدّم منذ سنوات عدة بعد أن شهدت تقدّماً ملحوظاً حتى عام ٢٠٠٧، التي برز فيها صعود اليمين المحافظ في أوروبا.

وقد اتخذت التوترات ذروة حادة بين هولندا وتركيا بصفة خاصة، بلغت حدّ القطيعة الدبلوماسية، واتجهت ألمانيا، التي تعدّ الشريك الأوروبي الأول لتركيا اقتصادياً وسياحياً، إلى خطوات ذات منحى عقابي ناعم، شملت إصدار تحذيرات للسياح الألمان من السفر إلى تركيا، بينما لوّحت قطاعات اقتصادية ألمانية، مثل قطاع النسيج والملابس، بسعيها للبحث عن بدائل محتملة لتعاقداتها الواسعة مع المنتجين الأتراك، كما أُثيرت في النمسا وسويسرا اتهامات بقيام السفارات التركية وفروع هيئة الشؤون الدينية التركية بممارسة «التجسس» على أتراك بدعوى انتمائهم إلى جماعة غولن.

لكنّ التوترات المتبادلة بين أوروبا وتركيا، بدت على الرغم من ذلك كلِّه ظرفية ومتأثرة بالتوجه التركي إلى الاستفتاء الدستوري، وبالمواسم الانتخابية في دول أوروبية عدة، وهو ما سمح بنشوب مزايدات شعبوية الطابع؛ دون أن تعني انبثاقها عن تحوّلات استراتيجية في العلاقة المتبادلة بين أنقرة والاتحاد الأوروبي.

وبشأن التوقعات المستقبلية؛ ستجد أنقرة حاجة لها لتخفيف التوترات مع الجانب الأوروبي، وإعادة نظم علاقاتها المتبادلة مع الاتحاد وبعض الدول الأعضاء الوازنة فيه، خصوصاً ألمانيا وفرنسا علاوة على بريطانيا، وعلى الرغم من مواصلة التمسّك المتوقعة من جانب أنقرة بهدف عضوية الاتحاد الأوروبي ورفضها التخلي عنه؛ فإنّ التوقعات تشير إلى سعي الأتراك والأوروبيين إلى تدشين مرحلة جديدة من التعاون وربما الشراكة بمفهوم جديد لا يقوم على حتمية العضوية، وستخضع العلاقات الأوروبية – التركية، مع ذلك، إلى تأثيرات عدة قد تحفِّزها أو تضغط عليها،

مثل تطوّر العمليات العسكرية التركية في الشمال السوري[1]، وحالة حقوق الإنسان في تركيا ذاتها ومنسوب الشكاوى المرتبطة بها خصوصاً إن مسّ ذلك حاملي جنسيات أوروبية، علاوة على مدى استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية في تركيا، لكنّ أنقرة ستبقى بانتظار خطوات من الجانب الأوروبي ليس فقط على صعيد العلاقة مع الاتحاد بل أيضاً فيما يخص اعتذار هولندا عن الخرق الذي بدر منها في منع دخول وزير تركي إلى أراضيها، وعودة ألمانيا إلى إنعاش التدفق السياحي صوب الوجهات التركية، علاوة على مواصلة العلاقات التجارية النشطة والتبادلات القائمة على الاعتماد المتبادل في الإنتاج بين تركيا ودول أوروبية.

إيـــران:

أظهرت إدارة ترمب تراجعاً نسبياً عن الاتفاق النووي المبرم مع طهران، الذي تمّ التوصل إليه تحت مظلة دولية تضمّ أوروبا أيضاً (مفاوضات ٥+١)، وجاء هذا التراجع عبر سلسلة من التصريحات والمواقف الصادرة عن واشنطن خلال عام ٢٠١٧ التي انطوى بعضها على إجراءات ذات طابع عقابي.

ولا تجد أوروبا مصلحة في نقض الاتفاق النووي أو فرض عقوبات على طهران، فالاتفاق تمّ بالشراكة معها أساساً، وهي معنية بخفض التوتر وكبح جموح إدارة ترمب في بعض الملفات الدولية، ومنها احتمالات التصعيد بين إيران والغرب، وتبرز ضمن خلفيات التمسّك الأوروبي بالاتفاق مع طهران[2] دوافع اقتصادية واضحة، تتمثل بالتعاقدات القائمة والمحتملة مع بلد كبير مثل إيران يُفترَض أن يشهد تطويراً شاملاً في البنى التحتية والمشروعات الكبرى، وانفتاحاً على الاستثمارات الأجنبية.

وفي نهاية عام ٢٠١٧، لقيت موجة الاحتجاجات التي اندلعت في العديد من المدن الإيرانية

(1) Remarks by High Representative/Vice-President Federica Mogherini at the press conference following the Foreign Affairs Council, 22/1/2018, https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/38571/remarks-high-representativevice-president-federica-mogherini-press-conference-following_en

(2) Remarks by High Representative/Vice-President Federica Mogherini at the joint press statement with Rex Tillerson, Secretary of State of the United States, 5/12/2017, https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/36757/remarks-high-representativevice-president-federica-mogherini-joint-press-statement-rex_en

تفاعلاً فاتراً من جانب العواصم الأوروبية، بما أظهر حالة ترقّب من جانب أوروبا التي لم ترَ مصلحة لها، على الأرجح، في اضطراب الأوضاع في إيران التي يُنظر إليها بصفتها إحدى الدول المستقرة في الإقليم، كما أنّ عدم وضوح مُخرجات سياسية مأمونة العواقب من هذه الاحتجاجات لم يشجِّع على تبلور مواقف مشجِّعة لها على المستوى الدولي عموماً.

وبشأن التوقعات المستقبلية؛ سيجد الجانب الأوروبي مسؤولية خاصة على عاتقه في محاولة إنقاذ الاتفاق النووي إن قررت إدارة ترمب بالفعل تقويضه، علاوة على التعامل مع تحدي العقوبات الأمريكية المتزايدة على إيران، والتي تُلحق أضراراً بمصالح اقتصادية محتملة لأوروبا.